الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

Democratic People's Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

University of Blida 2 Lounici Ali

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التخصص: علاقات دولية

مطبوعة محاضرات في مقياس:

القضايا الدولية المعاصرة

الطور:

السنة الأولى ماستر علاقات دولية

السداسي: الأول

من إعداد الأستاذ: د. العابد شعيب

الرتبة: محاضر "ب"

السنة الجامعية: 2023-2024

الفهرس

مقدمة: I

أهداف المقياس: II

المكتسبات القبلية: III

قائمة الجداول والأشكال البيانية والخرائط: IV

المحاضرة الأولى: إشكالية الموارد المائية: بين جدلية النزاع والتعاون الدولي 1

المحاضرة الثانية: قضايا البيئة بين متغير التصحر والتغير المناخي 11

المحاضرة الثالثة: الهجرة غير الشرعية عبر حوض المتوسط: الأسباب والتداعيات 21

المحاضرة الرابعة: مدخل نظري وتطبيقي للوساطة: "دراسة حالة الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريتيري"....32

المحاضرة الخامسة: التوجه الإقليمي في العلاقات الدولية 44

المحاضرة السادسة: التكتلات الاقتصادية: مدخل مفهومي ونظري 54

المحاضرة السابعة: دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا: الإنجازات والتحديات 66

المحاضرة الثامنة: الدول الصاعدة في إفريقيا: الدور البرازيلي أنموذجا (2003-2013) 79

المحاضرة التاسعة: النظريات التفسيرية للتهديدات الأمنية 95

المحاضرة العاشرة: المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل 103

المحاضرة الحادية عشرة: جيوبوليتيك الغاز وصراع القوى الكبرى في شرق حوض المتوسط 123

قائمة المراجع: 129

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر مجموعة من القضايا الهامة والطارئة التي تثير الرأي العام العالمي والإعلامي كما تثير تضارب وجهات نظر وتحاليل المختصين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، في هذا الإطار، يحاول مقياس "القضايا الدولية المعاصرة" تسليط الضوء باستخدام التحليل المنهجي والعلمي لهذه القضايا من خلالها محاولة تفكيك الظواهر الدولية وإعادة تركيبها بغرض فهمها، من خلال الإستعانة بمختلف الأدوات النظرية والمقاربات العلمية التي تستخدم كمجهر لدراسة متغيرات الظواهر الدولية.

يتناول "مقياس القضايا الدولية المعاصرة" أهم القضايا الرئيسية المعاصرة على مستوى النظام الدولي أو النظم الإقليمية، سواء تلك المتعلقة بمجال النزاعات، الأمن، التكامل الإقليمي والدولي، حل النزاعات ودور الوساطات الدولية، وغيرها من القضايا الدولية الطارئة كقضايا البيئة والأمن، والتغير المناخي والإحتباس الحراري، وقضايا التنافس على الغاز الذي أعطى زخما جديدا لما يعرف بجيوبولتيك الغاز والتنافس المتجدد للقوى الكبرى، بالإضافة إلى تسليط الضوء على متغير الإثنيات والعرقيات ودور الفواعل تحت قومية وارتباطاتها بالرهانات الإقليمية والدولية.

يحاول هذا المقياس التركيز على أهم القضايا الطارئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين مع التركيز على مشاكل القارة الإفريقية، باعتبار انها أصبحت تستقطب أدوارا جديدة للقوى الكبرى والقوى الصاعدة على حد سواء، بالإضافة إلى إثارتها لمجموعة من القضايا الشائكة التي تستوجب اهتمام الباحثين والدارسين من بينها: قضايا المياه ومصادر الطاقة، النزاعات الإثنية، العرقية والدينية، مشاكل الحدود وظاهرة الإرهاب العابر للحدود، قضايا الهجرة غير الشرعية ودور المنظمات الإقليمية في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

هدف المقياس:

تهدف المحاضرات المقدمة في مقياس القضايا الدولية المعاصرة إلى تسليط الضوء على أهم المواضيع التي تثير استقطاب الباحثين والمحليين، بالإضافة إلى تدريب الطلبة على كيفية فهم الأحداث الدولية وتحليلها باستخدام المنهجيات العلمية اللازمة، وتتبع مساراتها ومآلتها، وهو ما يساعد الطلبة على ربط الأحداث الدولية ببعضها البعض، وفهم الأدوار التي تلعبها مختلف الفواعل ورصد رهاناتها، وهو ما يضيف رصيد معرفي للطلبة وبناء منهجي يساهم في فهم التحولات العالمية. كما يهدف المقياس إلى مايلي:

- يسعى محتوى المقياس لتقديم المفاهيم الأساسية والأبنية النظرية اللازمة لفهم وتفسير الظواهر الدولية.

- تسليط الضوء على مختلف القضايا الدولية والإقليمية، مع التركيز على أهم الإشكالات والقضايا المطروحة على مستوى القارة الإفريقية.

- دراسة نماذج محددة للوصول لاختبار الأطر النظرية والمقاربة العلمية ومعرفة كيفية تطبيقها لفهم وتفسير الظواهر الدولية.

- الإنفتاح على القضايا الدولية الطارئة ومحاولة بناء وعي للطلبة يسمح بمعالجة القضايا الجديدة.

المكتسبات القبلية:

يمكن للطالب من أجل فهم "مقياس قضايا دولية معاصرة" الإستعانة بمدركاته السابقة المتعلقة بمجموعة من المقاييس ك: نظرية العلاقات الدولية، التكامل الدولي، السياسة الخارجية، الاقتصاد الدولي، القانون الدولي. تعتبر المقاييس السابقة الذكر كقاعدة إرتكاز يستند عليها الطلبة، وهي بمثابة خلفية نظرية وفكرية تفتح الآفاق واسعا لمدركاتهم في سبيل تنويع معارفهم التي تسمح برصد الأوجه المتعددة للظواهر الدولية.

قائمة الجداول والأشكال البيانية والخرائط:

قائمة الجدول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح عدد النزاعات المرتبطة بالمياه	4
2	يوضح عمليات حفظ السلم للإتحاد الافريقي بين سنتي 2003-2011.	74
3	يمثل الجدول عدد زيارات وزراء الخارجية البرازيليين من سنة 2003-2010	81
4	يوضح المؤتمرات متعددة الأطراف بين البرازيل وإفريقيا	81
5	يوضح حجم التجارة العالمية للبرازيل	86
6	يوضح حجم الاستثمارات البرازيلية المباشرة في إفريقيا	93

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل البياني	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	يوضح أنماط العنف على المتعلق بالمياه	6
2	يوضح ارتفاع عدد الجنود لمشاركين في عمليات صنع السلام التابعة للاتحاد الإفريقي.	75
3	يوضح الصادرات البرازيلية نحو إفريقيا	87
4	حجم الواردات البرازيلية من افريقيا	88
5	تصنيف الواردات البرازيلية من افريقيا	88
6	تصنيف الواردات البرازيلية من دول إفريقيا جنوب الصحراء	89

قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	توضح انخفاض منسوب مياه بحيرة تشاد بين عامي 1972-2007	16

المحاضرة الأولى

إشكالية الموارد المائية: بين جدلية النزاع والتعاون الدولي

مقدمة:

إن قضايا المياه ليست من القضايا الجديدة في العلاقات الدولية، بل أعيد طرحها وبقوة بحلول القرن العشرين كقضية دولية على جدول الأعمال العالمي، ومما أدى إلى زيادة الاهتمام زيادة التصنيع والنمو السكاني السريع وقضايا الطاقة التي أدت إلى زيادة في حجم وكثافة قضايا المياه التي أصبحت تتجاهل الحدود السياسية للدول وتشكل مطالب متضاربة حول استهلاكها.

1- تعريف النزاعات المائية:

يصف مصطلح "النزاعات المائية" النزاع بين الدول أو المجموعات حول الحقوق المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية. تقر الأمم المتحدة أن النزاعات على المياه ناتجة عن تضارب المصالح لمستخدمي المياه، في القطاعين العام والخاص.[1]

كما يتم تعريف قضايا "النزاعات المائية" على أنها قضايا تتعلق بالحصول على المياه وجودتها وكميتها وإدارتها والتحكم فيها وتخصيص مواردها. تشمل قضايا المياه أيضا المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي والإقليمي وكفايته، فضلا عن الصلة بين المياه والصحة.

ظهرت مجموعة واسعة من النزاعات على المياه عبر التاريخ، على الرغم من أنه نادرا ما تشن الحروب التقليدية على المياه لوحدها. بدلا من ذلك، كانت المياه تاريخيا مصدر توتر وعاملا في الصراعات التي بدأت لأسباب أخرى. تنشأ النزاعات على المياه لأسباب عديدة، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، والصراع على الموارد، والمزايا الإستراتيجية.[2]

يمكن أن تحدث النزاعات المتعلقة بالمياه داخل الدول أوبين الدول. تأخذ النزاعات بين الدول شكل نزاع بين دولتين متجاورتين أو أكثر يشتركان في مصدر مياه عابر للحدود، مثل نهر أو بحر أو حوض مياه جوفية. على سبيل المثال، الشرق

[1] - Peter H Gleick, Morgan Shimabuku, "Water-related conflicts: definitions, data, and trends from the water conflict chronology," ***Environ***, vol.18, (27 November 2022), pp. 2-11.
[2] - Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security," ***Foreign Affairs***, Vol. 68, N. 2 (1989), pp. 162-177.

الأوسط لديه 1٪ فقط من المياه العذبة في العالم يتم تقاسمها بين 5٪ من سكان العالم. فيما تحدث النزاعات داخل الدول بين طرفين أو أكثر في نفس الدولة.[1]

كما تحدث النزاعات المائية على كل من المياه العذبة والمياه المالحة. تحدث النزاعات في الغالب على المياه العذبة، لأن موارد المياه العذبة ضرورية، لكنها نادرة، فهي مركز النزاعات المائية الناشئة عن الحاجة إلى مياه الشرب والري وتوليد الطاقة. نظرا لأن المياه العذبة هي مورد طبيعي حيوي، ولكنه موزع بشكل غير متساو، فإن توفرها غالبا ما يؤثر على الظروف المعيشية والاقتصادية لبلد أو منطقة. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى خيارات إمدادات المياه الفعالة من حيث التكلفة في مناطق مثل الشرق الأوسط، من بين عناصر أخرى من أزمات المياه، إلى وضع ضغوط شديدة على جميع مستخدمي المياه، سواء كانوا شركات، حكومات، أو أفراد، مما يؤدي إلى التوتر، وربما بروز سلوكيات عدوانية عنيفة.

تم تطوير قاعدة بيانات شاملة على الإنترنت للنزاعات المتعلقة بالمياه من قبل معهد المحيط الهادئ والتي أطلق عليها اسم التسلسل الزمني للنزاعات المائية سنة 2019، توضح قاعدة البيانات أعمال العنف على المياه منذ ما يقرب من 6000 عام. تحدث هذه النزاعات على كل من المياه العذبة والمياه المالحة، وبين الدول وداخلها. ومع ذلك، تحدث النزاعات في الغالب على المياه العذبة، لأن موارد المياه العذبة ضرورية، لكنها نادرة، فهي مركز النزاعات بشأن المياه الناشئة عن الحاجة إلى مياه الشرب والري وتوليد الطاقة. نظرًا لأن المياه العذبة هي مورد طبيعي حيوي، ولكنه غير موزع بالتساوي.[2]

2- حجم المشكلة:

أدرج تقرير المخاطر العالمية (GRR) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أزمات المياه ضمن المخاطر الخمسة الأولى من حيث التأثير لمدة ثماني سنوات متتالية. وذلك في أحدث إصدار من التقرير، مؤكدا على أن مخاطر النزاعات المائية تظل متداخلة بين مجموعة من المخاطر الأخرى التي تم تصنيفها على أنها ذات احتمالية عالية جدا وذات تأثير كبير جدا. وتشمل

[1] - Reuveny, R., and Maxwell, J.W., "Conflict and Renewable Resources," ***The Journal of Conflict Resolution***, vol.45, n.6 (December 2001), pp. 5-6.

[2] - Krasner S. D., Power, ***the State, and Sovereignty: Essays on International Relations*** (London: Routledge, 2009), p 328.

هذه الأحداث الكوارث الطبيعية وفشل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، الكوارث البيئية من صنع الإنسان، فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام الإيكولوجي، الصراع بين الدول، والهجرة غير الطوعية على نطاق واسع.

إن هذه المخاطر مترابطة بشكل متزايد، وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى الحرمان البشري، الذي يجعل من مخاطر الهجرة والنزاع أكثر احتمالا في حلقة ردود سلبية. يعيش ما يقرب من ثلثي سكان العالم أي 4 مليارات شخص، حاليا دون وصول كاف إلى المياه العذبة لمدة شهر واحد على الأقل من العام. ومما يزيد الصورة تعقيدا حقيقة أن تأمين المياه للغذاء والنشاط الاقتصادي سيصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت. مع تطور الاقتصادات، تتغير أنماط استهلاك المياه ويزداد الطلب الإجمالي بشكل كبير لتلبية احتياجات إنتاج الغذاء والتصنيع والصناعات الأخرى ومحطات الطاقة الحرارية. ومع ذلك، غالبا ما تتضرر إمدادات المياه بسبب سوء الإدارة والتلوث والإفراط في الاستهلاك، بالإضافة إلى التخفيضات في جانب العرض بسبب تأثيرات تغير المناخ وتدهور النظام البيئي.

في الواقع، تقدر نسبة المياه المالحة والملوثة حوالي 97,5%، أما نسبة 2,5% المتبقية من المياه فهي مياه متجمدة وتقدر نسبتها بـ 70%، وأما النسبة المتبقية من المياه فهي توفر فرصة للإستخدام البشري في البحيرات والأنهار والخزانات وطبقات المياه الجوفية التي يسهل الوصول إليها.[1]

حوالي ثلاثة أخماس المياه المتدفقة في جميع الأنهار تتقاسمها دولتان أو أكثر – في 263 حوض نهري في 145 دولة، حيث يعيش خُمسا سكان العالم. ونتيجة لذلك، تعتمد العديد من الدول بشكل كبير على الموارد المائية التي تنشأ من خارج أراضيها الوطنية. على سبيل المثال: 34٪ من موارد المياه في الهند و76٪ من موارد المياه في باكستان مصدرها خارج هذه البلدان. وكمثال آخر، تشترك في حوض نهر النيل 11 دولة تعتمد بشكل متبادل على مواردها المائية. يقدر البنك الدولي أن الفرد يحتاجون عموما من 100 إلى 200 لتر من المياه يوميا لتلبية الاحتياجات الأساسية (36.5–73.0 متر مكعب من المياه للفرد سنويًا). إذا اشتمل أحدها على استخدامات أخرى للمياه، مثل الزراعة والصناعة وإنتاج الطاقة، فإن إجمالي متوسط الاحتياجات السنوية من المياه للفرد هو 1000 متر مكعب للشخص الواحد.[2]

[1] - Andreas N. Angelakis et at., "Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future," ***Sustainability***, vol. 13 (2021), pp. 1-31.
[2] - ***Loc.cit.***

لا يستطيع مليار شخص الحصول على المياه الصالحة للشرب – وهي مشكلة ستزداد على الأرجح مع نمو عدد سكان العالم من 6.8 مليار شخص الآن إلى حوالي 9.0 مليار بحلول عام 2050. ومن المحتمل أن تصبح هذه المشكلة حادة بشكل خاص في الدول ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تتقاسمها مصدر رئيسي للمياه العذبة مع الدول الأخرى.

جدول رقم1: يوضح عدد النزاعات المرتبطة بالمياه

السنة	عدد النزاعات	نسبة النزاعات بالسنة	عدد النزاعات العنيفة في سياقات عنيفة
1959-1900	22	0,37	على الأقل 19
1989-1960	38	1,27	على الأقل 23
2007-1990	83	4,61	على الأقل 61

المصدر: من إعداد الباحث

تتزايد النزاعات على المياه، سواء داخل الدول أو بين الدول كما يوضحه الجدول أعلاه، وتشمل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه النزاعات:

– قلة هطول الأمطار، عدم كفاية إمدادات المياه، والاعتماد على مصدر رئيسي واحد للمياه،

– النمو السكاني المرتفع والتحضر السريع،

– التحديث والتصنيع،

– النزاعات المسلحة داخل وبين الدول. ومع ذلك، نادرا ما تكون ندرة المياه سبب النزاع المسلح على المياه. تشمل الأسباب المستعجلة على الفور التوترات الاجتماعية والسياسية، الخلافات حول السدود والخزانات والمشاريع الأخرى واسعة النطاق، والنزاعات المتعلقة بقضايا البيئة والموارد.

3– المياه كمصدر للنزاعات: العنف والتنافس على الموارد المائية العذبة:

هناك روابط معقدة وحقيقية بين المياه والنزاع. بينما نادرا ما كانت الموارد المائية هي المصدر الوحيد النزاع العنيف أو الحرب، لكن بالمقابل هناك تاريخ طويل من التوترات والعنف حول الوصول إلى الموارد المائية، والهجمات على أنظمة المياه، واستخدام شبكات المياه كأسلحة أثناء الحرب.

فالنزاع المتعلق بالمياه وعدم الاستقرار السياسي آخذان في الازدياد في جميع أنحاء العالم. يبدو أن العوامل التي تؤدي إلى مثل هذا النزاع وعدم الاستقرار تتفاقم، بما في ذلك: النمو السكاني، والتوسع الاقتصادي، والجفاف الشديد والمطول، وتغير المناخ، والتلوث، تدمير المناظر الطبيعية، تطوير البنية التحتية عند المنبع (مثل السدود وعمليات التحويل)، عدم كفاءة المياه استخدامها في الزراعة، وسوء إدارة موارد المياه وضعف المؤسسات. في حين أن أزمة المياه نادرا ما تكون السبب الوحيد للنزاع، إلا أن أزمات المياه يمكن أن تسهم في عدم استقرار الدول.[1]

في الحقيقة هذه ليست سوى بعض النتائج التي توصل إليها التحديث الذي تم إصداره مؤخرا "التسلسل الزمني لنزاعات المياه" وهو أكثر قاعدة بيانات مفتوحة المصدر وشمولا حول العنف المرتبط بالمياه، الصادر عن معهد المحيط الهادئ. قام معهد المحيط الهادئ بتجميع وحفظ البيانات حول النزاعات على المياه منذ أواخر الثمانينيات، إلى غاية آخر تحديث قام به في مارس 2022، يرفع عدد الأحداث العنف المتعلقة بالمياه إلى أكثر من 1300 حدث، يعود إلى أقدم حرب مياه معروفة، في بلاد ما بين النهرين القديمة، قبل 4500 عام[2].

يوضح التسلسل الزمني للنزاع حول المياه كيف يتخذ العنف حول المياه ثلاثة أشكال وهي:

– عامل التفعيل: يمكن أن يكون الوصول إلى المياه والسيطرة عليها "حافزًا" لأعمال العنف، مثل المظاهرات وأعمال الشغب في إيران في 2019 و 2020 و 2021 حول تحويل المياه بعيدا عن نهر زياندر في مدينة أصفهان، وتتزايد عدد القتلى بسبب الحصول على مياه الري في الهند وباكستان خلال فترات الجفاف الشديدة.

[1] - Peter H. Gleick et Haleh Hatami, "Conflicts over Water in the Myths, Legends, and Ancient History of the Middle East," ***Environment: Science and Policy for Sustainable Development***, vol. 36, n. 3, pp. 10–11.
[2] - Mohammad Valipour, "Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future," ***Sustainability***, vol. 13 (April 2021), pp.1-31.

– استخدامه كسلاح: يمكن أن تكون شبكات المياه "أسلحة" للعنف، أو عندما أغرق المستوطنون الإسرائيليون بساتين الزيتون الفلسطينية بمياه الصرف الصحي في عام 2019، أو عندما قام مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة باعتقال النازيين الجدد بتهمة التآمر لتسميم إمدادات المياه في محاولة لإشعال العنف في عام 2020.

– استهداف شبكات المياه (شبكات المياه كضحايا للعنف): يمكن أن تكون شبكات المياه "ضحايا" للعنف عند مهاجمتها أثناء النزاعات التي قد تبدأ لأسباب أخرى. [1] تعرضت البنية التحتية للمياه المدنية في اليمن لهجمات متكررة خلال الحرب هناك. أفادت التقارير أن المستوطنين والجيش الإسرائيلي دمروا مجموعة واسعة من أنظمة الري الزراعية الفلسطينية، وخزانات المياه، ومصادر المياه على مدى السنوات الثلاث الماضية. شن قراصنة مصريون هجوما إلكترونيا على شبكات المياه الإثيوبية في يونيو 2020 في مواجهة سد النهضة الإثيوبي الكبير، وفي نفس العام أبلغت إسرائيل عن عدة هجمات إلكترونية على البنية التحتية للمياه الإسرائيلية. تعرضت خزانات المياه والسدود ومعدات مرافق المياه للهجوم في الحوادث الأخيرة حول العالم، كما هو الحال عندما قطعت الجماعات المسلحة في ليبيا المياه عن طرابلس بمهاجمة محطات ضخ المياه.

يوضح الشكل 1 عدد حالات العنف المرتبطة بالمياه منذ عام 2000، مقسمة حسب نوع النزاع أو العنف. وتظهر البيانات أن عدد الحوادث النزاعات أو العنف المرتبط بالمياه في ازدياد، وتغلب عليها متغير "المياه" كمحفز للعنف.

شكل بياني رقم 1: يوضح أنماط العنف على المتعلق بالمياه

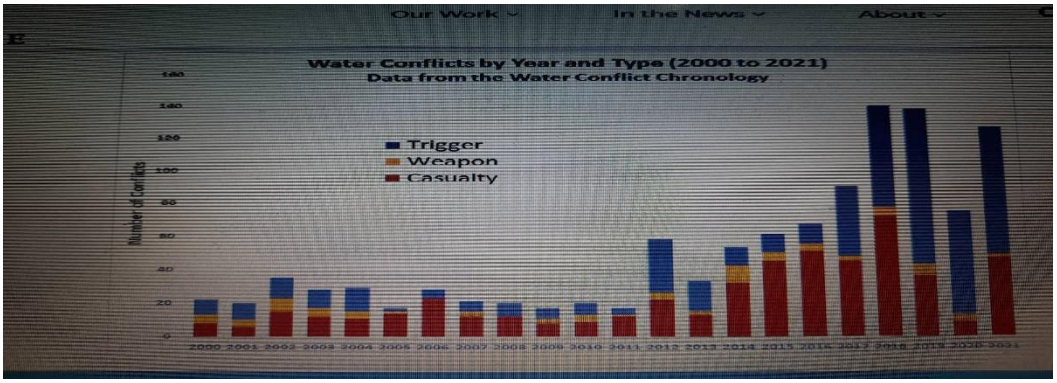

Source : ***https://pacinst.org/water-conflicts-continue-to-worsen-worldwide/***

[1] - Helga Haftendorn, "Water and International Conflict," Center for Transatlantic Foreign and Security Policy Studie, February 16–20, 1999, in: ***https://ciaotest.cc.columbia.edu/conf/hah01/***, 13-04-2024.

4- جدلية النزاع والتعاون على المياه:

إن السؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه اليوم هل تساهم المياه في تحفيز النزاعات؟ وهل ستخوض الدول حروبا مستقبلية على المياه؟ يعد تغير المناخ أحد العوامل المضاعفة للتهديدات التي تزيد من مخاطر النزاعات حول المياه خاصة، حيث يصبح الوصول إلى المياه أكثر صعوبة. لكن الدول لا تميل إلى خوض حروب المياه، فإن جهودها لمواجهة تحديات المياه المشتركة يمكن أن تكون بدلا من ذلك حافزا للسلام.

حذر العديد من الأمناء العامين للأمم المتحدة من أن الحروب المستقبلية ستخوض على المياه، ولكن هل هناك بالفعل مثل هذا الخطر؟ لا يوجد بحث لدعم اختيار الدول للحرب للاستيلاء على موارد المياه من جيرانها. لاختبار هذه الفرضية، قام آرون وولف وشيرا يوفي وزملاؤهم في جامعة ولاية أوريغون بتحليل أحواض المياه الدولية في العالم لمعرفة ما إذا كانت النزاعات المائية قد أدت إلى نشوب حرب في القرن العشرين. خلال ذلك الوقت، لم يجدوا حربا واحدة على المياه، بدلا من ذلك، تم توقيع 149 معاهدة متعلقة بالمياه.

لكن العلاقة بين المياه النزاعات تزداد تعقيدًا في عصر تغير المناخ، والذي يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه عامل مضاعف للتهديد. يزيد الاحترار العالمي من احتمالية وقوع كوارث طبيعية يمكن أن تزعزع استقرار الدول. كما ستؤدي حالات الجفاف والفيضانات الشديدة إلى زيادة صعوبة الحصول على الغذاء والماء.

تشير الأبحاث التي أجراها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 20-40 في المائة في توافر الغذاء والمياه. يجب أن يضاف إلى ذلك أن مصادر المياه تتعرض بالفعل لضغوط من الزيادة السريعة في عدد سكان العالم، والتي يمكن أن تصل إلى 10 مليارات بحلول عام 2050، والطلب المتزايد. لذلك يجب أن نتوقع تنافسًا مكثفًا على المياه وتصاعدًا في النزاعات الاجتماعية والعنف[1].

تتزايد ندرة المياه بسرعة أكبر في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، من بين 17 دولة تعاني من ندرة المياه في العالم، توجد 12 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتأثر المنطقة أيضًا بشكل غير متناسب بتغير المناخ، ولديها نمو سريع في عدد

[1] - Elisie Kåresdotter, "Water-related conflict and cooperation events worldwide: A new dataset on historical and change trends with potential drivers," ***Science of the Total Environment***, vol. 868 (2023), pp. 1-9.

السكان، ومؤسسات ضعيفة نسبيًا، وتاريخ من النزاعات بين البلدان وداخلها. تعاني العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا من التدهور البيئي السريع، بما في ذلك جودة المياه.[1]

في المقابل، يتم التعبير عن إضفاء الطابع المؤسسي على الشبكات الحكومية الدولية وعبر الوطنية للتفاعل السياسي الدولي بشأن قضايا المياه وهذا يؤشر إلى ظهور نظام حكم عالمي متطور بشأن قضايا المياه، على الرغم من عدم وجود حكومة عالمية، فإن عددًا من المنظمات العالمية والإقليمية، التي تم إنشاؤها لمعالجة قضايا المياه العابرة للحدود، والتي تشكل نظامًا ناشئًا للحوكمة العالمية، مما يعكس التنسيق السياسي المتزايد بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والحركات الاجتماعية عبر الوطنية الخاصة بقضايا المياه، وذلك من أجل وضع أهداف، قواعد، قيم ومبادئ مشتركة لاسيما ضمن المنتديات المتعددة الأطراف.

على سبيل المثال: زيادة التعاون الحدودي بين الدول من أجل مواجهة خطر تفشي النزاعات والعنف المتعلقة بالمياه، حيث قامت العديد من الدول بتعزيز التعاون عبر حدودها المشتركة. في هذا الصدد كتشف الباحثون من جامعة ولاية أوريغون، أنه غالبًا ما تميل الدول إلى التعاون في قضايا المياه المشتركة والذي يؤدي إلى تحسين قدرتها على الصمود أمام التهديدات المناخية وتقليل مخاطر النزاعات العنيفة. يدخل هذا الجانب التعاوني ضمن ما يعرف بـ "تفعيل دبلوماسية المياه" وذلك من خلال تطبيق أدوات دبلوماسية المياه. يمكن تعريف دبلوماسية المياه على أنها عملية تؤدي إلى إنشاء و / أو تعزيز التعاون الفني والسياسي عبر المياه المشتركة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

ضف إلى ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا المياه كثيرة ومتنوعة، لا توجد وكالة واحدة تتعامل مع قضايا المياه، بدلاً من ذلك، هناك عدد من الوكالات التي تتعامل كل منها مع جانب معين من جوانب المياه، وتقوم بعض هيئات الأمم المتحدة الإقليمية بتنسيق اهتمامات المياه في سياق إقليمي أوسع.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنظمات البيئية لعبت أدوارا خاصة وإن كانت محدودة داخل الأمم المتحدة قبل مؤتمر ستوكهولم، كان الحفاظ على الموارد الطبيعية جزءًا من ولاية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). كما لعبت اليونسكو دورًا مهمًا في

[1] - karesdotter, ***op.cit.,*** pp.1-9.

إنشاء الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) في عام 1948، وللاتحاد الدولي هيئات حكومية وغير حكومية، والذي كان دوره فعالا في إنشاء الصندوق العالمي للطبيعة.[1]

لقد شكل مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1972 حول البيئة البشرية في ستوكهولم نقطة تحول في مداولات الأمم المتحدة حول قضايا البيئة والمياه على وجه التحديد. كان هذا المؤتمر أيضًا نقطة تحول من حيث مشاركة الحركات عبر الوطنية المعنية بقضايا المياه. وشارك في الإجراءات عدد قياسي من المنظمات البيئية الدولية بلغ عددها 134 منظمة. ساهم مؤتمر ستوكهولم في زيادة الوعي الدولي، وإحدى أهم نتائجه الرئيسية إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن بين النتائج المهمة لهذا المؤتمر إنشاء وزارات البيئة في عدد من الدول. علاوة على ذلك، قام مؤتمر ستوكهولم بتأطير اثنين من المناقشات البيئية الرئيسية حتى الآن، أي العلاقة بين البيئة والتنمية، ومقاومة الدولة للضغوط على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية داخل حدودها.[2]

أصبح الاهتمام العالمي بالآثار العالمية لمشاكل المياه في وقت لاحق محط تركيز عدد من المؤتمرات والاتفاقيات والاجتماعات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتنمية وإدارة المياه، وإطلاق إمدادات مياه الشرب الدولية للأمم المتحدة. وعقد الصرف الصحي (1980–1990) ، إصدار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك (1987) ، والمشاورة العالمية بشأن المياه الآمنة والصرف الصحي في التسعينيات (نيودلهي ، 1990) ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) (ريو دي جانيرو ، 1992) ، المؤتمر العالمي للمياه والبيئة: قضايا التنمية للقرن الحادي والعشرين (دبلن ، 1992) ، المؤتمر المشترك بين الوزارات بشأن إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي البيئي (نوردويجك ، 1994) ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (1997) والمؤتمر الدولي للتنمية المستدامة للموارد المائية (جديد دلهي ، نوفمبر 2000.[3]

وقد نشأت مشاركة الأمم المتحدة الأخرى من خلال ما توصلت إليه لجنة الموارد الطبيعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن حوالي 80 دولة، بما في ذلك 40٪ من سكان العالم، تعاني بالفعل من مشاكل مائية خطيرة. لاحظت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية في عام 1994 التدهور السريع في نوعية المياه وكميتها في بعض الولايات.

---

[1] - Luisa Cortesi, K. J. Joy, ***Split Waters The Idea of Water Conflicts*** (2021, 1 edt.), p.145.

[2] - Peter H. Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security", ***International Security***, Vol. 18, No. 1 (1993), pp. 79-112.

[3] - David Michel, ***Water Insecurity and Conflict Risks***, US Institute of Peace, 2020, pp. 1-6.

طلبت هذه اللجنة إجراء تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم، والذي تم تقديمه إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة في عام 1997. وقد أعد هذا التقييم عدد من وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة. وخلص التقييم إلى أن استخدام المياه في العديد من الدول المتقدمة والنامية ليس مستدامًا، يتزايد استخدام المياه بمعدل ضعف معدل سكان العالم، يتسبب نقص المياه في مشاكل صحية تحد من التنمية الاقتصادية والزراعية، وتؤدي متطلبات المياه البشرية إلى إجهاد موارد المياه مثل الأنهار، مما يتسبب في تلوث شديد للمياه وإلحاق أضرار بالنظام البيئي. وفي عام 2000، أعلنت منظمة اليونسكو عن تدشين البرنامج العالمي لتقييم المياه (WWAP). تم تبنيه من قبل الأمم المتحدة كبرنامج على مستوى المنظومة ويساهم في الوعي العالمي بدور المياه في التنمية البشرية (عنان 2001).[1]

[1] - Gregory Dunn, "Water Wars: A Surprisingly Rare Source of Conflict," ***Harvard International Review,*** Vol. 35, n. 2, (2013), pp. 46-49.

المحاضر الثانية

قضايا البيئة بين متغير التصحر والتغير المناخي

1- "البيئة" والنزاع: مراجعة نظرية

تأسست المساهمات النظرية المتعلقة بأدبيات "البيئة" والنزاع منذ فترة طويلة من الزمن، لاحظ خلالها الباحثون أنه في ظل ظروف خاصة غالبا ما يشكل السعي للوصول إلى الموارد البيئية أو التحكم فيها مسألة خلافية، تؤدي إلى تفجير توترات أو نزاعات عنيفة بين الدول أو داخل الدولة الواحدة.

يمكن فهم النزاع البيئي على أنه "نزاع إجتماعي" يتعلق بالبيئة ليأخذ عدة أشكال واتجاهات، وذلك من حيث صلته بالموارد البيئية والتحكم فيها. في هذا السياق، يعرف **Brock Turner** النزاع البيئي على أنه: "نزاع اجتماعي عنيف أو غير عنيف، مرتبط بالمساعي الحثيثة من أجل الوصول أو التحكم في الموارد الطبيعية، كما أنه قد ينجم عن سوء استخدمها".

من وجهة نظر أخرى، يفهم النزاع البيئي على أنه نتاج العمليات البيئية المتعلقة بمسائل الندرة التي تشكل ضغوطا على العلاقات الإجتماعية، يشير هذا التصور في الحقيقة إلى التيار المتأثر بالنظرية "المالتوسية الجديدة" ضمن أدبيات النزاعات البيئية. أما **Robbins** فيحدد ركيزتين أساسيتين في تصوره للنزاع البيئي والتي بموجبها تتزايد الندرة الناتجة عن ضمور أو انخفاض الموارد البيئية، تتمثل الركيزة الأولى في تسييس المشكلات البيئية عندما تقوم الجماعات المحلية بتأمين السيطرة على الموارد الجماعية على حساب الأطراف الأخرى بالإستفادة من تدخلات الإدارة التي تمثلها سلطات التنمية أو وكالات التنمية أو الشركات الخاصة، أما الركيزة الثانية فتتمثل في إضفاء الطابع البيئي للنزاعات الموجودة مسبقا.[1]

على خلاف الأدبيات التقليدية المتعلقة بالبيئة والنزاع، فإن أدبيات ما بعد 1970 سلطت الضوء على متغيرين أساسيين في تحليلها للعلاقات التي تربط البيئة بالنزاع. يتعلق المتغير الأول بالنمو السكاني ودوره في تحريك النزاعات من خلال ربطه بعامل الندرة. يتشكل عامل الندرة أساسا بسبب زيادة الطلب، قد تسعى الدولة إلى التوسع خارجيا بحثا عن موارد جديدة، كما قد تؤدي إلى تحريك نزاعات داخلية عنيفة بعدما تكون قد هيئت الظروف لاندلاعها. وعلى عكس الأدبيات التقليدية التي ركزت

[1] - Hugh Dyer, "Theoretical Aspects of Environmental Security", in: ***file:///C:/Users/pc/Downloads/978-94-010-0395-7_5.pdf***, pp.67-81, 10-04-2024.

على العلاقة بين البيئة والنزاع من خلال صلتها بالموارد غير المتجددة (النفط، المعادن)، باعتبارها موارد استراتيجية أهملت الموارد الأخرى باعتبارها موارد هامشية، فإن الأدبيات الجديدة ركزت على الموارد المتجددة (الموارد الناعمة) كالأراضي الزراعية، الثروة السمكية، المياه.[1]

تعد نظرية "العنف البيئي" التي صاغها **Hormer-Dixon** من بين أهم الأدبيات الحديثة المتعلقة بـ "البيئة والنزاع". جادل خلالها **Hormer-Dixon** بأن العديد من سكان الدول النامية يعتمد بشكل كبير على أربعة موارد بيئية تعتبر كموارد أساسية للإنتاج وهي: المياه العذبة، الأراضي الزراعية، الغابات والثروة السمكية. يؤكد **Hormer–Dixon** على أن الندرة أو التقليص من هذه الموارد يكون بسبب سوء أو الإفراط في استخدامها، أو التدهور في ظروف بيئية معينة، والتي تؤدي إلى نشوب نزاعات. ويعمل التراجع في جودة أو كمية الموارد المتجددة في ظل الزيادة السكانية وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد بشكل منفرد أو في ظل جماعات، إلى زيادة الندرة في الموارد البيئية الأربعة سابقة الذكر، مما يؤدي بدوره إلى تقليص الإنتاجية الاقتصادية بالنسبة للمجموعات المحلية التي تعاني من الندرة، الأمر الذي يشجع على هجرة المتضررين أو يتم طردهم إلى أراضي جديدة. غالبا ما تثير هجرة المجموعات المحلية نزاعات إثنية أو دينية/طائفية عند انتقالها إلى أراضي جديدة. والإفتراض الأساسي للنظرية أن ندرة الموارد البيئية هي نتاج عدم التناسب بين العرض والطلب، أو التوزيع غير المتكافئ للموارد الذي يجبر قطاعا من المجتمعات على أن يعيش في حالة حرمان، وبالتالي فإن ندرة الموارد البيئية ستحد من الإنتاجية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر، البطالة والهجرة.[2]

يجذر التذكير، بأن هناك تباينات عميقة بين تصورات الباحثين ضمن الأدبيات الحديثة "للبيئة والنزاع" المتعلقة أساسا بالإختلافات المنهجية البحثية التي تمس التصورات المتعلقة بترتيب المتغيرات المستقلة والتابعة.[3] فيما يعتبر **Nils Petter Gleditsch** أن العديد من الأدبيات المتعلقة بالنزاعات البيئية خاطئة كونها لم توضح فيما إذا كان العامل السببي هو ندرة الموارد أو التدهور البيئي، وينتقد بذلك مفهوم **Homer-Dixon** للندرة البيئية الذي يدمج من خلاله العرض والطلب ومصادر توزيع المواد المتجددة. يميز **Nils Petter Gleditsch** بين النزاعات التي تنتج عن الندرة البسيطة في الموارد وتلك التي تنتج عن

---

[1] - Luciana Costa Brandão, "Theoretical approaches to environmental security: towards an understanding of contemporary environmental risks", in: ***file:///C:/Users/pc/Downloads/Theoretical_approaches_to_environmental.pdf***, 14-04-2024.

[2] - Thomas F. Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases," ***International Security***, Vol. 19, No. 1 (1994), pp. 5-40.

[3] - Thomas F. Homer-Dixon, ***Environment, Scarcity, and Violence*** (Princeton University Press, 1999), p. 73.

التدهور البيئي، ويؤكد على أن مصطلح التدهور البيئي يشير إلى التراجع في جودة وكمية الموارد البيئية. وينطلق **Nils Petter Gleditsch** من المشكلة الأساسية المتعلقة بالعرض حصريا، بافتراض أنه إذا كان هناك تراجع في أحد الموارد المتاحة فالفرضية التي تربط بين التدهور البيئي بالعنف هو انخفاض الإمدادات بالموارد. ومع ذلك يجادل **Nils Petter Gleditsch** بأنه إذا أردنا ان نستكشف أسباب العنف فإن الإمدادات المطلقة للموارد ليس مهما. والأهم من ذلك ضرورة التحري عن العرض المتعلق بالموارد من خلال الكشف عن الطلب والتوزيع الاجتماعي للموارد. وبالتالي فإن الندرة الفعلية تتحدد وفقا للعلاقة بين العرض والطلب وبين العرض والتوزيع من جهة أخرى. وتحت أية فرضية عملية فإن هذه العلاقات هي التي تؤثر على احتمالية العنف.[1]

وبالرغم من اعتراف الباحثين بأهمية النزاع في السياسات الاجتماعية البيئية، إلا أن هناك مجموعة متمايزة من الدوافع الأساسية التي ينظر من خلالها كل باحث إلى النزاعات البيئية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:[2]

– الإتجاه الأول: ويهتم بدراسة التناقضات الناتجة عن مساعي تحقيق العدالة البيئية، وضمن هذا الإتجاه يمكن فهم السعي من أجل تحقيق التعويضات والمقايضات على أنها تدخل ضمن العمليات التي غالبا ما ينظر إليها على أنها في صالح المجموعات الأكثر قوة. فالتعويضات المالية عن الأضرار البيئية، أو فقدان الوصول إلى الموارد، توسع نطاق تحويل الموارد والنفوذ. فغالبا ما تكون التعويضات المالية غير متناسبة والمجموعات الاجتماعية المتضررة بيئيا، ولكنها غالبا ما تؤدي إلى مزيد من النزاعات التوزيعية بين المجتمعات لاسيما تلك التي حرمت من التعويضات البيئية.

وتشمل دراسة النزاعات البيئية من منظور العدالة البيئية جانبين أساسيين، فالجانب الأول يتعلق بعدالة التوزيع البيئي بين الأشخاص، أما الجانب الثاني يتعلق بعدالة العلاقات بين البشر–وغير البشر. ويمثل هذا الإتجاه ***Brendan* Gleeson** اللذي وضع العدالة البيئية في صميم تصوراته للبيئة السياسية، وذلك كإنصاف ضد عمليات التوزيع البيئي غير العادلة وخاصة عندما تتحمل المجموعات الأقل قوة التكاليف البيئية بسبب الإقصاء الإثني أو العرقي.

---

[1] - Bingham Kennedy, "esource Library, Environmental Security: PRB Talks With Thomas Homer-Dixon", January 1, 2001, in: ***https://www.prb.org/resources/environmental-security-prb-talks-with-thomas-homer-dixon/***, 14-04-2024.

[2] - Judith Nora Hardt, ***Environmental Security in the Anthropocene Assessing Theory and Practice*** (Routledge, 1 edt., 2018), p.83.

– الإتجاه الثاني: ويهتم بدراسة النزاعات البيئية من منظور تسييس التفاعلات الاجتماعية البيئية، ويؤكد على أن جميع التفاعلات بين الأشخاص والبيئة هي تفاعلات سياسية لا مفر منها، حيث أنه لا يتم تسييس القضايا البيئية من خلال النزاع المحلي أو الإقليمي فقط، بدلا من ذلك يتم طرح الأسئلة السياسية من منظور بيئي. وتفهم النزاعات البيئية من خلال هذا المنظور على أنها الشكل الأساسي المعبر عن الواجهة السياسية.

– الإتجاه الثالث: يسعى الباحثون ضمن هذا التوجه إلى تحدي الوضع الأنطولوجي الذي يدحض حجج الحتمية المتعلقة بالنزاعات البيئية والإصرار على الطابع الاجتماعي لها بدلا من الطابع "الطبيعي" للنزاعات. حيث يرفض الباحثون ضمن هذا الإتجاه الإرتباط التبسيطي–التفسيري المطلق الذي يجمع بين متغير الندرة في صلته بالنزاعات البيئية.

في إطار دراستها للنزاعات البيئية قامت الأدبيات الحديثة بتصنيف النزاعات البيئية إلى نزاعات دولية/داخلية، وإلى نزاعات مباشرة/غير مباشرة. يشير النزاع المباشر إلى النزاع على الموارد المتجددة الذي ينشأ بسبب المنافسة المباشرة بين طرفين أو أكثر للسيطرة أو الوصول إلى هذه الموارد، أما النزاع غير المباشر يشير إلى النزاع الذي ينشأ عندما تتفاعل ندرة الموارد المتجددة مع واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية الاقتصادية لزيادة الإحتكاك داخل الدولة أو بينهما. عندما يحدث نزاع غير مباشر فإن العوامل البيئية ليست سوى عامل واحد يؤدي إلى تفاقم أو التفاعل مع ظواهر إجتماعية أخرى كالفقر والتوترات الإثنية.

وبالنظر إلى هذه الفروق تم تصنيف النزاعات البيئية إلى أربعة أصناف،[1] يساعد هذا التصنيف على وضع إطار منهجي لتنظيم الأدلة التجريبية للعلاقة السببية بين البيئة والنزاع، ويمكن توضيح هذه الأنماط كما يلي: نزاع دولي مباشر، نزاع مباشر بين دول، النزاع الدولي غير مباشر، نزاع داخلي غير مباشر.

يشير النزاع الداخلي غير المباشر (النزاع المرتبط بحالة الدراسة) إلى التفاعل بين الندرة البيئية مع الظروف الاجتماعية الأخرى المؤهبة لتحريك العنف، ويحدث النزاع الداخلي غير المباشر عندما تتفاقم العوامل البيئية مثل تآكل التربة، التلوث الزراعي، التلوث المائي، لتتفاعل مع مشاكل مجتمعية أخرى مثل الفقر والإنقسامات الإثنية والهجرات الجماعية. وغالبا ما يؤدي التدهور البيئي إلى شكل من أشكال التمرد الثوري والعنف الإثني والجرائم الحضرية أو القمع المدني من قبل أجهزة الدولة.

[1] - Phillip F. Cramer, ***Rethinking Environmental Protection*** (USA : Lexington, 2000), pp.59-60.

2– التدهور البيئي بين متغير الندرة والعنف البيئي:

يشكل التدهور البيئي في نيجيريا منذ بداية التسعينيات إلى يومنا الحالي وجها آخر من أوجه تهديد الأمن الوطني وأمن الفرد على حد سواء، وقد لعب أدوارا حاسمة في تفجير النزاعات الإثنية الدينية والطائفية العنيفة على مراحل زمنية متفرقة. وتشهد نيجيريا أشكالا مختلفة من التهديدات البيئية سواء كان ذلك في شمالها أو في جنوبها. ويمثل تغير المناخ ونقص الموارد المائية والأراضي الزراعية أهم المتغيرات البيئية التي أدت إلى تفجير النزاعات البيئية في شمال نيجيريا. أما في الجنوب فقد ارتبطت أساسا بالتلوث البيئي جراء الإنسكابات النفطية التي تتحمل مسؤوليتها الشركات الأجنبية المتعدة الجنسيات.

2–1 التدهور البيئي في شمال نيجيريا:

وفقا لمعهد الأمم المتحدة للسلام **United States Institute of Peace** فمن المرجح أن تشهد نيجيريا تحولات متزايدة في درجة الحرارة، هطول الأمطار والعواصف خلال القرن الواحد والعشرين. ومن المتوقع أن يؤدي التدهور البيئي وضعف الاستجابة الكيفية الوطنية والمحلية مقارنة مع هذه التحولات إلى تزايد في عدد النزاعات وشدتها في بعض المناطق، حيث تؤدي هذه التحولات البيئية إلى نقص وندرة الموارد مثل: الأراضي، المياه، الأسماك، تليها الآثار الثانوية كالمشكلات الصحية البطالة، وهذا ما يغذي العوامل البنيوية للنزاع والعنف، إضافة إلى تزايد حجم الهجرة البيئية وما ينتج عنها من مشاكل ونزاعات إثنية/دينية.[1]

تشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **IPCC** بأن هناك ثلاثة تحولات بيئية أساسية تعمل على تأجيج النزاعات في شمال نيجيريا تتعلق بارتفاع درجة الحرارة، قلة تساقط الأمطار، والهجرة البيئية. وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن منطقة غرب إفريقيا ستشهد تراجعا في تساقط الأمطار بنسبة 10% بحلول 2100. وبالفعل، انخفضت نسبة تساقط الأمطار في المنطقة الشمالية من نيجيريا بنسبة 25% مقارنة بـ 30 سنة الماضية.[2]

في سياق نظرية العنف البيئي التي قدمها **Homer-Dixon** فإن بحيرة تشاد تقدم إطارا نموذجيا للروابط المعقدة التي يمكن أن تشكلها الندرة والموارد المتجددة (المياه) والنزاعات العنيفة في شمال نيجيريا، ففي ظل الزيادة السكانية المرتفعة في الشمال التي يصاحبها زيادة في الطلب على المياه العذبة، وفي ظل التحولات البيئية المتعلقة بانكماش منسوب المياه في بحيرة تشاد، أصبح

[1] - Nwilo P.C. et at., "Impacts of land cover changes on desertification in northern Nigeria and implications on the Lake Chad Basin," ***Journal of Arid Environments***, Vol. 181(October 2020), pp. 126-135.

[2] - Amos Abimbola Oladunni, "Agriculture and food security in Northern Nigeria:The implications of climate change," ***Journal of Arid Environments***, Vol. 181(October 2020), pp. 156-170.

عامل الندرة البيئية محركا للنزاعات في المنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة الحزام الأوسط، لاسيما في ظل مجموعة العوامل المؤهبة للنزاع كانتشار البطالة، الفقر والحرمان الاجتماعي.

خريطة رقم 1: توضح انخفاض منسوب مياه بحيرة تشاد بين عامي 1972–2007

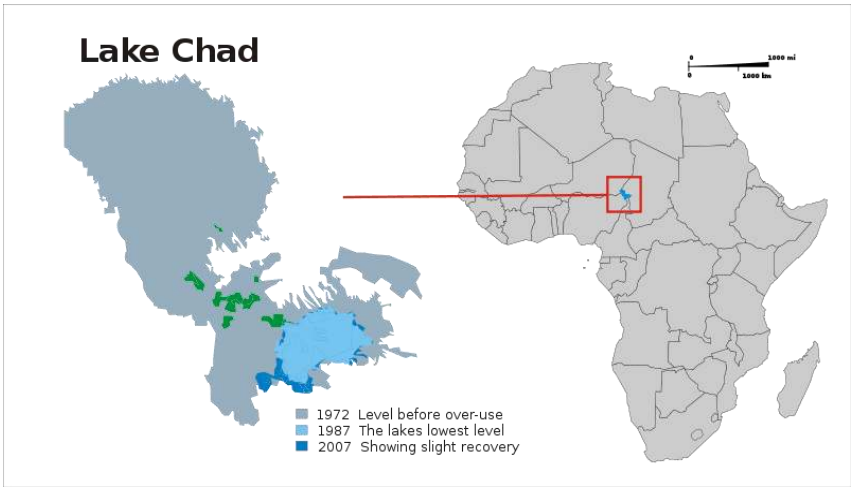

Source : Tim Radford, June 16, 2013. Available from : ***https://climatenewsnetwork.net/pollution-in-the-north-shrank-lake-chad/.***

توضح الخريطة أعلاه التوزيع الجغرافي لبحيرة تشاد فهي تتوسط أربع دول وتبلغ حصة كل منها كما يلي: تشاد (42%)، النيجر (26%)، الكاميرون (9%)، نيجيريا (21%). ويقدر عدد السكان المستفيدين من مياهها العذبة بـ 5 مليون نسمة في تشاد، أما في النيجر فتقدر بـ 193000 نسمة، وبلغت نسبتها في الكاميرون 2,5 مليون نسمة، وقدرت بـ 11.7 مليون نسمة في الشمال الشرقي لنيجيريا.

كانت تقدر مساحة بحيرة تشاد في 1960 بـ 26000 كيلومتر، وبدأت في الإنكماش تدريجيا بين عامي 1966–1997 وقدرت مساحتها بـ 25000 كلومتر، إلى أن تقلصت بشكل كبير بين عامي 1997–2004 وأصبحت تغطي مساحة قدرها 532 كيلومتر فقط، أي تقلصت بنسبة 90% من حجمها الأصلي عام 1960.[1]

[1] - Mohammed, D et at., "Environmental Degradation and Sustainable Livelihoods in Northern Nigeria: A Review, Journal of Agricultural Economics," ***Environment and Social Sciences***, vol. 6, n.2, (August 2020), pp. 97 – 111.

وتعد بحيرة تشاد نقطة التقاء العديد من الإثنيات التي تضمها الولايات الشمالية الشرقية وهي: **Adamawa**، **Bauchi**، **Borno**، **Goube**، **Taraba**، **Yobe**. ومع تناقص المياه العذبة والأراضي الزراعية تعطلت سبل العيش الاقتصادية لهذه المجموعات السكانية التي تعتمد على اقتصاد تقليدي يقوم أساسا على الزراعة والرعي، وهو ما يدفع المجموعات الإثنية الشمالية لاسيما منها إثنية **Fulani** والمشهورة باعتمادها على الرعي إلى النزوح جنوبا بحثا على الأراضي الخصبة الصالحة للرعي والأكثر خضرة، عادة ما ينتهي النزوح بالتنافس على الموارد المتاحة، وغالبا ما تكون هذه النزاعات ضد الإثنيات المسيحية في الشمال الأوسط التي تعتمد على الزراعة كنظام إنتاج أساسي لتلبية حاجياتها الاقتصادية.[1]

لقد شهدت نيجيريا نزاعات عديدة بين الرعاة الرحل والمزارعين الأصليين لفترات زمنية طويلة، على سبيل المثال: أدى التنافس على الموارد المائية والأراضي الزراعية في عام 2016 ضمن منطقة الشمال الأوسط إلى هلاك 2500 قتيل، وتشريد أكثر من 762000 نسمة، وقدرت الخسائر المادية الأخرى بـ 13.7 مليار دولار، وتجدد النزاع مرة أخرى في جانفي 2018 أدى إلى مصرع حوالي 168 قتيل. عادة ما يكون الرعاة من إثنية **Fulani** وهم إثنية مسلمة منتشرة في شمال ووسط نيجيريا، ومعظم المزارعين مسيحيون، لذلك تبدوا خطوط الصدامات الرئيسية كخطوط صدع دينية. في حين يتم تجاهل العوامل البيئية التي تعمل على تحريك العوامل المؤهبة للإنفجار أساسا وغالبا ما تستند إلى قواعد إجتماعية.[2]

2-2 التدهور البيئي في جنوب نيجيريا:

في الجزء الجنوبي عرفت منطقة دالتا النيجر موجات متكررة من النزاع بين المجموعات الإثنية المحلية ضد الشركات النفطية الأجنبية وذلك ابتداء من سنة 1990، حيث تسيطر هذه الشركات النفطية على قطاع التنقيب والإنتاج، ومن بين هذه الشركات: **Agip**، **Chevron Texaco**، **Exxon Mobil**، **Total**. وبلغت هذه الأزمة ذروتها سنة 1993، عندما احتج 300000 من إثنية **Ogoni** ضد شركة **Shell**، فنظمت الحكومة الفيدرالية حملات اعتقال وقتل ضدهم، وتم توثيق هذه التطورات من قبل مكتب الأمين العام للأمم والشعوب غير الممثلة التابعة لإثنية **Ogoni**. وتجددت عمليات العنف المباشر مرة أخرى سنة 2006 ضد الشركات الأجنبية النفطية في دلتا النيجر من قبل ميليشيات تدعى بـ **Movement From**

[1] - Nuraddeen, M. D., Mohammed, S., Saminu, D. U., "Mitigation Strategies to Environmental Degradation in Nigeria," ***Journal of Environment and Earth Science***, vol.4, n. 21, (2014), pp.38-51.
[2] - ***Loc.cit***.

The Emancipation of Niger Delta، وقد تصاعد العنف بسبب التلوث والمطالبة بالتعويضات على الأضرار البيئية من إنتاج النفط.[1]

تعتبر التكلفة البيئية للصناعة النفطية في نيجيريا كبيرة بسبب المواد الكيميائية، النفايات، انسكاب النفط، حرق الغاز، وبسبب المعدات القديمة التي أدت إلى تدمير الحياة والتنوع الإيكولوجي والبيولوجي، فقدان خصوبة التربة، تلوث الهواء والماء الصالح للشرب، انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب تهديد الموارد الطبيعية المتجددة. حذرت الأمم المتحدة في تقرير لها سنة 1999 من أن معدل التدهور البيئي يضغط على منطقة دالتا النيجر باتجاه دمار أيكولوجي.[2]

منذ اكتشاف النفط في نيجيريا وهي تعاني من الآثار السلبية للصناعة النفطية، زيادة على الإنفجار السكاني وعدم وجود تنظيم بيئي أدى إلى وجود أضرار كبيرة في البيئة النيجيرية، خاصة في منطقة دالتا النيجر مركز الصناعة النفطية. فالتحديات الرئيسية لمنطقة دلتا النيجر تنجم أساسا عن تسرب النفط والغاز المحترق الذي ترتبت عنه آثار بيئية خطيرة كتغير المناخ، تلوث الهواء، والتصحر. فقدت نيجيريا حوالي 40% من أراضيها الزراعية في السنوات الثلاثين الماضية، بسبب التسمم البطيء، تدمير الغطاء النباتي وتلوث المياه، في ظل غياب المجهودات الكافية من قبل الحكومة والشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة ومواجهة المشاكل البيئية المرتبطة بالصناعة النفطية.

قدرت حوادث التسربات النفطية في دالتا النيجر بين عامي 1970-1992 بـ 1581 حادثة تسرب، كما تم تسجيل 2097 حالة تسرب نفطي بين 1997-2001. كما سجلت الإنسكابات النفطية المتعلقة بشركة **Shell** بين عامي 1982-1992 والتي قدرت بـ 1.626.000 غالون، تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة الطاقة النيجيرية أن منطقة دالتا النيجر بين عامي 1976- 1996 شهدت 4836 حادث تسرب نفطي أسفر عن تسرب 2446322 برميل على الأقل. كما أشار تقرير الأمم المتحدة عام 2006 والذي يتعلق بالإنسكابات النفطية إلى أن نيجيريا شهدت 6817 حادث تسرب نفطي بين عامي 1976-2001. تقدر الدراسات كمية النفط المتسرب في دالتا النيجر منذ إثني عشر سنة الماضية من تسعة إلى ثلاثة عشر مليون برميل. ويمكن ذكر أهم حوادث التسرب النفطي على السواحل النيجيرية كما يلي: **Gocon's**

[1] - Nwokoro C. V. and Chima F. O., "Impact of Environmental Degradation on Agricultural Production and Poverty in Rural Nigeria," ***American International Journal of Contemporary Research***, vol. 7, n. 2 (2017), pp.6-14.

[2] - Ogboru, I., Anga, R. A., "Environmental Degradation and Sustainable Economic Development in Nigeria: A Theoretical Approach," ***Research Journali's Journal of Economics***, vol. 3, n. 6 (2015), pp. 1-13.

Escranos Spill عام 1978 وكان حجم التسرب يقدر بـ 300.000 برميل، **Texaco Funiwa-5 Spill** عام 1980 وقدر حجم التسرب بـ 400.000 برميل، **Idoho Oil Spill** عام 1982 والذي قدر حجم التسرب في هذه الحالة بـ 40.000 برميل.[1]

تؤدي الإنسكابات النفطية إلى التسمم التدريجي للمياه، تدمير الغطاء النباتي والأراضي الزراعية. بعبارة أخرى، فإن الانسكاب والترسبات لا تلوث مصادر المياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية ومصائد الأسماك وحسب، بل تشكل تهديدا مباشرا لحياة الإنسان.

في هذا السياق، قدمت المنظمة الدولية غير الحكومية **Human Right Watch** تقريرا في عام 1999 وضحت خلاله التأثيرات الطويلة الأجل لانسكاب النفط في دالتا النيجر. أشار التقرير إلى العمر الإفتراضي لخط الأنابيب الذي يقدر بخمسة عشر سنة، لكنه في أماكن عديدة في منطقة دالتا النيجر، تتراوح أعمارها بين عشرين أو خمس عشرين سنة. في حالات كثيرة أدت إلى انفجار الأنابيب ووقوع ضحايا. على سبيل المثال: أدى انفجار أنابيب نفط في أكتوبر 1988 إلى وفاة 1000 قتيل بسبب قدمها وعدم تجديدها.[2]

أما بالنسبة للغاز المحترق فإن عملية احتراقه طوال اليوم وعلى مدار أربعين سنة الماضية، تسبب في تشكيل أمطار حمضية أثرت سلبا على واقع البيئة وندرة الموارد وصحة الأفراد في جنوب وشمال نيجيريا.

تشير الإحصائيات إلى أن نيجيريا مسؤولة عن 46% من إجمالي الغاز المحترق إفريقيا، هذا ما يجعلها واحدة من أعلى المناطق المسببة للإنبعاثات الغازية في العالم، وواحدة من أهم الدول المسببة للإحتباس الحراري في إفريقيا. أظهر التقييم الإحصائي للبنك المركزي في نيجيريا أن متوسط نسبة احتراق الغاز بين 1970-1979 بلغ حوالي 97%، في حين قدر بين 2000-2004 بـ 51%، أما متوسط الغاز المحترق بين 1970-2004 فقدر بـ 76% من إجمالي الغاز المنتج.[3]

من جانبه، قدم البنك الدولي دراسة تحت عنوان " **Defining an Environment Strategy for The Niger Delta**" في عام 1995، أقر فيها أنه تم حرق ما نسبته 76% من الغاز الذي يصاحب الإنتاج النفطي في نيجيريا،

---

[1] - Ovie, S. I.,Tafida, A. A., "Wealth ranking, Capital Assets profiling and livelihoods diversification in two Artisanal inland water Fishing Communities," ***World Rural Observations***, vol.5, n. 3, (2013), pp. 18-22.
[2] - ***Loc.cit.***
[3] - Nwokro, Chima, ***op.cit.,*** pp. 4-16.

مقارنة بـ 0,6% بالولايات المتحدة الأمريكية و4,3% بالمملكة المتحدة و21% في ليبيا. كما تشير إحصائيات البنك الدولي أن الغاز المحترق في نيجيريا يتسبب في إطلاق ما قدره خمسة وثلاثون مليون طن سنويات من ثاني أكسيد الكربون، وإثني عشر مليون طن من غاز الميثان، وهو ما يعني أن حقول النقط في نيجيريا تساهم في ظاهرة الإحتباس الحراري أكثر من غيرها من مناطق العالم. كما يتم حرق الغاز الطبيعي المستخرج من آبار النفط في منطقة دالتا النيجر بمعدل 70 مليون متر مكعب في اليوم، وهذا ما يعادل 40% من استهلاك الغاز الطبيعي إفريقيا. وهي بذلك تشكل واحدة من أكبر انبعاثات الغاز المسبب للإحتباس الحراري في العالم.[1]

في استبيان حول الأوضاع الصحية للسكان المقيمين في المناطق الصناعية في دالتا النيجر، تم أخذ عينتين من المجتمعات المحلية، تضم العينة الاولى مجتمعات **Elme** التي تتمركز في المناطق ذات الإنتاج الصناعي المرتفع، أما العينة الثانية تضم مجتمعات **Ahoda East** تقع ضمن مناطق إنتاج صناعي منخفض. خلص الإستبيان أن مجتمع **Elme** يعاني بنسبة 60,9% من الأمراض التنفسية والجلدية مقارنة بـ 10% من عينة مجتمعات **Ahoda East** كما قدر الإستبيان أن متوسط سن الوفيات في منطقة دالتا النيجر يقدر بـ 40 سنة.[2]

مما لا شك فيه، أن التدهور البيئي في دالتا النيجر ساهم بشكل مباشر في ارتفاع نسبة الفقر والإحباط للمجتمعات المحلية، في ظل تواصل الشركات متعددة الجنسيات التنصل من مسؤولياتها الإجتماعية. فهي لم تلتزم بالمعايير الدولية مقارنة بتلك الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا راجع في جزء منه إلى ضعف النظام القانوني المنظم لممارسات الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب تبني الحكومة الفيدرالية للمفاهيم الأمنية الضيقة القصير المدى. أضف إلى ذلك، فإن عدم إتباع معايير الحماية البيئية أدى إلى تهجير السكان الأصليين من مناطقهم، ما دفع سكان هذه المناطق للتحريض على المزيد من مطالب الاستقلال السياسي والتعويض بسبب الأضرار البيئية.

[1] - Olaniyi O.A, "Review of Climate Change and Its Effect on Nigeria Ecosystem," ***International Journal of African and Asian Studies***, vol. 1 (2013), pp. 57-65.
[2] - ***Loc.cit***.

المحاضرة الثالثة

الهجرة غير الشرعية عبر حوض المتوسط: الأسباب والتداعيات

1- تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعرف الموسوعة السياسية الهجرة على أنها الانتقال المكاني أو الجغرافي للفرد أو الجماعة، أما الهجرة غير الشرعية فتعرف على أنها الإنتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا. ويعرفها المكتب الدولي للهجرة على أنها: التنقل العابر للحدود من أجل الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة.[1]

كما ينظر المكتب الدولي للمهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو دون وثائق أو في وضعية غير قانونية.

أما الإتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 18 ديسمبر 1990، تعرفها المادة 5، الفقرة ب، وذلك أثناء التطرق إلى تعريف المهاجر غير القانوني الذي يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عنها في الفقرة أ من المادة 2، والتي تعرف العمال المهاجرين على أنهم الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم. وتضيف المادة 5 الفقرة أ بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها.[2]

وتعرف المنظمة الدولية للعمل الهجرة السرية أو غير الشرعية وهي كل وضعية يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ضمن هذا السياق يقصد بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:[3]

---

[1] - ليون بوفير وآخرون، ***الهجرة الدولية: ماضيها حاضرها ومستقبلها***، ت: فوزي سهاونة (الأردن، 1977)، ص. 12.

[2] - محمود سامى، أسامة بدير، "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب،" ***سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية***، ع. 68 (جوان 2009)، ص. 23.

[3] - وايت برايان وآخرون، ***قضايا في السياسة العالمية*** (مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.33.

– الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة عن الرقابة المفروضة.

– الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد عمل، ثم يخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

– الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتجاوزون مدة رخص إقامتهم ليصبحوا في وضعية غير قانونية.

من جانبها تعرفها المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، كما تتخذ شكلا آخر من خلال دخول أشخاص بصورة قانونية وبتأشيرة ولكنهم يغيرون غرض الزيارة مع البقاء دون الحصول على الموافقة السلطات.[1]

2– مفهوم الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

عادة ما ترتبط ظاهرة أو مفهوم الهجرة غير الشرعية ببعض المفاهيم الأخرى لا سيما مفهوم اللاجئين والإتجار بالبشر، تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه، جنسه، دينه، جنسيته، انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته السابقة بسبب تلك الاحداث.[2]

وبذلك يستنتج الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية الذي يكمن أساسا في الوضع القانوني للاجئ على عكس المهاجر غير الشرعي، إذ عادة ما يحاول المهاجرون غير الشرعيون تقديم طلبات للجوء باعتباره وسيلة من وسائل تسوية وضعيته القانونية في الدولة المستقبلة، ومن جانب آخر فإن دوافع الهجرة غير الشرعية قد تكون بخلفيات سياسية أو اقتصادية على عكس اللجوء الذي يكون سببه مجموعة من الحالات التي تم ذكرها في اتفاقية جنيف لعام 1951.

---

[1] - بوفير، ***مرجع سابق***، ص. 25.
[2] - شريف السيد، " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان،" ***مجلة الموارد*** (2005)، ص. 1.

أما علاقة الهجرة غير الشرعية بالإتجار بالبشر فيكمن بأن كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو تحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الإتجار بالبشر بثلاثة مراحل أساسية تبدأ باصطياد الضحية عن طريق الإختطاف الإكراه أو اتباع أسلوب الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية وصولا إلى الدولة المستقبلة لتيم استغلال الضحايا في أعمال الدعارة أو الإنضمام إلى مجموعات منظمة من المجرمين. ومن هنا يبرز الفرق جليا بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر الذي يكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الإتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين، وبذلك فإن مصادر الربح والمكاسب الرئيسية في حالة الإتجار بالبشر تأتي من عوائد استغلال الضحايا في أعمال الدعارة والإتجار بالأعضاء، أما في حالة تهريب المهاجرين فإن العلاقة بين مرتكب جريمة التهريب والمهاجر غير الشرعي تنتهي بعد وصوله إلى دولة المقصد على النقيض من مع وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمر بعد الوصول إلى الدولة المقصد.[1]

3- أسباب الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:

3-1- الأسباب الاقتصادية:

يعد البعد الاقتصادي من بين أهم الأسباب التي تدفع باتجاه الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، ويمكن الإشارة إلى تفاوت الإنتاج الاقتصادي بين ضفتي المتوسط، الذي تتجلى مظاهره عبر كافة القطاعات، ففي مجال الفلاحة مثلا يحتل الشمال المتوسطي مركز الصدارة في كافة المنتجات الزراعية والحيوانية، ولا تبرز مكانة الجنوب المتوسطي إلا في تربية الأغنام. ويفسر هذا التفاوت بعوامل عدة: طبيعية حيث أن الإمكانات الطبيعية بالشمال المتوسطي أوفر مما هي عليه بالجنوب المتوسطي. وبعوامل تنظيمية وتقنية، فالفلاحة في القسم الأوربي تعتمد على سياسات هيكلية وتوظيف مكثف للبحث الزراعي والتقني، فيما ظلت الفلاحة بالجنوب المتوسطي أقل تجهيزا، وتعتمد على زراعات بورية وتسويقية.[2]

أما في مجال الصناعة، فتبدو هوة التفاوت أكثر عمقا نظرا لتفاوت السياسات والركائز الصناعية، فإذا كان الجنوب المتوسطي يتوفر على موارد وإمكانات طبيعية هائلة من مصادر الطاقة والمعادن مقارنة بالشمال، فإن النشاط الصناعي يبدو ضعيفا ويرتكز بالدرجة الأولى على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والاستهلاكية. أما في دول الشمال، فرغم افتقارها للموارد

---

[1] - أمير فرج يوسف، ***مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية*** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2011)، ص. 75.

[2] - شاقوري عبد القادر أحميدي، ***الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة*** (ابن النديم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.75.

الطبيعية، فإن أسس التصنيع بها متينة تعتمد على الصناعات الأساسية والمتطورة والدقيقة كالتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيك والصناعات التجهيزية.[1]

ضف إلى ذلك فإن عدم التكافؤ يتجلى أكثر على مستوى المبادلات التجارية، فدول الجنوب المتوسطي تصدر نحو جاراتها الشمالية المنتجات الفلاحية والمعدنية والطاقوية ومواد استهلاكية كالنسيج، وكلها مواد ذات قيمة تجارية منخفضة. بينما تصدر بلدان الشمال المتوسطي نحو الجنوب المنتجات المصنعة من معدات وآلات ميكانيكية وتكنولوجية ذات القيمة العالية. لذلك فوضعية الميزان التجاري يكون في صالح دول الشمال وسالب بالنسبة لأغلب دول الجنوب. ويعيش الجنوب المتوسطي في حالة تبعية تجارية للشمال حيث أن حوالي 55% من مبادلاته الخارجية تتم مع الشمال، في الوقت الذي لا تتعدى فيه نسبة مبادلات الشمال نحو الجنوب 5%.[2]

ينعكس تباين الأوضاع الاقتصادية داخل المجال المتوسطي على تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي على سكان الضفة الجنوبية. بالنسبة للدخل الفردي فهو مرتفع جدا في بلدان الشمال حيث يتعدى على العموم عتبة 10000 دولار للفرد الواحد، بينما هو منخفض في دول الجنوب والتي قل ما يتعدى فيها مستوى 5000 دولار للفرد سنويا.

إن تفاوت مستوى دخل الفرد ينعكس مباشرة على تباين مستوى التنمية البشرية بين الجانبين، فارتفاع الدخل الفردي في دول شمال المتوسط يساهم في ارتفاع نسبة التعليم وتدني البطالة وجودة التأطير والخدمات الصحية. وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية إلى أكثر من 0.900 في هذه الدول لتحتل مراكز متقدمة على الصعيد العالمي. وخلافا لذلك، يسجل مؤشر التنمية البشرية في بلدان الجنوب انخفاضا إلى ما دون مستوى 0.800 بسبب ضعف الدخل الفردي، وانتشار الفقر والبطالة والأمية، وضعف التأطير الصحي.[3]

---

[1] - بواب رضوان، حنك فتيحة، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري،" ***مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية***، م.1، ع.2 (2002)، ص ص.389-407.

[2] - ***المكان نفسه.***

[3] - ***المكان نفسه.***

3-2- الأسباب السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركة معتبرة وهامة للاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات الأهلية والعنف السياسي التي عرفتها مناطق جنوب المتوسط، ومنها سوريا، لبنان، تونس، ليبيا، وسوريا. حيث أن عدم الاستقرار الذي شهدته هذه الدول وتجاوزات حقوق الإنسان بسبب الإنتماءات العرقية أو الدينية أو المواقف السياسية شجعت على طلب والبحث عن الأمن في دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر منطقة جنوب المتوسط من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أصبحت بمرور الوقت كمنطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، لما تشهده هذه الأخيرة من عدم استقرار سياسي بالإضافة إلى حالات النزاعات الداخلية. وفي هذا السياق، أصبحت دول المغرب العربي خاصة كمنطقة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء. على سبيل المثال: فالمغرب يعد نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا، كما تعتبر الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للأفارقة المهاجرين.[1]

بالإضافة إلى مخرجات النزاعات والحروب الأهلية في دول جنوب حوض المتوسط، فإنه لا يمكن غض الطرف عن حالة ضعف المشاركة السياسية واستعصاء التحولات والممارسات الديمقراطية وانتشار ظاهرة الفساد الذي ينعكس بشكل مباشر على مظاهر التنمية السياسية والإقتصادية في هذه الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الريع في تسيير شؤونها العامة، وهو ما يدفع بشكل أكبر لاسيما فئة الشباب للبحث عن فرص جديدة في الدول التابعة لمنطقة شمال المتوسط. كما تجدر الإشارة إلى أن أحداث ما يعرف بـ "الربيع العربي" عجلت في انتشار هذه الظاهرة وبشكل ملفت وهو ما أدى إلى زيادة هجرة غير الشرعية للسوريين إلى تركيا، والليبيين والتونسيين إلى إيطاليا وفرنسا.[2]

---

[1] - مسعود دخالة، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها،" ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع.5 (أكتوبر 2014)، ص ص. 123-154.

[2] - عبد الوهاب بن خليف، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الأسباب والحلول،" ***ستراتيجيا***، ع.9 (2018)، ص.32.

3-3- أسباب اجتماعية:

ترتبط أسباب الهجرة غير الشرعية بالمؤشرات الديمغرافية في البلدان الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بالزيادة السكانية التي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والتحسين الخدمات الاجتماعية، فيما تعرف المنطقة الشمالية لدول المتوسط انخفاضا في نسبة عدد السكان وخاصة فيما يتعلق باحتياجات اليد العاملة لنقص نسبة الشباب في مجتمعات الدول الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط. فالنسبة لدول شمال إفريقيا وشرق المتوسط المطلة على البحر الأبيض المتوسط تقدر إحصائيات منظمة الأمم المتحدة بأن النمو السكاني فيها مرشح للإرتفاع على مدى 20 عاما القادمة، ففي عام 1997 على سبيل المثال قدر عدد سكان الدول الجنوبية المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصل عددهم إلى 500 مليون نسمة بحلول 2025.[1]

ومن النتائج الأولى للإنفجار تجد ظاهرة البطالة فإذا كان الفرد العامل يرى بأن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بهدف رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى بأن الهجرة غير الشرعية مبرر ضروري لتحسين وضعه الإجتماعي طلبا للعمل والبحث عن سبل العيش التي توفره دول شمال المتوسط التي حققت إلى حد معتبر بما يعرف بدول الرفاه.

لقد شجع التفاوت الديمغرافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الشمال، فالملامح السكانية غير المتماثلة تعد أول فجوة بين الضفتين وكحافز للضفة الجنوبية. على مدى الستين عاما الماضية، نما عدد السكان بشكل كبير في شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما ظل في حالة ركود في الشمال. متوسط العمر في أوروبا اليوم هو أربعون، مقارنة بخمسة وعشرين على الساحل الجنوبي. ومع ذلك، فإن هذا التفاوت يتضاءل بسبب دخول غالبية دول الساحل الجنوبي إلى التحول الديموغرافي، أي الانتقال مما يعرف بالسلوك الإنجابي التقليدي (حوالي ستة ولادات لكل امرأة) إلى مستويات إحلال الأجيال (طفلان ونصف لكل امرأة في المتوسط). لذلك نحن الآن في حالة تكامل بين الضفتين، مع شيخوخة السكان في الشمال وتوافر احتياطي كبير من العمالة الماهرة المكونة من الشباب في الجنوب التي لا يمكن لسوق العمل هناك استيعابها. على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ، دخلت بلدان مثل إيطاليا وإسبانيا مرحلة من الشيخوخة الديموغرافية،

[1] - مروة نظير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر قراءات في آليات المواجهة،" ***المجلة الاجتماعية القومية***، م.59، ع. 3 (سبتمبر 2022)، ص ص. 13-34.

حيث بلغ عدد الأطفال لكل امرأة مستويات الإحلال الفرعية ودخول نسبة متزايدة من السكان في سن الشيخوخة، الأمر الذي يستدعي لمصادر الهجرة الجديدة.[1]

3-4- الأسباب الجغرافية:

من بين أهم العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية نحو شمال حوض المتوسط هو القرب الجغرافي للضفتين الجنوبية والشمالية، إن أقرب مسافة فاصلة بين الضفتين تقدر بـ 14 كم، وهي المسافة الفاصلة بين الشاطئ المغربي والإسباني، وبذلك فإن قرب دول جنوب المتوسط لاسيما منها الضفة المغاربية من أوروبا ساعد وبشكل كبير في تسهيل عملية الإنتقال إلى الضفة المقابلة وبأبسط الوسائل المتاحة سواء من تونس إلى إيطاليا، أو من الجزائر والمغرب إلى إسبانيا، بالإضافة إلى تشجيع المهاجرين الأفارقة عبور دول الضفة الجنوبية للإنتقال إلى الضفة المقابلة.

4- منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين عبر حوض المتوسط:

4-1 المنفذ الشرقي لحوض البحر المتوسط:

ويضم كلا من اليونان، قبرص، بلغاريا، رومانيا، ويعتبر هذا المنفذ إلى غاية 2012 الطريق الرئيسي للهجرة غير الشرعية لما يقارب من نصف المهاجرين.

منذ عام 2000، دخل ما يقرب من 3 ملايين مهاجر أوروبا بشكل غير قانوني عبر اليونان. بعد بناء جدار بطول 18 كم على طول نهر إفروس – أصبح بحر إيجة الآن نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين. تضاعف عدد المهاجرين الذين تم اعتراضهم على طول هذا الطريق ثلاث مرات خلال عام واحد: كان هناك 2863 مهاجرا في الربع الأول من عام 2014، وأكثر من 10445 مهاجرا في الربع الأول من عام 2015. أما في مارس 2015، قطع ما يقارب 6493 مهاجرا عبر مختلف الجزر لا سيما من شرق اليونان التي تقع بالقرب من الساحل التركي والنقطة الرئيسية لركوب سفن المهربين. ارتفع عدد الحوادث بشكل كبير بنسبة 56٪ من عام إلى آخر.[2]

---

[1] - سحقي سمر، ***نحو تفعيل آليات جديدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية***، المعهد العربي للبحوث والسياسات، 2020، ص. 8.

[2] - أوكيل محمد أمين، "عن فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع. 19 (جوان 2018)، ص.23.

ومن بين أهم الجزر اليونانية التي تعاني من الهجرة غير الشرعية هي: ليسبوس وخيوس وساموس، لكن يبدو أن جميع الجزر اليونانية في لحر إيجة تشعر بالتهديد الآن. في عام 2012، نجحت اليونان في بعض الحالات في مواجهة الشبكات الإجرامية التركية واليونانية. في عام 2014 تم اعتراض أكثر من 1000 شخص شهريا مما يمثل ارتفاعًا حادا في أنشطة الشبكات الإجرامية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية. أدى ظهور "سفن الشحن الوهمية" التي تم شراؤها كخردة في تركيا بحوالي 300 ألف يورو إلى تفاقم هذه الظاهرة كما "عززت" الأزمة السورية" هذا النمط من الهجرة غير الشرعية في بلد يعيش أزمة سياسية، أمنية واقتصادية حادة. يبدوا أن اتفاقيات إعادة القبول بين اليونان وتركيا التي توقعيها في عام 2002 بالإضافة إلى الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا غير قادرة على حل المشكلة، لأن تنفيذها لا يزال ضعيفا ومحدودا.[1]

4-2 وسط البحر الأبيض المتوسط:

استقبل طريق وسط البحر الأبيض المتوسط تدفق المهاجرين منذ عام 2008 ووضع علامة على أكثر الطرق مأساوية حيث تتجه أعداد كبيرة من الضحايا إلى إيطاليا من ليبيا. على الرغم من انخفاض عدد المهاجرين في عام 2015 نتيجة تحول السوريين إلى طريق شرق البحر الأبيض المتوسط ونقص المراكب من قبل المهربين. إلا أن شبكات التهريب تظل راسخة في ليبيا، والتي تظل كنقطة انطلاق عن طريق البحر إلى أوروبا. وعلى الرغم من انهيار نظام القذافي في عام 2011 والذي أدى إلى توقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين بالكامل، إلا أنه وبحلول 2013 أعادت شبكات التهريب تنظيم أنشطتها واستغلت حالة الفشل للدولة الليبية وعدم إنفاذ القانون لتواصل أعمالها. معظم المهاجرين الذين يسلكون هذا الطريق هم من تونس ونيجيريا والصومال وإريتريا ودول جنوب الصحراء. تشمل المعابر الحدودية غير القانونية على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط أيضا الإنزال في بوليا وكالابريا. تعتمد الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا كليًا على الخدمات التي تقدمها شبكة التهريب.[2]

4-3 المنفذ الغربي لحوض البحر المتوسط:

يستهدف المهاجرون غير الشرعيين الوصول إلى إسبانيا والبرتغال وذلك عبر المغرب كدولة معبر، وتظهر الضغوط الجديدة في دول جنوب المتوسط لاسيما منها دول شمال أفريقيا التي تكافح هذه الظاهرة استمرار هذا الإتجاه نحو الضفة الشمالية، وذلك

---

[1] - عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة،" ***مجلة العربي الجديد***، ع.33 (2014)، ص.78.

[2] - صايش عبد المالك، "الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة الهجرة السرية مهمة مستحيلة بمعدات عسكرية،" ***المجلة الأكاديمية للبحث القانوني***، ع. 1، م.11 (2015)، ص.50.

بالرغم الاتفاقات المبرمة بين إسبانيا والمغرب والسنغال، وعمل السلطات الجزائرية والمغربية لمواجهة شبكات التهريب. في هذا السياق، لا يزال هناك ارتفاع إضافي في عروض الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، وما يسهل عملية الهجرة غير الشرعية الطبيعة الجغرافية التي تربط مضيق جبل طارق الضيق الذي يساعد على استخدام القوارب بمختلف أحجامها والعبور الجماعي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المنفذ الغربي لحوض المتوسط أصبح هدفا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. تراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين ضمن هذا المنفذ الغربي من حوض المتوسط بين 6500 و10231 شخصا وذلك بين عامي 2008-2016. يواجه هذا المنفذ تحديات أمنية معتبرة تتمثل في تداخل التهديدات الأمنية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وارتباطها مع شبكات الجريمة المنظمة التي تنشط في مجال تجارة المخدرات والكوكايين باتجاه السوق الأوروبية. قامت دول الضفتين الشمالية والجنوبية بإجراءات مختلفة من أجل الحد من التدفقات الغير الشرعية للمهاجرين عبر المنفذ الغربي لحوض المتوسط يذكر منها: التعاون بين إسبانيا والمغرب، الاتفاقيات الثنائية مع موريتانيا والسنغال والتي تشمل اتفاقيات إعادة التوطين، القيام بدوريات ساحلية منتظمة، تعزيز نظام مراقبة بحرية على طول حدود إسبانيا الجنوبية. جل المهاجرون عبر هذا الطريق هم من المغرب، السنغال، النيجر، نيجيريا ومالي.[1]

5- تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض المتوسط:

5-1 تداعيات اقتصادية:

- الخسائر المالية: تتكبد دول جنوب المتوسط في سبيل مكافحتها للهجرة غير الشرعية خسائر كبيرة في ميزانيتها بسبب نفقات المراقبة فضلا عن المبالغ التي يتم تحملها لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم في حال تم القبض عليهم. وبالمثل فإن دول شمال حوض المتوسط رصدت في إطار الإتحاد الأوروبي مبالغ مالية معتبرة قدرت بـ 7 مليار يورو بين عامي 2014-2020، لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية واللجوء وقد أدرجت هذه الإعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: البند الأول وهو بند اللجوء، الهجرة والدمج، والبند الثاني وهو بند الامن الداخلي. بلغ حجم الأموال المخصصة للبند الأول 3.1 مليار يورو، تسعى من

[1] - ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا،" ***مجلة الدراسات الحقوقية***، م.7، ع.3 (سبتمبر 2020)، ص ص. 38-81.

خلاله إلى تعزيز قدرات الإتحاد الأوروبي لاستيعاب مراكز استيعاب المهاجرين بالإضافة إلى دمج اللاجئين في المجتمع وسوق العمل، وتفعيل برامج الترحيل لطالبي اللجوء المرفوضين.[1]

-تشجيع الاقتصاد الموازي غير الرسمي: تساعد الهجرة غير الشرعية على تشجيع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إذ تقف منظمات هذا النشاط خلف المهاجرين وتتخذ منه سلوكا لنشاطاتها تجني من ورائه أموالا ضخمة، كتلك التي تحصل عليها مقابل نقلهم وتوفير ملاذات غير قانونية تأويهم إلى غاية نقلهم إلى الضفة الشمالية من حوض المتوسط. في الواقع، وفي كثير من الحالات، تسعى عصابات الجريمة المنظمة إلى منع المهاجرين لإتمام مسارهم وإجبارهم على أعمال غير قانونية ولاأخلاقية لاستنزافهم ماليا غير مكترثين بالأضرار النفسية او الجسمانية التي قد يتعرض لها المهاجرون.[2]

- الآثار الاقتصادية على سوق العمل الأوروبي: ويتعلق بصعوبة إدماج المرفوضين إلى دولهم لعدم وجود اتفاقيات إعادة، ما يؤدي إلى انخرطهم في أسواق العمل السرية.

2-5 تداعيات أمنية:

- الصلات بين شبكات الهجرة غير الشرعية والمنظمات الإرهابية، إذ تلجأ الأخيرة إلى شبكات الهجرة غير الشرعية كي تساعدها لدخول الدول التي تريد الاستقرار بها، ضمن هذا السياق تزدهر تجارة السلاح بين شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة وبيع الأسلحة غير الشرعية والمنظمات الإرهابية. ففي حين تتمكن المنظمات الإرهابية تحقيق أهدافها المتمثلة في دخول الدول التي ترغب في الاستقرار بها والقيام بعمليات خاصة، تتمكن بالمقابل شبكات الهجرة غير الشرعية من الإستفادة من الموال المتحصل عليها من شراء الأسلحة التي تمكنها من حماية نشاطها.[3]

- تعرض عدد كبير من المهاجرين إلى الموت غرقا بسبب اعتمادهم على وسائل غير آمنة، تشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من 22000 شخص وهم يحاولون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2000.[4]

---

[1] - فيرونيك بلانس بواساك وآخرون، ***الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي***، (كوبنهاغن: الدنمارك، ديسمبر 2010)، ص.234.
[2] - لخضر زازة، ***الهجرة غير الشرعية: من المكافحة الى التنمية المستدامة*** (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2017)، ص. 169.
[3] - محمد غربي وآخرون، ***الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة*** (الجزائر: دار الروافد الثقافية، ط،1، 2014)، ص. 214.
[4] - ***المكان نفسه***.

– زيادة نسبة الإجرام والإخلال بالمسائل الأمنية: يعاني المهاجرون غير الشرعيين داخل مجتمعاتهم الجديدة من عوامل ضغط تسهم في كثير من الأحيان إلى زيادة نسبة الإجرام، ذلك أن المهاجرين غير الشرعيين يسعون إلى تحقيق الربح السريع، لذا يلجؤون إلى سلوكيات إجرامية تتضمن تورطهم في أعمال السرقة، ترويج المخدرات.

5–3 تداعيات اجتماعية:

– تهديد الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي: نظرا لأن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لهم أوضاع أو مراكز قانونية سليمة، فإنهم يعملون خارج إطار القانون، لذلك يصعب عليهم المطالبة بأية حقوق شأنهم شأن العمالة القانونية، لذا فلا سبيل لديهم سوى رفع الظلم الواقع عليهم والمطالبة بالمعاملة الإنسانية عن طريق تنظيم مظاهرات لكسب تعاطف المجتمع والضغط على صناع القرار، الأمر الذي يسمح بوقوع أعمال عنف كأعمال العنف التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005، التي جاءت على إثر مظاهرات حاشدة تندد بالظروف العمل غير الملائمة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين.

المحاضرة الرابعة

مدخل مفهومي ونظري للوساطة:

"دراسة حالة الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريتيري"

مقدمة:

في عالمنا المعاصر يلاحظ تزايد أهمية الوساطة وتعزيز مكانتها، سواء كان ذلك على المستوى النظري أو الممارسة، حيث أصبحت موضوعا متشعبا يثير اهتمام المنظرين ورجال السياسة باتجاه إيجاد حلول لجملة من المشاكل والسعي للقضاء على كل ما من شانه أن يصيب أو يضر الانسان، لاسيما تلك المساعي المتعلقة بتسوية وحل النزاعات التي تعتبر من أكبر الجهود التي تحافظ على السلم والأمن الدوليين.

وفقا لهذا المنظور، تنطلق الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي الارتيري، الذي يعتبر من أعقد النزاعات الاقليمية الافريقية لارتباطه بمنطقة القرن الافريقي وخصوصيتها الجيواستراتيجية.

الاشكالية: ما مدى فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الاثيوبي الارتيري، في ظل التناقضات الداخلية (الجزائرية) والظروف الاقليمية؟

1- تحديد المصطلحات:

1-1 تعريف التوتر:

يشير مصطلح التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح بين الأطراف، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الاطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وهو حالة سابقة للنزاع.[1]

[1] - ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولي***، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص183.

1-2 تعريف الأزمة:

هي مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة تنطوي على تهديد واضح للوضع القائم، والأزمة هي مرحلة أكثر تقدما من التوتر وعرفها **Charles Herman** بأنها " تهديد كبير ومفاجئ، في وقت قصير."[1]

تتميز الأزمة بالخصائص التالية: المفاجئة، التهديد العالي للأهداف، ضيق الوقت المتاح للتصرف، تضارب المعلومات.

1-3 تعريف النزاع:

- يعبر النزاع عن "وجود تعارض بين ادعاءات وإرادات ومصالح الأطراف خلال التمسك بوجهات نظر متعارضة".
- أما عن النزاع المسلح فيعرفه فريق البحث في جامعة **Uppsala** على أنه عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف متعارضة، بخصوص السلطة-و-او- إقليم معين، حيث يتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما على الأقل حكومة دولة نتيجته على الاقل 25 ضحية مباشرة.[2]

1-4 تعريف الحرب:

هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع حيث يبلغ الطرفان إلى استخدام التصادم العسكري المباشر، وذلك باستخدام وسائل الإكراه المادي.

وفي دراسة له بعنوان "مشروع الحرب" فإن "ديفيد سنغر" يعرف الحرب بين الدول على أنها صراعات مسلحة تضم على الاقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع وتخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في السنة.[3]

---

[1] - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ت. وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة، ط.1)، ص140.

[2] - Harverd strand and others, ***Armed conflict dataset code book*** (oslo : International peace research,2003), p.2.

[3] - ***Loc.cit***.

2- سياق وطبيعة النزاع الأثيوبي-الأريتيري:

2-1 مقاربة تاريخية للنزاع الاثيوبي الارتيري:

ينتمي سكان إثيوبيا وإرتيريا تاريخيا إلى قبائل كانت تشكل منذ القدم شعب **Abyssinie**، التسمية القديمة لأثيوبيا، فبعد ان كانت ارتيريا تابعة اداريا وسياسيا للمملكة القبطية **Aksoum** وبعد تحطيم تلك المملكة في القرن 10، تحولت ارتيريا الى مقاطعة اثيوبية بسبب تطلعات الاثيوبيين باتجاه التوسع.

تطلعت الإمبراطورية الاثيوبية تاريخيا للسيطرة على البحر الأحمر، كما تطلعت للتوسع باتجاه السودان، والصومال شرقا، وجنوبا باتجاه كينيا، وضمن هذا كله تبقى أرتيريا بالنسبة إلى اثيوبيا نقطة استراتيجية باعتبارها نقطة ممرات جبلية ومنحدرات ساحلية مطلة على البحر الأحمر.[1]

ظلت هذه المنطقة محل صراع دولي بدءا بالصراع بين الفرس والبيزنطيين، حول التجارة الأسيوية، والصراع بين الأتراك والبرتغاليين، إلى أن استقر الأمر لإيطاليا، حيث قال وزير خارجية ايطاليا **مانستي** سنة 1885 "أن مفاتيح البحر الأبيض المتوسط هي في الحقيقة في البحر الأحمر"، وقد حاولت إيطاليا السيطرة عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومن بعدها بريطانيا التي سلمت ارتيريا للإمبراطورية الاثيوبية. وبناء على ذلك، اندلعت حرب انفصالية قادتها عدة قوى أهمها الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا واستمر الحال إلى أن أعلن استقلال ارتريا عن اثيوبيا سنة 1993.

تجدد النزاع الأثيوبي الارتيري في سنة 1997 وذلك عندما تولت الحكومة الاثيوبية نشر خرائط ووثائق حددت فيها الحدود مع إريتريا في مناطق **Badme** و **Alitena** وغيرهما، حيث اعتبرت أسمرا أن هذا التوجه يتم على حساب سيادتها.

[1] - Martin Plaut and Patrick Gilkes, "Conflict in The Horn: Why Eritrea and Ethiopie Are at War," ***Brifing Paper New Series,*** n.1 (March, 1999), pp.1-23.

2-2 طبيعة النزاع الأثيوبي-الأريتيري (1997-2001):

يصنف النزاع الأثيوبي الارتيري أثناء أداء الوساطة الجزائرية على أساس أنه نزاع حدودي مسلح بين الدولتين، يحدث النزاع الحدودي المسلح بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها، ويرى البعض أن النزاع المسلح الحدودي هو ذلك القتال الذي يدور بين دولتين أو أكثر بسبب الرغبة في التوسع وإما بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية أو حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين ونجد هذه النزاعات تظهر في إحدى الصور الاتية:[1]

- أن يكون الخلاف حول سندات تعيين الحدود.
- أن تظهر في صورة قتال مسلح بين وحدات نظامية لدول متنازعة.
- أن تتعلق بمساحة محدودة من الأرض.
- أن تكون ذات طابع قانوني سياسي، كونها منازعات موضوعية تخضع لحكم القانون الدولي.

تجدر الاشارة إلى أن هناك تساؤلات حول طبيعة النزاع على الحدود الذي قد يعكس خلافا على مسار خط الحدود بين البلدين، أي بنزاع حدودي فعلا أو يكون بخصوص منح السيادة على الأقاليم، أي منازعات اقليمية، فالمسألتين مختلفتين ظاهريا من حيث المفهوم، حيث ينصب النزاع الأول على كيفية رسم مسار خط الحدود ضمن مساحة محدودة من الارض، وتقسيمها بين طرفي النزاع، بينما ينصب النزاع الثاني على عائدية مساحة معينة، وعلى ممارسة السيادة عليها ويستند هذا الاختلاف على عنصرين:[2]

- الخصائص الجغرافية للمنطقة المتنازع عليها، حيث ينصب منح السيادة على الاقليم، أي على مساحة كبيرة تشكل مساحة مستقلة جغرافيا.
- مطالب طرفي النزاع: في المطالب الحدودية يتم التركيز على تعيين الخط الصحيح لمسار الحدود، وذلك على خلاف النزاع الاقليمي الذي يكون فيه التركيز على ممارسة السيادة على رقعة جغرافية.

---

[1] - محمد المجدوب، ***القانون الدولي العام*** (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، ط.1، 2013)، ص. 427.
[2] - ماجد ابراهيم علي، ***قانون العلاقات الدولية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص. 300.

3- تعريف الوساطة وأصنافها:

3-1 تعريف الوساطة:

هي آلية من آليات الحل السلمي للنزاعات، حيث تقوم على أساس تدخل طرف ثالث، وذلك إما من تلقاء نفسه، أو بطلب من أطراف النزاع، أو بطلب من منظمة دولية أو إقليمية، ويعمل من خلالها الطرف الثالث على تهيئة الأجواء لأطراف النزاع من أجل التوفيق بينهما، بل ويمتد دور الطرف الثالث إلى إمكانية طرح اقتراحات أو مبادرات تكون غير الزامية لأطراف النزاع وبذلك فإن الطرف الثالث على غرار المساعي الحميدة يمكنه التدخل على طول عملية التفاوض.

3-2 أصناف الوساطات:

- **الوساطة التسهيلية: "Facilitative" Mediation**

تعتبر الوساطة التسهيلية من أقدم الوساطات، تقوم على أساس أن الطرف الثالث الحيادي يسهل الاتصال بين الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية، هدفها إيصال الأطراف إلى قرار الذي يوافق كل طرف، والوسيط هنا يستمع إلى كل الجوانب، ويساعد الأطراف على تحليل القضايا، بشكل يسمح بإيجاد الخيارات التي تكون مناسبة للحل، والوسيط لا يقدم توصيات للحل، كما يعمل الوسيط على منع الأطراف من توبيخ بعضها البعض والعودة إلى القتال، والوسيط لا يمكنه فرض آرائه على أطراف النزاع.

كما أن الوساطة التسهيلية تقوم على ممارسة التأثير وليس فقط الإكتفاء بمحاولة مراقبة مخرجات الوساطة، فهي تركز على الأولويات والأجندات، المعلومات الواقعية، الحديث عن الحاجات و الخيارات ، وهي نموذجيا تنتج تقارير مكتوبة.[1]

[1] -Christine Leick, Mediation Styles- Explanation and Thoughts, ***file:///E:/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%8A/processes_mediation_styles.asp.htm,*** consulté le 20-05-2011.

- **الوساطة التوجيهية: "Directive" Mediation**

تعتبر الوساطة التوجيهية أكثر عمقا من الوساطة التسهيلية، قد لا يتدخل الوسيط ضمن الوساطة التوجيهية بين الأطراف على الإطلاق، ولكن كلمة التوجيه، يمكن أن يستعمل لوصف نمط الوساطة التسهيلية حيث أن الوسيط يشارك ويساهم بالإضافة إلى تقديم المعلومات القانونية في توجيه عملية الوساطة.

بعض المنظرين المتخصصين في هذا المجال يدعون بأن الوسيط التوجيهي أقل قلقا بشأن علاقة الأطراف والأكثر قلقا بشأن جعل التسوية تتجه نحو التقدم.

يركز الوسيط التوجيهي جهود الأطراف للوصول إلى اتفاق بشكل أكثر سرعة من نمط الوساطة التسهيلية، والوسيط هنا يكون موجها للاطراف بشكل أكبر عندما يتم تحديد موعد نهائي لعملية الوساطة.

- **الوساطة التقييمية: Evaluative Mediation**

وفقا للوساطة التقييمية يعمل الوسيط مع أطراف النزاع لإيجاد حل مقنع وذلك بتحديد الضعف في الحجج وتصورات أطراف النزاع. وهذا النوع من الوساطة أكثر تركيزا على السمة القانونية مقابل المصالح والحاجات الشخصية، والوسيط هنا سوف يستند بشكل أكبر على تقييم القضايا من منظور قانوني، حيث يعمل على دمج المفاهيم القانونية، كما أن الوسيط يعمل على أن تكون الوساطة قائمة أساسا على مبدئ تقرير المصير بين الأطراف، وتتطلب عملية الوساطة الاعتماد على الاطراف للتوصل إلى اتفاق ارادي، فالمسؤولية الاساسية لحل النزاع وتشكيل التسوية يبقى إرادايا بين الأطراف.

- **الوساطة التحويلية: "Transformative" Mediation**

يعرف **Webster** كلمة التحويلية على أنها: التغير في الخصائص أو الشروط، وقد تم ابتكار الوساطة التحويلية من قبل **Baruch Bush** و**Joe Folger**، فهي لاتصف الوساطة التحويلية كأسلوب بقدر ما تصفها كإطار.

الوساطة التحويلية مستندة على النظرية العلائقية باعتبار أن النزاع هو أزمة في التفاعل الانساني، الوسيط التحويلي يهدف إلى مساعدة الأطراف على تغيير نوعية التفاعل النزاعي، وهو يستمع إلى محادثات الأطراف ليشجعهم للتحرك من مكان الضعف إلى مكان القوة، كما يركز على التخلص من الأنانية الكامنة إلى الاهتمام بحاجات الآخرين.

ضمن هذا النوع من الوساطة يتم مراقبة أطراف النزاع ومخرجات عملية الوساطة، وبهذا فالوسيط التحويلي يكون أقل نشاطا من الوسيط التسهيلي والتقييمي.[1]

4- آداء الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي الارتيري:

4-1 سياق الوساطة الجزائرية: الإطار والدوافع

تمكنت الجزائر اثناء انعقاد مؤتمر اواقوادوق 34 من أن تحصل على موافقة الدول الاعضاء من أجل تنظيم واستقبال المؤتمر المقبل لهذه المنظمة على ارضها، وقد اعتمدت الجزائر خطة سريعة قبل انعقاد المؤتمر في اقل من شهرين ونصف وانطلاقا من هذه الخطة تركز الامر على ان طرح الجزائر المواضيع الثقيلة والحرجة مرتبط بحضور أكبر قدر ممكن من الرؤساء القمة 35.

والأمر ذاته بالنسبة لطرح وساطتها في النزاع الاثيوبي الارتيري **فاعتماد هذه الوساطة يعني إضفاء قبول عام وطابع رسمي عليها من قبل جميع القادة الحاضرين** وهو ما قد ينعكس ايجابا على **صورة الجزائر الخارجية** اضافة الى ما قد يؤدي الى خلق الارتياح في **الداخل**، فالجزائر كانت تريد فك الحصار الذي كانت تعيشه طيلة فترة أزمتها، وذلك من خلال بعث دورها على المستوى الخارجي الذي يعتبر مكملا للجهود الداخلية لبعث الاستقرار والأمن في الداخل.

وهذا ما يفسر انتقال العديد من الوفود الجزائرية الى مناطق متعددة من افريقيا، فحتى الدول التي كانت تقف موقف تحفظ تجاه السياسة الخارجية الجزائرية ارسل اليها مبعوث خاص لتلطيف الجو ، بل ان الامر وصل الى وضع

[1] - Misti Wuori, ***International Conflict Mediation Organizations in thePost-Cold War World Order*** (Berlin, 3edt., March 2000), p.33.

طائرة الرئيس تحت تصرف بعض القادة في الوقت الذي يرونه مناسبا، وحسب ما أوردته بعض الصحف الجزائرية فإن الجزائر تحملت تكلفة هذا المؤتمر التي وصلت 50 مليون دولارا كان أغلبه من البذل المالي الجزائري أساسا.[1]

وبالرغم من ثقل الأزمة الداخلية وتحفظ الكثير من الدول الافريقية تجاه الجزائر، وضغط المملكة المغربية وبعض الدول الأوروبية لتحجيم وتهميش مؤتمر الجزائر 35، إلا أن الجزائر استطاعت في فترة ضيقة أن تتغلب على هذه العوائق وتنجح في استقبال عدد هائل من الرؤساء الأفارقة حيث بلغ عددهم 45 رئيسا وهو رقم لم تشهده مؤتمرات الوحدة الافريقية منذ سنين.[2]

وقد انتهى المؤتمر ولم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل اثيوبيا وإريتيريا وفقرة **في البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع وضرورة مواصلة الجزائر وساطتها وهذا في الوقت الذي اصبحت فيه الجزائر مكلفة رسميا من قبل مجموعة الافريقية لأداء نيابة عنها وساطة في القرن الافريقي بغاية ايجاد حل سلمي**. وقد أعلن عن هذه الوساطة رسميا في المؤتمر 35 لمنظمة الوحدة الافريقية في جويلية 1999.

وقد طرحت الوساطة مواضيع عديدة أهمها: كيف تورط الدولة الجزائرية نفسها في ازمة معقدة في القرن الافريقي في حين انها عجزت عن التحكم في الازمة التي تعيشها.

2-4 تركيبة الوفد الجزائري:

لقد أدى عدد من الشخصيات أدوارا في تلك الوساطة، كما هو الشأن مع:

- **أحمد أويحي** (كلف برئاسة الوفد) أثناء مراحلها الصعبة وقد برز بشكل خاص في مرحلتين:

ضمن المفاوضات المباشرة: في أفريل 2000 والتي انتهت بفشل رغم ما قدمته الجزائر من اقتراحات لتسهيل الوصول إلى اتفاق.

[1] - محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية*** (الجزائر: دار الجيل، .ط.1، 2004)، ص. 104.
[2] - بوعشة، ***مرجع سابق***، ص. 123

وفي المرحلة التي كادت فيها المفاوضات ان تفشل بسبب صعوبة وتزمت موقف الطرفين المتحاربين ولكن الامور سارت باتجاه توقيع اتفاق وقف النار. حيث قاد رسميا هذه الوساطة وتابع الملف طيلة حوالي سنة.

- **عبد القادر مساهل** –الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الافريقية ومدير قسم افريقيا بوزارة الخارجية سابقا– اثناء مراحل الارتخاء الناتجة عن توقيف وقف إطلاق النار، والذي تنقل أكثر من مرة الى المنطقة لمتابعة اتفاق وقف إطلاق النار، ولم يدرج في عملية التفاوض كلاعب اساسي حتى بعد اتمام احمد اويحي مهمته في المرحلة الاولى المتمثلة في التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار.
- بالإضافة الى **بعثة الجزائر في اثيوبيا** –تضم البعثة اثنين الى ثلاث افراد من بينهم السفير.
- كما **أن رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة** قد ظل متمسكا شخصيا بالملف الى ان طوي الى درجة انه زار بنفسه منطقة القرن الافريقي في ماي 2000 وذلك لتشجيع الاطراف للعودة الى المفاوضات بعد تعثرها في أفريل 2000بالجزائر.

5– طبيعة الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي الارتيري:

5–1 الوساطة التسهيلية:

برز هذا النمط من الوساطة أساسا أثناء التمهيد لبدء المشاورات بين الطرفين المتحاربين يشكل غير مباشر، فقد كان الرئيس الجزائري يتنقل شخصيا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الاول الاثيوبي –ميليس زناوي–، والرئيس الارتيري –إسياس افوركي–، من اجل معرفة خلفيات وشروط كل طرف وفي ذات وفي ذات الوقت محاولة التخفيف من التشنج والتوتر الذي كان يسيطر على عناصر الوفدين في النظر الى بعضهما البعض.

5–2 الوساطة التوجيهية:

توضح هذا النمط من الوساطة من خلال الجهود التي قادها الرئيس بوتفليقة حيث وظفت للتغلب على الموقف الاثيوبي المتصلب وكذلك لجعل اريتيريا أكثر استجابة لمقترحات الوساطة الجزائرية بشأن وقف إطلاق النار والبدء في مفاوضات لترتيب الحدود بين البلدين من خلال اتفاق السلام.

6- الفواعل المساعدة للوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريتيري:

6-1 الرعاية الامريكية للمبادرة الافريقية- الجزائرية:

تعثرت الوساطة الجزائرية أكثر من مرة وظهرت في كثير من الأحيان أنها تسير إلى آفاق مسدودة إلى درجة خيم عليها الاحساس بالفشل. وقد شكل هذا نوعا من الأزمة لدى أصحاب القرار في الجزائر الذين أصروا على مواصلة المهمة، يحصل هذا في نفس الوقت الذي يجري فيه التنسيق مع الأمريكيين لبلوغ الغاية نفسها وهو أمر كان له وزنه في تقدم الوساطة ونجاحها وهو ما أشاد به رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

تدخلت الولايات المتحدة الامريكية بقوة **بتنسيق** مع الجزائر على ما يبدو، وقد **تبعتها الدول الأوروبية** ولكنها ظلت في موقف ثانوي، لكن وعودها بتقديم مساعدات اقتصادية واستثمارية كان لها أثرها البالغ في مواقف أطراف النزاع.

وتحركت واشنطن واعدة ارتيريا واثيوبيا بمساعدات أمريكية متنوعة، وأنها ستتوسط لهما على مستوى المؤسسات المالية الدولية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وهو ما حصل فعلا حيث كانت تعاني اثيوبيا من أزمة اقتصادية مرفقة بأزمة سياسية، كذلك بالنسبة لاريتريا وذلك في أكثر من مرة حيث استفادة من استثمار عام 1998 بقدر 300 مليون دولار لبناء مركز توليد الكهرباء على الساحل في منطقة **HARGIGO**. وقد رحب الطرفان بالتدخل الامريكي لاسيما الطرف الاثيوبي لكسب الموقف الامريكي لمساعدته على تمتين وحدة البلاد التي تشكو من ضعف وتفكك.[1]

6-2 الوساطة الجزائرية في تصور أمريكي شامل للقارة الافريقية:

إن سياسة الولايات المتحدة الامريكية الجديدة للقارة الأفريقية تستند إلى التركيز على الدول المحورية في أفريقيا وهي المحور: الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، وهذا مفاده إمكانية إدارة الشؤون الإفريقية عبر وكلاء أفارقة يتمتعون بنوع من القوة وبالتالي اقتسام الأدوار فيما بينهم.

---

[1] - بوعشة، ***مرجع سابق***، ص. 169.

وتجسيدا لذلك فقد زار الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون مرتين القارة الافريقية وهي نقلة نوعية في السياسة الامريكية من حيث لم تحظ القارة فيما مضى وعلى امتداد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بهذه العناية على مستوى القمة.

لذلك ظلت الولايات المتحدة الامريكية تحرص على أن تظل الجزائر إلى جانبها، ومن هنا نفهم ترحيب الرئيس الامريكي بيل كلنتون بالوساطة الجزائرية الأفريقية أولا، ثم بعد ذلك باتفاق وقف إطلاق النار وبالدور الذي لعبته منظمة الوحدة الافريقية.

7- تقييم دور الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الاثيوبي الإريتيري:

7-1 الإيجابيات:

- نجحت الوساطة الجزائرية في ايجاد تسوية النزاع الاثيوبي الارتيري، وذلك في ظل الظروف الداخلية الجزائرية الصعبة، حيث كانت تعيش في ظل أزمة أمنية، عزلتها على الساحة الدولية والاقليمية، وأثرت على صورتها، كما نجحت في تخطي الصعوبات الاقليمية بدءا بتصلب أطراف النزاع ووصولا إلى بعض الأطراف الاقليمية التي كانت رافضة لهذه الوساطة وتنظر إليها بالريبة والحذر.

- نجحت الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الاثيوبي الاريتري في فك الحصار الذي كانت تعيشه الجزائر، وبعث علاقاتها مع الدول الأوروبية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

- لقد كان سبب نجاح هذه الوساطة هو المزج بين الآداة الناعمة التي كانت تقوم بها الجزائر، والضغوطات التي كانت تمارسها عبر فواعل أخرى كالولايات المتحدة الامريكية، ما كان يدفع أطراف النزاع نحو التسوية لاسيما خلال مراحل حرجة كان يمر بها النزاع.

2-7 السلبيات:

- غياب دور وزارة الخارجية كمؤسسة رسمية تعمل على بلورة وقيادة الوساطة وتمركز الموقف الخارجي في يد رئيس الجمهورية، وذلك من خلال الاعتماد على حنكته وقراءته للأحداث والتطورات الدولية، وتبعا لذلك يقوم بتقديم الحلول والاستراتيجيات المناسبة.

- يمكن إدراج سلبية أخرى وهي دخول الجزائر مغامرة تسوية نزاع معقد في منطقة حساسة كمنطقة القرن الافريقي التي تعتبر أحد اهم المناطق بالنسبة للدول الكبرى، في ظل الظروف الداخلية والهشاشة على المستوى الداخلي التي كانت تعرفه الجزائر، وهنا يمكن طرح تساؤل عن مدى عقلانية التدخل من اجل تسوية النزاع في تلك الفترة الحساسة خاصة بالنسبة للجزائر، وامكانية فشلها وتداعيات الفشل على المستوى الداخلي.

المحاضرة الخامسة

التوجه الإقليمي في العلاقات الدولية

مقدمة:

رغم كون الإقليمية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية و التنظيم الدولي فإنها لازالت ضمن المصطلحات السياسية و القانونية التي ليس لها تحديد دقيق مما أدى إلى تضارب الآراء و ظهور مفاهيم عديدة للإقليمية.[1]

– الإقليمية: هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نقاط اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية.

– والعالمية: التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل رؤوس الأموال.

– و هذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية ، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات، بالدرجة التي تقلل بها من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، و تتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية و تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة و تتصرف باسمها.[2]

1– مفهوم المنظمات الإقليمية:

و يقصد بها المنظمات الدولية غير العالمية، أي المنظمات التي تكون العضوية فيها تحمل مواصفات خاصة و ليست مفتوحة لجميع الدول.[3] إذ يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات:

– فقد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول فنقول بأن المنظمة الإقليمية تجمع بين دول متجاورة جغرافيا (كالإتحاد الإفريقي أو الإتحاد الأوربي...).

- ويؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معينة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط).

---

[1] - معمر بوزنادة، ***المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي***، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992) ص. 41.

[2] - خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا و مواجهة العولمة، في: ***http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml***، 13-05-2023.

[3] - سهيل حسن الفتلاوي، ***المنظمات الدولية*** (لبنان: دار الفكر العربي، ط.1، 2004)، ص.257.

– كما قد يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول، كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية (منظمة المؤتمر الإسلامي).

– ويؤخذ كذلك في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول (حلف الأطلسي، حلف وارسو...).

وللإشارة فإن بعض الدارسين يؤكدون على صعوبة وضع تعريف للمنظمات الإقليمية وذلك لصعوبة تحديد الإقليم أو النظام الإقليمي في حد ذاته. فالصعوبة تكمن في تحديد المستوى الذي من خلاله نميز نظام إقليمي عن غيره. فإذا أخذنا بمستوى التقارب الجغرافي نكون قد أهملنا العوامل الأخرى كمستوى التأثيرات الخارجية أو مستوى التقارب الحضاري.

إلا أن مفهوم النظام الإقليمي أخذ يستقر منذ الدراسة التي قام بها كل من لويس كانتوري و ستيفن سبيقل (السياسة الدولية في الأقاليم) 1970 و في هذه الدراسة قدم الكاتبان إطارا أدق و أشمل للنظام الإقليمي ، حيث قسما النظام الإقليمي إلى 03 مناطق:[1]

1– منطقة القلب: وتضم الأطراف المباشرة والمتجاورة جغرافيا داخل الإقليم.

2– منطقة الهامش: وتضم الدول القريبة من الإقليم لكنها لا تنتمي إليه وتؤثر فيه (المغرب العربي بالنسبة لمصر).

3– منطقة لتغلغل: وتضم تأثيرات القوى الكبرى (التحالفات والمساعدات).

و تنقسم إلى ثلاثة مجموعات على أساس توجه المنظمة الأولى أو طبيعة دورها الرئيسي: [2]

* المنظمات السياسية العامة: ويشتمل دورها وتوجهها الأساسي في تنسيق بين الدول الأعضاء وحل نزاعاتهم في الإطار المؤسسي الإقليمي. وقديم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة للدول الأعضاء. وتقوم هذه المنظمات على مبدأ الانتماء إلى منطقة جغرافية حضارية مثلا منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، أو على مبدا\ا التماثل في التوجهات السياسية العامة للدول مثل: مجموعة دول جنوب شرق آسيا. كما قد تقوم أيضا على قاعدة التعاضد السوسيولوجي الذي يشكل أصلب ركيزة لتكوين المنظمات (بروز العامل القوم) مثل جامعة الدول العربية.

---

[1] - بوزنادة، ***مرجع سابق***، ص. 86.
[2]- حتي، ***مرجع سابق***، ص. 261.

* المنظمات الوظيفية: و تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء و ذلك من خلال التوحيد الجمركي مثل السوق المشتركة لدول الجنوب (البرازيل، البراغواي ،...) و منظمة مكافحة الفقر و التصحر في شرق إفريقيا .

* المنظمات ذات التوجه الأمني العسكري: وتنطلق من مبدأ الأمن الجماعي حيث يقوم دورها على تقديم الحماية والضمانة الامنية للدول الأعضاء (مثل حلف وارسو 1955، حلف بغداد 1954، والناتو1949).

2- تطور فكرة التنظيم والمنظمات الإقليمية:

يذهب الكثير من الباحثين و الدارسين إلى أن الإقليمية في التنظيم الدولي تعتبر فكرة حديثة العهد إذا ما قورنت بنشأة و ظهور التنظيم العالمي، في حين يرى بعض الباحثين أنه وجدت مجموعة من المنظمات الإقليمية قبل أن يوجد التنظيم الدولي بمعناه العالمي، ولقد كانت هناك دائما مجموعات من الدول تحس بأنها ترتبط مع بعضها بروابط وثيقة كالاتحادات الأمريكية التي وجدت في القرن التاسع عشر.[1]

لكن يبدو أن الإقليمية لم تظهر كمفهوم ومصطلح في إطار معرفي وأكاديمي إلا بعدما ترسخت فكرة التنظيم العالمي. تاريخيا، تعتبر المنظمات الدولية ظاهرة امتداد للدولة الحديثة، و بدأ التفكير في إنشائها منذ منتصف القرن التاسع عشر حينما شعرت الدول بضرورة التعاون من أجل تنظيم الانتفاع المشترك ببعض المرافق الدولية،[2] فقد أحدثت التطورات التي استجدت في العلاقات الدولية تأثيرا واضحا على تكوين وحدات المجتمع الدولي، فالدول تحس بأنها جزء من عالم كبير و أن نظام الدولة التقليدي لم يعد كافيا إشباع حاجياتها الاجتماعية، وتعتبر المنظمات الإقليمية من أبرز أشكال المنظمات التي عرفت انتشارا واسعا خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية.

كان التفكير السائد في هذه الفترة منصب على إنشاء منظمة ذات طابع عالمي، بيد أنّ التنظيم الدولي بمعناه الشامل, والأكثر تحديداً, كان بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم في العام 1919, لتكون بمثابة أول منظمة دولية مفتوحة العضوية لكافة الدول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافة.[3] غير أنها لم تتمكن من القيام بمهامها بشكل فعال نظرا لما اشتملت عليه من قصور في هيكلها و طبيعة وظائفها ذات الصلاحيات والإمكانيات المحدودة. حيث لم تتمكن هذه

---

[1]- بوزنادة، ***مرجع سابق***، ص. 33.
[2]- عمر صدوق، ***دروس في التنظيم الدولي المعاصر*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص. 5.
[3] - عدنان حسين، "المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة"، في: ***http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp***، 20-03-2023.

المنظمة الدولية من تحقيق أهدافها في: تطبيق مبدأ الأمن الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، ونزع السلاح من خلال مطالبة الدول الأعضاء بتخفيض التسلّح. وعندما طغت الدول الأوروبية على أعمالها، وترددت في اتخاذ مواقف حازمة تجاه عدد من القضايا الدولية الساخنة، سقطت عصبة الأمم مع اتساع دائرة الحرب العالمية الثانية، لتفتح الطريق أمام منظمة دولية جديدة هي الأمم المتحدة.[1]

غير أن التحولات التي أفرزتها ظروف تلك الفترة التي أعقبت الحربين، جعلت الكثيرين من السياسيين أو القانونيين وكذلك بعض المدارس والنظريات في حقل العلاقات الدولية تفكر في إنشاء منظمات ذات طابع إقليمي تكون عند البعض بديلا للمنظمة العالمية، أو مكملة للمنظمة العالمية في وظائفها من حيث حفظ الأمن والسلم الدوليين.[2]

يرى كثير من الفقهاء أن فكرة الإقليمية تتضمن اختيارا بين مفهومي التنظيم الإقليمي أو التنظيم العالمي، فالمؤيدون للمفهوم الأول يرون أن العالم يمكن تقسيمه على أسس إقليمية. أما أنصار المفهوم الثاني فحسب رأيهم لا يمكن أن يكون في العالم سوى تنظيم عالمي واحد. وبهذا ثار جدل واسع حول مفهوم الإقليمية، بالرغم من كونها حقيقة قائمة في العلاقات الدولية.

تكرست فكرة الإقليمية على المستوى العملي وكذلك العلمي النظري، فقد تحدّث ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن عن المنظمات الإقليمية ودورها في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها. وسمح بقيام التنظيم الإقليمي شرط ألاّ يتعارض في أهدافه وأنشطته مع المنظمة الدولية الأم. وقد اضطلع هذا التنظيم في القرن العشرين بالمهمات الآتية:

-المساهمة بتسوية النزاعات داخل الدولة، أو الإقليم، بالطرق السلمية وذلك قبل أن تُعرض هذه النزاعات على مجلس الأمن الدولي.

-لا يستطيع التنظيم الإقليمي أن يتدخّل بالقوة لفرض حل معيّن دون إذن مسبق من مجلس الأمن.

-هناك تكاملية بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي في كافة ميادين التعاون الدولي وعلى مختلف الأصعدة.

---

[1] - Christoph Schreuer, "The Waning of the Sovereign State: Towards a New Paradigm for International Law?", Europ***ean Journal of International Law***, vol. 4 (1993), p. 447.

[2] - Richard A. Higgott, Geoffrey R.D Underhill and Andreas Bieler, ***Non-State Actors and Authority in the Global System*** (London: Routledge, 2000), p.65.

من أبرز التنظيمات الإقليمية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية: منظمة الدول الأميركية، إتحاد دول البحر الكريبي, منظمة الوحدة الافريقية، الاتحاد الأوروبي، رابطة الدول المستقلة المكوّنة من روسيا و11 جمهورية مستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية, مجموعة آسيان في جنوب شرق آسيا.

كما عرفت هذه الفترة بروز المدرسة الوظيفية الجديدة في مجال التكامل والاندماج في العلاقات الدولية، حيث تركز على عكس الوظيفيين التقليديين على التكامل الجهوي الإقليمي بدل التكامل على المستوى العالمي، حيث يتطلب الأخير الجمع بين عدد كبير من الدول وما يشتمله على قدر كبير من الصعوبة، حيث تكون العملية التكاملية مثالية، نظرا لوجود تناقضات وعوائق يمكن تجاوزها في حالة التنظيمات الإقليمية حيث تتوفر على مزايا التشابه والتماثل بين مجموعة من الدول تشترك في حيز جغرافي متقارب. حيث تقوم فكرة الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين لها اهتمامات ومشاكل متشابهة وهي أكثر قدرة على تفهم طبيعة المشاكل ولا سيما في مجال الأمن والدفاع عن المصالح المشتركة.

تطوّر دور هذه المنظمات بعد الحرب الباردة نتيجة عاملين أساسيين هما:

– تفشّي النزاعات العرقية والقومية والحدودية – الإقليمية في غير منطقة من العالم، وبروز الحاجة الدولية لمعالجتها وتسويتها بالطرق السلمية من خلال الأدوار الممكنة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية.

– مع ثورة المعلوماتية، وازدياد التنافس الاقتصادي، راحت الدول تتكتّل إقليمياً بغية مواجهة التحديات الجديدة حفاظاً على معدّلات التنمية، وتوخياً لمزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

نتيجة هذه التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة وما اشتملته من تحديات ومخاطر على اقتصاديات الدول خاصة الضعيفة منها برز شكل جديد للتجمعات الإقليمية عرف بـ" **الإقليمية الجديدة**"

3– معايير فعالية المنظمات الإقليمية:

ذهب العديد من الباحثين في وضع أطر نظرية ومنهجية والتي من خلالها يمكن قياس فعالية المنظمة الدولية الإقليمية وبصفة عامة يمكن النظر إلى المنظمات من خلال ثلاثة معايير: [1]

أولها: هو القدرة على تحقيق الأهداف، وهي التي يمكن تقديرها بمقارنة ما أنجزته المنظمة من أهداف وما قامت به من وظائف بتلك التي نص عليها ميثاقها المنشأ من جانب، وبقدرة المنظمة على التنفيذ، أي قدرتها على وضع قراراتها موضع التنفيذ الفعلي من جانب آخر.

وثانيها: هو رغبة الدول الأعضاء في العمل من خلال المنظمة واستخدام ما توفره من أطر ووسائل لتحقيق مصالحها وحل ما ينشب من خلافات بينها؛ إذ ليس ثمة شك في أنه كلما نجحت المنظمة في الاستحواذ على اهتمامات الدول الأعضاء، ولعبت دورًا في تحقيق مصالحهم وتسوية خلافاتهم، كان ذلك أدعى إلى أن تقوم هذه الدول بمباشرة العمل من خلال المنظمة والسعي نحو تدعيم دورها، على حين أن فشل المنظمة في ذلك يؤدي إلى عدم اهتمام الأعضاء بها وإهمالهم في أمر تنفيذ قراراتها وتدعيم نفوذها.

أما ثالثها: فيتمثل في اتجاهات شعوب الدول الأعضاء إزاء المنظمة، فتعاطف هذه الشعوب، لا سيما في الدول الديمقراطية التي قد يستقل فيها الرأي العام بوجهة نظر مغايرة لوجهة نظر الحكومة، مع المنظمة الإقليمية، يعد دليلاً –في الغالب الأعم– على قدرتها على التأثير والفعالية.

وهكذا فإنه يمكننا القول: إن فعالية المنظمة الإقليمية إنما تتمثل في قدرتها على التأثير الإيجابي في مجالات عملها وبيئتها، وذلك فيما يتصل بثلاثة جوانب أساسية هي:

– تحقيق الالتزام بأهداف ومبادئ المنظمة، وبما ترسيه عبر مسيرة حياتها من أعراف وتقاليد نشاطها ومواقفها وأساليب تعاملها مع مختلف القضايا والمشكلات التي تعرض لها.

---

[1] - محمد شوقي، "الدول الإسلامية تتجه إلى تنظيمات غير إسلامية"، - ***http:/www./islam online.net/arabic/politics/islamy/2000/11/article4.shtml***، 13-02-2023.

- إرساء قواعد التعاون والعمل الجماعي بين الدول الأعضاء وتوسيع نطاقه بشكل مستمر.

- القدرة على حفظ السلم والأمن الدوليين في النطاق الذي تعمل فيه المنظمة".

بالإضافة إلى تلك المعايير هناك ناطق منهجية أساسية في الوقوف عند تقييم المنظمات الدولية نذكرها كما يلي:

أولا- البيئة الخارجية:

يكون شكل النظام الدولي القائم (أحادي، ثنائي، متعدد) عاملا أساسيا في التأثير على أنشطة المنظمة، ففي حالة الاستقطاب الدولي الحاد – يتم تحويلها كأداة للصراع أو منتدى للمواجهة الدبلوماسية.[1]

كذلك تأثير حجم النظام الدولي على دور المنظمة. الانفراج الدولي – ساعد في لعب شخصية السياسة المستقلة للجماعة الأوربية في أنشطتها الخارجية (1968-1972). قد يكون الاستقطاب الدولي الثنائي الحاد تأثيرين متناقضين على المنظمات الإقليمية والدولية التي لا ترتبط بإحدى القوتين العظميين، فقد يشكل ذلك الاستقطاب دافعا للمنظمة لكي تنشط سياسيا بالتعاون مع منظمات أخرى في محاولة البقاء خارج إطار المواجهة والاستقطاب بين القوتين.

يؤدي الاستقطاب الحاد إلى اختراق إحدى القوتين العظميين أو الاثنين معا للمنظمة عبر اجتذاب بعض الدول الأعضاء فيها إلى التحالف معها، وبالتالي يخلق علاقات تمحور بين الدول الأعضاء في المنظمة، وينقل الاستقطاب والمواجهة بين القوتين من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي بواسطة دول صديقة، ويؤدي بالتالي إلى شل المنظمة الإقليمية وإضعافها في مجالات عديدة، ويحدث التأثير من قبل قوة عظمى أيضا في أنشطة المنظمات الإقليمية إما بواسطة إقامة تحالف الدولة العظمى مع المنظمة وقيام علاقات وثيقة بينهما كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة جنوب شرق آسيا، أو بواسطة ارتباط القوة العظمى مع أحد أطراف الفاعلة داخل المنظمة في حد ذاتها، أو أن الدولة الإقليمية الحليفة تمارس حق الفيتو على كل نشاط محتمل في منظمتها قد يكون ذا اتجاه متصادم مع القوة العظمى حليفتها.[2]

[1] - Wallace W., "The Sharing of Sovereignty: the European Paradox," ***Political Studies***, vol.47, n. 3 (1999), pp. 503–521.
[2] - Schiff M. and Winters L. A., "Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction," ***World Bank Economic Review***, vol.12, n.2 (1998), pp. 177–195.

من العوامل المهمة أيضا وجود خطر خارجي يشكل تهديدا مباشرا لصالح المنظمة وقد يكون الخطر بمثابة حدوث أزمة أو نشوء وضع غير مستقر في محيط المنظمة له انعكاسات سلبية لاحقة على دولها (الخطر النفط 1973-الجماعة الأوربية) وهو ما دفع الجماعة الأوربية نحو تكوين سياسة خارجية للمنظمة تجاه الشرق الأوسط.

ثانيا- البيئة الداخلية:

يبرز في هذا الإطار عامل المسافة السياسية التي تفصل بين الدول الأعضاء و التي قد تتراوح بين التطابق و التشابه من جهة و بين التباعد و التنافر من جهة أخرى في المصالح و الاتجاهات، وتظهر شبكة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة نقاط ومجلات التوافق ونقاط ومجلات النزاع وبالتالي إمكانية قيام إجماع فاعل يشكل أرضية صلبة لنشاط المنظمة، إن تماثل موقع الدول في النظام الدولي، دول العالم الثالث أو عدم الانحياز أو الدول الأكثر تقدما أو دول الحلف الغربي مثلا وتماثل الأوضاع البنيوية المجتمعية، مثلا دول في طور النمو أو دول نامية لها مصلحة كبيرة في التخفيف من انكشافها الاقتصادي للخارج وبالتالي السياسي، يساعدان المنظمة في أنشطتها إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي.

كما تشكل القضايا المتعلقة بعوامل المشروعية في إطار الإقليمي العام للمنظمة وللدول الأعضاء- تشكل ضوابط سياسية على الدول الأعضاء لا يمكنها الخروج عنها دون الوقوع في النبذ السياسي من بقية المجموعة (التمييز العنصري) العروبة وفلسطين عوامل مشروعية في الإطار العربي.[1]

ثالثا- البنية المؤسساتية:

تشكل المبادئ والأهداف العامة المبنية في الميثاق والنظم الأساسية أطر عامة في تحديد صلاحيات المنظمة وأنشطتها ومهامها وفي تحديد العلاقة بين المنظمة والدول الأعضاء والقنوات التي يفترض أن تمر عبرها صناعة القرار وتنفيذه، وتشكل هذه الأطر في حصيلتها ضوابط وقيودا على سلوكية المنظمة.

-المؤشرات الهامة على فعالية المنظمات الدولية والإقليمية:[2]

ندرج فيما يلي أهم المؤشرات في بنية وسلوكية المنظمة التي يستدل منها على درجة فعالية هذه الأخيرة في أنشطتها.

---

[1] - سعيد سالم جويلي، ***المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص.123.

[2] - Keilbach P., "Situation Structure and Institutional Design: Reciprocity, Coercion, and Exchange," ***International Organization***, vol.55, n. 4 (2003), pp. 891–917.

-مستوى التمثيل: يدل مستوى تمثيل الدول الأعضاء في اجتماعات المنظمة (القمة، المجالس، والهيئات المختلفة) على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للدبلوماسية المتعددة الأطراف في المنظمة والتي يشكل المنتدى التي تنعقد في إطاره السلطة التقريرية في المنظمة. ومن السهل الاستدلال على ذلك إذ بعض هذه الاجتماعات تدل في تسميتها على مستوى التمثيل المطلوب (قمة رؤساء الدول، أو مجلس وزراء الإعلام مثلا) أو تكون هناك إشارة إلى مستوى التمثيل في اللوائح الداخلية للمنظمة أو يكون ذلك معروفا على أساس أعراف وتقاليد متبعة، وبقدر ما تنخفض درجة التمثيل مقارنة مع ما هو مطلوب بقدر ما يعكس ذلك انخفاض في الأهمية المعلقة على الاجتماع المعني من قبل الدولة الممثلة والذي إذا تكرر فإنما يعني انخفاض في الأهمية المعلقة على دور المنظمة ككل.

-نوع التمثيل: ويظهر هذا في الاجتماعات التي تتطلب حضورا معينا كالاجتماعات ذات الطابع الفني أو العلمي التي يفترض أن يحضرها أناس من أهل الاختصاص، فاجتماع من هذه النوع تمثل فيه الدول بأشخاص من غير أهل الاختصاص المطلوب، يفقد من مصداقيته ويعكس عدم أخذ الدول الاجتماع بطابع الجدية كأن تمثل الدول في لجان فنية ذات صفة تقريرية من دبلوماسيين عاديين أيا كانت درجتهم.[1]

-تنفيذ القرارات: يمكن تقسيم القرارات التي تصدر عن المنظمات بشكل عام إلى فئتين أساسيتين: فئة القرارات الرمزية التي تتضمن مثلا: الإشادة-التأييد-الإدانة-التحذير. والتي هي ذات وزن معنوي ويفترض أن تشكل مؤشر لسياسة المنظمة، وفئة القرارات العملية التي تتضمن فقرات إجرائية قد تكون على المستوى المؤسسي، الإقليمي أو الدولي، وتصلح الفئة الأخيرة كمؤشر لقياس التطابق بين موقف الدولة القانوني (التصويت إلى جانب القرار) من جهة وبين موقفها الفعلي المتمثل بتنفيذ القرار من جهة أخرى، فعدم تنفيذ القرارات يفقد المنظمة مصداقيتها وفعاليتها ويعكس بالتالي موقفا سلبيا من الدول الأعضاء اتجاه المنظمة.[2]

-تطور المهام والأدوار: إن مقياس تكيف المنظمة مع المستجدات في بيئتها الإقليمية والدولية، وبالتالي زيادة إمكانياتها وقدراتها على خدمة مصالح وأهداف الدول الأعضاء يكمن في زيادة وتغير مهام وأدوار المنظمة، ويظهر ذلك في إنشاء هياكل وأجهزة جديدة، وفي تطوير القانون العام واللوائح الداخلية للمنظمة، وكذلك في القيام بأنشطة تكسب قوة العرف مع الزمن. فالمنظمة

[1] - Kilian Spandler, "Regional Organizations in International Society", 2016, in: ***https://d-nb.info/1164169351/34***, pp.104-114, 15-03-2024.

[2] - يحيى عبد الرحمن رضا، ***الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص. 242.

التي لا تتكيف مع المعطيات الجديدة المحيطة بها ولا تتسم بدينامية تنظيمية تفقد بالتالي من أهميتها ووظائفها عند الدول الأعضاء، وقد يساهم هؤلاء الآخرون بذلك مباشرة عبر معارضتهم أي محاولة تطويرية في المنظمة.[1]

-دفع الأنصبة المالية المستحقة: من وسائل الضغط التي تمارسها الدول على المنظمات الامتناع عن تسديد الأنصبة المالية المستحقة عليها. ويستعمل الامتناع عن الدفع أو التأخر أو المماطلة في الدفع كرسالة سياسية من الدولة إلى المنظمة لإبلاغ احتجاجها أو عدم موافقتها أو غضبها من موقف أو سياسية معينة للمنظمة ولئن تكون هناك بعض الدول أحيانا غير قادرة بالفعل على تسديد أنصبتها المالية إلا أن حجة عدم القدرة المالية تغطي في أكثر الأحيان عد الرغبة السياسية في دعم المنظمة. وتشكل بالتالي مؤشر على مدى اهتمام الدول بوضع المنظمة ونشاطاتها ومستقبلها، وما يؤكد السبب السياسي للموقف المالي أنه عادة ما تكون الدولة عضوا في أكثر من منظمة ذات وظائف مختلفة وأنها قد تسدد أنصبتها المستحقة في بعض المنظمات دون المنظمة المعينة.[2]

ولئن تكون هناك بعض الدول أحيانا غير قادرة بالفعل على تسديد أنصبتها المالية إلا أن حجة عدم القدرة المالية تغطي في أكثر الأحيان عدم الرغبة السياسية في دعم المنظمة. وتشكل بالتالي مؤشرا على مدى اهتمام الدول بوضع المنظمة ونشاطاتها ومستقبلها، وما يؤكد السبب السياسي للموقف المالي أنه عادة ما تكون الدولة عضوا في أكثر من منظمة ذات وظائف مختلفة وأنها قد تسدد أنصبتها المستحقة في بعض المنظمات دون المنظمة المعينة.[3]

[1] - محمد حسن الأبياري، ***المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص ص. 252-253.
[2] - Winters L. A., "What Can European Experience Teach Developing Countries About Integration?", ***The World Economy***. Vol. 20, n.7 (1997), pp. 889–912.
[3] - Judith Kelley, "The Role of Membership Rules in Regional Organizations," Asian Development Bank, June 2010, in: ***https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28527/wp53-membership-rules.pdf***, 14-03-2023.

المحاضرة السادسة

التكتلات الاقتصادية: مدخل مفهومي ونظري

مقدمة:

لقد أثارت عملية التكتلات بصفة عامة لاسيما منها التكتلات الاقتصادية استقطاب العديد من الباحثين والأكاديميين سواء على المستوى المفهومي النظري أو على المستوى العملي، لذلك عرف هذا الحقل تعددا في النظريات التي حاولت تفسير أو على الأقل وضع لبنات أساسية في هذا الاتجاه، بصدد إرساء التعاون الدولي ومحالة القضاء على حالة الفوضى وظاهرة الحروب بين الدول التي تعتبر الأداة لحل النزاعات بين الدول.

1–مفهوم وأسباب نشأة التكتلات الاقتصادية:

1–1 مفهوم التكتلات الاقتصادية:

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

يعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة

[1] - إبراهيم أحمد شلبي، ***أصول التنظيم الدولي*** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985)، ص. 25.

حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.[1]

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.[2]

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي[3].

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.[4]

---

[1] - إبراهيم العناني، ***المنظمات الدولية العالمية*** (القاهرة: المطبعة التجارية العالمية، 1997)، ص. 46.
[2] - أحمد أبو الوفاء، ***الوسيط في قانون المنظمات الدولية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997)، ص. 54.
[3] - نادية محمود مصطفى، "تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،" ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع.3، ص18.
[4] - سامي عفيفي حاتم، ***التكتلات الاقتصادية العالمية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص 24.

2- شروط وأسس التكتلات الإقتصادية:

2-1- شروط بناء التكتلات الإقتصادية:

- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني.

- التنسيق بين البرامج الاقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية.

- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه.

- التضامن الإقليمي.[1]

2-2 أسس التكاملات الإقتصادية:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء

- تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج سوياً للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

- اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

- تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة.[2]

- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقاً للأسس الاقتصادية الصحيحة.[3]

---

[1] - محمد عزيز شكري، ***الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية*** (الكويت: منشورات سلسلة المعرفة، 1978)، ص. 55.
[2] - عبد العزيز سرحان، ***النظرية العامة للتنظيم الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص.83.
[3] - حسين عمر، ***التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص. 149.

3- أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

3-1 أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة[1].

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر[2].

- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية...).

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول

---

[1] - ماهر ملندي، "مدى فعالية المنظمات الدولية في الواقع الدولي،" ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م.7، ع.2 (2021)، ص ص.122-162.

[2] - عمر، ***مرجع سابق***، ص. 152.

الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع. فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية[1].

3-2- أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.[2] فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين .

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

---

[1] - شكري، ***مرجع سابق***، ص 155.
[2] - ***المكان نفسه.***

بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

3-3 أسباب أمنيـة:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها.

4- الأساس النظري لنشأة التكتلات الإقتصادية

4-1 المذهب الدولي الليبرالي:

كان يمثل كلا من ايمانويل كانط وجريمي بنتام طليعة أنصار المذهب الدولي الليبرالي، كان كلاهما يعارضان همجية العلاقات الدولية أو على ما وصفه كانط "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، في وقت كانت فيه السياسة المحلية على حافة عصر جديد للحقوق والمواطنة والدستورية. وقد قاد النفور من الوحشية الخارجة عن القانون كلا منهما إلى وضع خطط من أجل السلام الدائم. كان يرى كانط انه لتحقيق هذا السلام الدائم يحتاج إلى تحويل الوعي الفردي والى الدستورية الجمهورية والى عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب بدلا من تنظيمها كما جادل في ذلك كلا من الواقعيون الليبراليون من أمثال غروسيوس.[1]

كما حاول جيريمي بنتام التصدي لمشكلة ميل الدول للجوء إلى الحرب لحل النزاعات الدولية، وكان يعتقد بأن "بين مصالح الأمم لا يوجد في أي مكان صراع حقيقي". ويلا حظ أن الخطط الرامية إلى تحقيق سلام دائم تعني ضمنيا توسعة العقد الاجتماعي بين الأفراد في مجتمع محلي إلى الدول في النظام الدولي، وبعبارة أخرى إخضاع الدول إلى نظام من الحقوق

[1] - فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية،" ***مجلة العلوم السياسية***، ع.43 (2003)، ص ص. 171-188.

والواجبات القانونية. لكن أنصار مذهب الفكر الدولي الليبرالي خلافا للمثاليين في فترة ما بين الحربين كانوا يعتقدون بان مجتمعا دوليا يحكمه القانون يمكن أن ينبثق دون حكومة عالمية.[1]

تعد فكرة وجود نظام طبيعي يساند المجتمع البشري حجر زاوية أنصار المذهب الدولي الليبرالي، ولمعرفة ذلك لابد من الرجوع إلى الاقتصادي السياسي والفيلسوف الأخلاقي آدم سميث فهو يقول: "إن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعززون من دون قصد منهم المصلحة العامة. والآلية التي تتوسط بين دوافع الفرد ومقاصد المجتمع ككل هي ما سماه ادم سميث اليد الخفية. ومع أن ادم سميث لم يؤمن بان الانسجام الطبيعي بين افرد والدولة لا يمتد ليشمل الانسجام بين الدول فان هذا بالضبط ما أكد عليه أنصار المذهب الدولي الليبرالي في القرن التاسع عشر مثل ريتشارد كوبدن. وتجدر الإشارة إلى فكرة الليبرالية المتعلقة بانسجام المصالح الطبيعي في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى هي التي هاجمها **Curr** في عمله.**The Twenty years crisis**.[2]

2-4 النظرية الوظيفية التقليدية:

تنسب الوظيفية التقليدية في مجملها إلى أعمال ديفيد ميتراني، والذي انطلق من مسلمات مثالية متفائلة حول إمكانية تحقيق تطوير المجتمعات.

ويرى ميتراني أن الوظيفية تهدف إلى كسر الروابط التقليدية بين السلطة ووحدة ترابية معينة، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط محدد، وتقد الوظيفية في هذا الإطار من خلال تخطي الإقليمية إلى الكونية. فميتراني يعارض الاندماج الإقليمي لأنه برأيه يؤدي إلى إعطاء المزيد من القوة للبنية الجديدة، وبالتالي القدرة على استعمال تلك القوة وبذلك فقد تتحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية.[3]وقد ركزت الوظيفية التقليدية في تحقيق التكامل على الشؤون الاقتصادية بدلا من التركيز على الأشكال الفوقية (السياسية) وبذلك فهي جاءت مناقضة لأشكال المنهج الدستوري.

---

[1] - جوزيف ناي، ***حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية***، ت: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991)، ص 27.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، ***التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي*** (القاهرة: العربية للطباعة والنشر، 2003)، ص ص. 53-54.
[3] - إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة الإمبريالية،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 222 (1998)، ص. 12.

كما تحاول العمل على تأسيس لقضايا التعاون الدولي بدلا من النزاعات، وذلك من خلال خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة غبر حدود الدول، وفي هذا الإطار يؤكد أمريك كرويس أن المصالح تكون أكثر ثباتا وديمومة إذا قامت على التفاعل الاقتصادي، وبالتالي تصبح الحروب مكلفة وغير مجدية .

كما تؤكد على ضرورة إعطاء الخبراء الفنيين سلطة كافية من خلال إطلاق يدهم في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في هذا المجال، وبذلك تصبح السلطة السياسية أسيرة هذه الشبكة من الأنساق المصلحية، والتي تقوى نتيجة المنفعة، فأطر التفاعلات والاعتماد المتبادل تقوى وتنمو حسب الوظائف التي يؤديها الناس، ومن هنا يبرز الشعار "الشكل يتبع الوظيفة[1]."

لا بد من التأكيد في ظل هذا الإطار التكاملي انه ليس من الضروري أن يحدث التغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه الانصهار السياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العملية وتتحول إلى المنظمات المتخصصة.

3-4 النظرية الوظيفية الجديدة:

تعتبر الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل الإقليمي، حيث تستمد بعض عناصرها من النظرية الوظيفية التقليدية، فهي تعتبر أن التكامل يبدأ في مجالات السياسات الدنيا، ولكن لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية، فمسار التكامل السياسي نؤثر فيه مباشرة، وبشكل فعال الدول، وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي[2].

ومحور هذه النظرية أن الدول تتخلى عن جزء من سلطتها في مجالات تعتبر أن من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات ما فوق الدولة، وان كانت سلطات محدودة ومحددة. وفي هذا الإطار تنشا نخبة سياسية جديدة في هذه المنظمات لها توجهات وولاءات إقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها القرار على المستوى الإقليمي. ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الإقليمي من ميدان إلى أخر نتيجة القدرة التي تمتلكها المنظمات الإقليمية لحل القضايا على المستوى الإقليمي وضمن هذا النجاح التي تحققه المنظمات الإقليمية تتحول إلى محور استقطاب للولاء إذ ينتقل الولاء من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى وهو المنظمة الإقليمية.

---

[1] - عبد القادر العفوري، ***العولمة والجات: التحديات والفرص*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص. 17.
[2] - صبري عبد الله، ***مرجع سابق***، ص.17.

وتؤكد هذه النظرية على ضرورة تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، وتساهم عملية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية في التحول السياسي البنيوي الذي يصهر في انصهار الدول الإقليمية في دولة إقليمية واحدة.

كما تفترض ان عملية التكامل تكون ذات طبيعة آلية باعتبار أن القضايا التي تفرزها خطوة تكاملية لا يمن حلها الا من خلال التعاطي معها من خلال خطوة تكاملية لاحقة (الانتشار) حتى تصل العملية في نهايتها الى مرحلة الانصهار البنيوي.

4-4 الليبرالية المؤسساتية:

وهي تعتبر اتجاه جديد في المنظور الليبرالي ظهر في الثمانينيات كرد فعل على الواقعية الجديدة وجلب لها الأوجه المشهود لها في الميدان روبرت كيوهان و جوزيف ناي اللذان قاما بتطوير النظرية الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر.[1]

تركز الليبرالية المؤسساتية على المؤسسات الدولية وأهميتها في منع النزاعات الدولية والدفع بقوة أكبر في اتجاه التعاون، ويسعى منظروها إلى إقناع الدول بأهمية المصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالسعي إلى الوصول إلى حالة من التعاون من اجل تحقيق المصالح المشتركة بدلا من التصارع على المصالح المتعارضة.

وبهذا الصدد يستخدم الليبرالية المؤسساتية معضلة السجين لتوضيح ادعائهم من اصل أن العلاقة بين الوحدات السياسية هي التعاون الذي يلوح مصلحتها الحقيقية إذ يمكن للوحدة أن تستفيد إذا ما تصرفت وفقا لمصلحتها فقط دون أي اعتبار لمصلحة الوحدة ب مما يعرض الأخيرة للخسارة، وفي نفس الوقت يمكن للأخيرة فعل نفس الشيء مما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق كلا الطرفين إلى قدر اقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والاتفاق حول مصالحها المشتركة.[2]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن معضلة السجين بهذا الشكل تمثل الوضع الشائع للعلاقات الدولية والذي يدفع إلى التعاون بدل الصراع لان الدولة ستضطر إلى التعاون مع من تعتزم الصراع معها مما يدفعها للتصرف بشكل سلمي حتى تستطيع المحافظة على مصالحها طويلة الأجل.

---

[1] - ستيف وولت، العلاقات الدولية: "عالم واحد نظريات متعددة، في العلاقات الدولية،"***قراءات عالمية***، ت: عادل زقاغ، م 1، ع1، ص3.

[2] - عمار حجار، ***السياسة الاوروبية المتوسطية*** (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية)، ص. 13.

ويعد مبدأ التبادلية من المفاهيم الأساسية للمدرسة الليبرالية المؤسساتية ويعني إن الدول تتبادل قيما فيما بينها منفعة بمنفعة مصلحة بمصلحة، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هذا المبدأ في تزايد مستمر على المستوى الدولي خاصة على الصعيد العسكري في شكل اتفاقيات الحد من التسلح واتفاقيات السلام إذ تمنح كل دولة الأخرى الأمن في مقابل الحصول على أمنها.

وعموما يبق جوهر الطرح الليبرالي الجديد هو ان تسير علاقات الاعتماد المتبادل الذي يتطلب بناء مجموعة من القواعد، الإجراءات المؤسسات المشتركة التي تكون قادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة من الحياة الدولية مشكلة بذلك ما يسمى بالمنظومة الدولية التي تتيح تعاون الدول مع بعضها من خلال اطر مؤسسية دولية تتيح لها تحقيق تكاليف الصفقات التي تبرمها تمدها بالمعلومات وتخفض احتمالية لجوء الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة بل ان مثل هذه الترتيبات التجارية تمكن الدول من رادع إضافي من خلال التلويح بالعقوبات الاقتصادية في وجه الممارسات غير المشروعة.

4-5 نظرية الإعتماد المتبادل:

تعد ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل من بين الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر، والظاهرة رغم تميزها بمحدوديتها وضيق نطاق حركتها، في مراحل تاريخية معينة، فأنها نتيجة للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصالات، برزت على نحو مكثف وبشكل غير مسبوق، اذ اوجدت هذه التطورات ميلا كبيرا لدى وحدات النظام الدولي لان تشبع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول في تفاعلات التعاون وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على بعض يأخذ شكلا تصاعديا.[1]

ويشير مفهوم الاعتماد المتبادل على المستوى التحليلي إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في الأجزاء المختلفة في نظام معين في بعضها البعض، وعلى مستوى السياسية العالمية تشير إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة، وهذه التأثيرات غالبا ما تنجم عن التعاملات الدولية، هذه التعاملات ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية بشكل دراماتيكي، وقد نزعت الأبحاث المعاصرة إلى التركيز على مجالات القضايا الاقتصادية المتعلقة بالثروة والرفاه بدلا من القضايا الأمنية فالترابط يزداد بصفة مباشرة مع حدوث التصنيع و التحديث، يزداد الترابط وتنشا تغذية

[1] - جهاد عودة، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*** (القاهرة، دار المنتدى للنشر، 2005)، ص. 81.

استرجاعية معقدة بين بعض الأهداف الاقتصادية عواقب الترابط ويعتبر النظام التجاري عادة مثالا نموذجيا لهذه العملية المتعلقة بالترابط الاقتصادي، فكلما كبرت نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي كلما ازداد اعتماد الدولة على النظام التجاري الدولي.[1] فالاعتماد المتبادل يعني وجود قنوات وأشخاص ومؤسسات تتفاعل عبر الحدود. وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية آلية هامة للتنسيق واعتبارها إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي المترابط لأنها تساعد الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية من خلال وجود اثبات احتياج الدول الكبيرة للدول الصغيرة ليحدث التفاعل والتنسيق. مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد يقوم على ان هناك قضايا متعددة التي تشكل جدول الأعمال الدولي، ولا يوجد ترتيب معين لتلك القضايا من حيث الأولوية، ولكن يوجد نوع من الترابط بين تلك القضايا وغالباً ما تكون النزوع السلمي لدي لدول (لاسيما الدول الليبرالية). وتري المدرسة الليبرالية أنه وفقاً لمفهوم الاعتماد المتبادل فإن العسكرية ليست الأداة الأساسية التي يمكن استعمالها لحل النزاعات الدولية فالقدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية فيما تزداد أهمية القوة المشتقة من القوة الاقتصادية ومدي توافر المعلومات والقدرات الدبلوماسية من حيث قدرتها على قدرة تشكيل الاختلافات. ويمكن القول إجمالاً إن النظرية الليبرالية تنظر إلى الاعتماد المتبادل كوسيلة توصل المجتمع الدولي إلى السلام، وذلك لأن أي دولتين يوجد بينهما علاقات تجارية واقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا. فلا يمكن لأية حكومة ديمقراطية ترغب أن تنتخب لمرة ثانية أن تحارب دولة تشترك معها في التجارة خوفاً من تأثير ذلك على رفاهية مواطنيها وبالتالي على حظوظها من إمكانية إعادة انتخابها لفترة جديدة. ويقود الاعتماد المتبادل إلى السلام من اتجاه آخر حيث إن وجود علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول وتأثر تلك الدول بالأفعال والأحداث التي تحدث في الدول الأخري قد يدفع بتلك الدول للوقوف في وجه أي تهديد لأية دولة من دول النظام الدولي لأن التهديد الموجه إلي أي دولة يؤثر على مصالح تلك الدول بصورة سلبية. وتري المدرسة الليبرالية كذلك أن ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد تؤدي لمزيد من السلام بسبب أن تعدد قنوات الاتصال بين الفاعلين الدوليين تؤدي لمزيد من التفاهم بين الدول ويزيد من تفهم الدول لمواقف الدول الأخري. وتهتم المدرسة الليبرالية كثيراً في هذا المجال بدور المنظمات الدولية غير الحكومية التي تراها الليبرالية حلقة وصل هامة بين مختلف الفاعلين الدوليين لأنها لا توجد لها مصالح خاصة قومية تسعي لتحقيقها من خلال تدخلها في الشئون الدولية، بالإضافة إلي أن الفاعلين الدوليين ينظرون إليها بارتياب أقل فيما يتعلق دوافعها من التدخل

[1] - عودة، ***مرجع سابق***، ص. 82.

في القضايا الدولية، فبعض الدول قد ترفض تدخل الدول الأخرى في شئونها الداخلية او في علاقاتها الخارجية لأنه لا توجد مشكلة في القبول بتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية كوسيط لحل النزاعات الدولية والاقليمية علي سبيل المثال.

المحاضرة السابعة

دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا:

الإنجازات والتحديات

مقدمة:

جاء الاتجاه الإقليمي في العلاقات الدولية نتيجة تطورات بعض المساهمات النظرية كإسهامات الوظيفية و الوظيفية الجديدة، حيث أكدت هذه الأخيرة على أن التوجه نحو المنظمات الإقليمية من شأنه إرساء دعائم التعاون و السلم أكثر بين الدول و ذلك في مواجهة أصحاب النزعة العالمية و دعاة تكوين و تدعيم المنظمات العلمية بدل الإقليمية .و في المقابل فقد تكرس التوجه الإقليمي من خلال بعض الممارسات أو التجارب التكاملية في العديد من مناطق العالم، و كان أبرزها ما عرفته القارة الإفريقية من اتجاه متزايد نحو إنشاء تجمعات إقليمية كانت البدايات الأولى لها أثناء فترة الاستعمار الأوربي في المنطقة . فقد تجسدت مشاعر التحرر والاستقلال لدى الشعوب الإفريقية وذلك في إطار اتحادات وتنظيمات يكون بوسعها مواجهة مشاكل وتحديات القارة خاصة في الفترة التي تعقب خروج الاستعمار. ومن بين أهم هذه المنظمات الإقليمية الإفريقية نجد منظمة الوحدة الإفريقية التي حاولت تجسيد آمال وطموحات الشعوب الإفريقية من خلال توحيدها وتأكيد تضامنها. إلا أن التحولات الإقليمية و الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غيرت وجهة النظر الإفريقية (قادة و شعوبا) تجاه المنظمة وأكدت على فشلها ، مما أدى إلى محاولات بصدد بلورة شكل جديد من التنظيم الإقليمي تمثلت هذه المحاولات في ظهور الإتحاد الإفريقي فالمعطيات والظروف الدولية الراهنة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من منافسة واحتكار لم تدع لإفريقيا الخيار فكان التكتل الأفريقي هو السبيل الوحيد الذي تفرض من خلاله أفريقيا وجودها في عالم التكتلات وذلك من خلال تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان الأفريقية والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها والتعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مواقف إفريقيا الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها وتشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. إلا أن الإتحاد الإفريقي قد نشأ في مرحلة عرفت حركية

سريعة على مستوى القارة الإفريقية وعلى المستوى العالمي وضعته على المحك خصوصا وأن هذا الأخير انطلق من الموروث الذي خلفته منظمة الوحدة الإفريقية من فشل وعدم فعالية في معالجة قضايا وانشغالات القارة. في ظل هذه الظروف التي جاء فيها الإتحاد يدفعنا الى وضع التساؤل التالي: **ما مدى فاعلية الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية بدعوى نمو اتجاه الإقليمية الجديدة في إفريقيا؟**

1- نشأة الإتحاد الإفريقي وأهدافه:

1-1 التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي

يعتبر يوم 2001/5/26 يوما تاريخا فاصلا بالنسبة للقارة الإفريقية وذلك بميلاد الاتحاد الإفريقي وريثاً لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي صاحب تأسيسه تأسيس مؤسسات مالية، عدلية، تشريعية وهي المصرف المركزي، محكمة العدل، البرلمان الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي.

جاءت فكرة قيام اتحاد الولايات الإفريقية من الرئيس الليبي معمر القذافي وصدر إعلان سرت في سبتمبر 1999 عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في دورته غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية في الفترة من 8-9 سبتمبر 1999م بدعوة من العقيد القذافي والذي أكد على ضرورة قيام الاتحاد الإفريقي ليواكب المتغيرات العالمية والمتغيرات التي حدثت داخل القارة وذلك لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية مع أخذهم في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بعد تعديل (معاهدة أبوجا) والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994.[1]

أصبحت الحاجة إلى تعديل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ضرورة ملحة وبدأت الفكرة منذ عام 1979م حينما تأسست لجنة مراجعة الميثاق إلا أنه لم تتمكن من صياغة تعديلات أساسية فيه وكانت نتيجة ذلك ثلاث مؤشرات:[2]

- تعديل الميثاق بتعزيزه من خلال قرارات خاصة اتخذتها القمة مثل إعلان القاهرة لوضع آلية لمنع الصراعات وإدارتها.

- ازدياد الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لرفع كفاءة المنظمة وفاعليتها .

---

[1] - أحمد كمال، "الإتحاد الإفريقي نشاته مؤسساته وأهدافه"، 2019-02-11، على الموقع: ***https://mena.org.eg/news/dbcall/table/webnews/id/7799477***، اطلع عليه يوم: 2024-03-19.

[2] - أحمد حجاج، "العولمة والوحدة الإفريقية،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 154، م. 38 (أكتوبر 2003)، ص ص. 25-26.

– الحاجة إلى التكامل بين أنشطة المنظمة السياسية والقضايا الاقتصادية التنموية كما عبرت عنها (معاهدة أبوجا) والتي وقعت في يونيو 1991 بأبوجا ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994، فقد نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية من خلال عملية تدريجية تتحقق بالتكامل التدريجي والتنسيق بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية في إفريقيا والجماعات القائمة هي إتحاد المغرب العربي، والجماعية الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وجماعة تنمية جنوب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

تنفذ اتفاقية أبوجا على ست مراحل خلال 34 عاما ليكتمل تنفيذها في عام 2028. تبدأ مراحل تنفيذها بمرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء جماعات جديدة أينما تقتضي الضرورة (خمس سنوات) ومرحلة العمل على استقرار حركة المرور والتغلب على معوقات التجارة الإقليمية وتعزيز التكامل القطاعي لا سيما في الحقل التجاري (ثماني سنوات) ثم مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية (10سنوات) فمرحلة تنسيق الأنظمة المرورية وغير المرورية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق الانسجام بينها بغية تأسيس اتحاد جمركي على مستوى القارة (سنتان) ثم مرحلة إقامة سوق افريقية مشتركة وتبني سياسات مشتركة (أربع سنوات والمرحلة الأخيرة لتحقيق التكامل بين جمع القطاعات وإقامة مصرف مركزي واتحاد نقدي إفريقيين، وإنشاء برلمان إفريقي وانتخاب أعضائه (خمس سنوات).[1]

بتوقيع معاهدة أبوجا أصدر مجلس رؤساء الدول والحكومات بالمنظمة توجيهاته إلى لجنة مراجعة الميثاق بمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بغية اتساقه مع معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية إلا أن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى مقترحات أساسية.

- **قمة سرت 9 سبتمبر 1999**

وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات في قمة الجزائر التي عقدت في يوليو 1999 على الدعوة التي يقوم بها الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي لعقد القمة غير العادية الرابعة في مدينة سرت بليبيا في سبتمبر 1999 والتي كان غرضها الأساسي

[1] - ربيعة خليفة الصرماني، "الإتحاد الإفريقي في مواجهة التكتلات الدولية،" ***مجلة دراسات***، ع.10 (2002)، ص ص. 141-145.

تعديل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لرفع كفاءة المنظمة وفاعليتها وكان موضوع القمة (تعزيز قدرة منظمة الوحدة الافريقية، لتمكينها من مواجهة التحديات في الألفية الجديدة.[1]

اختتمت القمة أعمالها في 9 سبتمبر بإعلان سرت والذي يهدف إلى التعامل الفاعل مع الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في إفريقيا والعالم وتحقيق طموحات الشعوب في تحقيق وحدة أكبر تتلاءم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتنشيط المنظمة لتؤدي دورا أكثر فاعلية في التعامل مع حاجات الشعوب، والقضاء على شبح الصراعات ومواجهة تحديات العولمة وتسخير الموارد البشرية والطبيعية في القارة لتحسين الأحوال المعيشية.[2]

لتحقيق ما تقدم من أهداف قررت القمة إقامة اتحاد إفريقي يتماشى مع منتهى مقاصد ميثاق المنظمة ومع نصوص معاهدة أبوجا، وتعجيل عملية تنفيذ المعاهدة واختصار فترات تنفيذ معاهدة أبوجا، وضمان سرعة إقامة جميع المؤسسات المنصوص عليها في معاهدة أبوجا لا سيما المصرف المركزي الإفريقي والاتحاد النقدي الإفريقي ومحكمة العدل الافريقية والبرلمان الإفريقي.

ومن مقررات سرت أيضا إقامة البرلمان الإفريقي ليوفر منبرا مشتركا يتيح لشعوب أفريقيا ومنظماتها الشعبية المشاركة في صنع القرار المتعلقة بالمشكلات والتحديات التي تواجه القارة، وتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتوحيدها لتحقيق مقاصد الجماعة الاقتصادية الافريقية والوصول الي الاتحاد وعقد مؤتمر وزاري إفريقي يتناول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة في أسرع وقت ممكن.[3]

ثانيا: قمة لومي **Lomé** السادسة والثلاثون وإقرار الميثاق المنشئ للإتحاد الإفريقي (10-2000/06/12) قامت باعتماد الميثاق التأسيسي للإتحاد وأصدرت قرار في هذا الميثاق حثت فيه جميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة .

ثالثا: قمة سرت الثانية وإعلان قيام الإتحاد الإفريقي1-2 مارس2001 وفيه تم الإعلان عن تنفيذ مقررات قمتي سرت1 ولومي وفي إطار التعجيل بالتوقيع والتصديق على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي لضمان سرعة تنفيذه.

---

[1] - نجاح قدورة، "مستقبل إفريقيا في الألفية الثالثة: الإتحاد الإفريقي،" ***مجلة دراسات***، ع.10 (2002)، ص 134.
[2] - سامية بيبرس، "قمة سرت الإستثنائية الخامسة وإعلان الإتحاد الإفريقي،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.144 (أفريل 2001)، ص.209.
[3] - ***المكان نفسه.***

رابعا: قمة لوساكا(زامبيا)2002/1/9 مرحلة انتقالية لتحويل الوحدة الافريقية إلى اتحاد وفيها تم تعيين وزراء الاتحاد.

خامسا: قمة ديربان (جنوب إفريقيا) 2002/06/9 بعد تصديق ثلثي الأعضاء على الميثاق التأسيسي للاتحاد واستكمال النصاب القانوني ليدخل حيز التنفيذ حيث أعلن رسميا عن نشوء الإتحاد الإفريقي ليأخذ بذلك مكان الوحدة التي انتهت رسميا في جويلية 2002.

1-2 مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي

تعد أهداف الاتحاد الإفريقي أكثر شمولية من أهداف منظمة الوحدة الإفريقية السابقة وتتمثل في تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية وشعوب القارة، وحماية سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها، والإسراع بعملية التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إفريقيا، وتعزيز المواقف الإفريقية المشتركة حيال قضايا ومصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها، وتشجيع التعاون الدولي مع إيلاء ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاهتمام المناسب وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحسن الحكم، حماية حقوق الشعوب والإنسان وتعزيزها وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب والإنسان وغيرها من أجهزة حقوق الإنسان الإفريقي، ووضع الشروط اللازمة التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التكامل بين الاقتصاديات الإفريقية وتعزيز التعاون في كافة نشاطات التعاون الإنساني لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية وتنسيق سياسات الجماعة الاقتصادية القائمة والمستقبلية لتحقيق مقاصد الاتحاد تدريجيا، ورفع تنمية القارة بتشجيع البحث في المجالات كافة ولا سيما في مجالي العلوم والتقنية والعمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة للقضاء على الأمراض التي يمكن مكافحتها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة. [1]

أدت الرؤية الجديدة التي سادت في المنظمة والجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى تبنى القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وللتمييز بين مقاصد منظمة الوحدة الإفريقية ومقاصد الاتحاد الإفريقي لا بد من الرجوع إلى إعلان واقادوقو في 1998/6/10 للعمل على إقامة نظم ديمقراطية فاعلة وتعزيزها بإشراك المجتمع المدني مما يعد تغيرا في اتجاه منظمة الوحدة

[1] - أحمد حجاج، "الحكومات الإفريقية والبرلمان الإفريقي: هل ستنجح التجربة،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.156 (أفريل 2004)، ص. 30.

الإفريقية / الجماعة الاقتصادية الإفريقية إذ لم يكن ذلك مسموحا به من قبل، وقد ركز إعلان واقادوجوا بصفة خاصة في التعامل مع القضايا الاقتصادية بينما كان التعامل قبل ذلك يركز على القضايا السياسية.[1]

عقب إعلان واجادوقو اشارت قمة منظمة الوحدة الافريقية/ والجماعة الافريقية الاقتصادية التي عقدت في الجزائر عام 1999 إلى نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنظمة كما اتسمت بالرغبة في إعداد المنظمة للقرن الحادي والعشرين.

وركزت قمة الجزائر على الأمن الجماعي ومشكلة الصراعات في إفريقيا وأيضا ركزت على تحدي العولمة وإقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية.

كما أشار ميثاق الاتحاد الإفريقي في مواده إلى بعض هياكل الإتحاد الجديد وكدا تركيزه على العديد من المبادئ الأساسية:[2]

- سيادة واستقلال الدول الأعضاء.
- المساواة بينها.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
- حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- إدانة الاستيلاء على الحكم بشكل غير دستوري.
- منح الدول الأعضاء الحق في طلب التدخل لإحلال السلام والأمن ومواجهة مدبري الانقلابات، على أن يقتصر التدخل في حالات معينة مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويتم هذا التدخل بقرار بالإجماع أو أغلبية الثلثين من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وبعد موافقة مجلس الأمن الدولي لأن ميثاق الأمم المتحدة يعلو فوق أي اتفاق دولي آخر وينظم دور المنظمات، وقد ورد حق التدخل في سياق المبادئ مما يعني أنه ليس التزاما قانونيا بل مجرد إعلان نوايا، مثله مثل العقوبات ضد الدول التي تنتهك ميثاق الإتحاد وكذلك البند الخاص بالدفاع المشترك.

---

[1] - عبد العزيز كامل، ***دراسات في إفريقيا المعاصرة*** (القاهرة: دار القلم، ط.1، 2003)، ص. 196.
[2] - محمد أحمد الطوير، "السمات المشتركة بين سكان إفريقيا،" ***مجلة دراسات***، ع. 9 (2000)، ص ص. 133-135.

ومن المبادئ والأهداف الجديدة:

- تعزيز المؤسسات الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان.
- إدانة الإرهاب باعتبارها من المبادئ التي استقر عليها العرف على الصعيد العالمي.

1-3 الهيكل التنظيمي للإتحاد الإفريقي:

طبقا للمادتين السابعة والخامسة من ميثاق الإتحاد الإفريقي يتكون الإتحاد من الأجهزة التالية: الجمعية العامة، المجلس التنفيذي، البرلمان الأفريقي، محكمة العدل، المفوضية، لجنة الممثلين الدائمين، اللجان الفنية المتخصصة والمجلس الثقافي والاجتماعي، والمؤسسات المالية ومن السهل بمكان إنشاء الجمعية العامة، المجلس التنفيذي وحتى بعض لجان الممثلين الدائمين، ولكن بالتأكيد سيتطلب إنشاء الآليات الأخرى بذل كل جهد ممكن من جانب الدول الأعضاء.[1]

ولعل من أهم الأجهزة التي تشكل الإتحاد الإفريقي نشير إلى ما يلي:

- مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي:

كان الأمر أكثر إثارة للانتباه هو إنشاء "مجلس السلم والأمن" التابع للاتحاد الإفريقي، الذي ينتظر منه أن يلعب دورا في حل النزاعات ويضم 15 عضوا بمعدل 3 عن كل منطقة أو محور في القارة، ولعل حق التدخل من أهم القضايا الطارئة الجديدة التي حملها الاتحاد الإفريقي.

- مجلس وزراء الخارجية:

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من يمثلهم، ويجتمع هذا المجلس على الأقل مرتين في العام ومع ذلك يجوز دعوة المجلس إلى انعقاد غير عادي (استثنائي) بناء على طلب عضو من الأعضاء بشرط أن يوافق ثلثي الدول الأعضاء، ويختص هذا المجلس بكل ما يتعلق بالإعداد لمؤتمرات القمة الإفريقية، كما يختص بكل مايحيله رؤساء الدول والحكومات إليه من

[1] - عادل عبد الرزاق، ***إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي: رؤية مستقبلية دراسة وثائقية في إطار العلاقات السياسية الدولية*** (القاهرة: الهيئة المصارية العامة للكتاب، ط,1، 2007)، ص. 187.

مهام وهو الذي يشرف على تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء وعلى تنسيق التعاون الإفريقي وهو الذي يصادق على مزانية الإتحاد الإفريقي، أما نظام التصويت في المجلس فيكون بالأغلبية العادية ويكون لكل عضو صوت واحد، واجتماعاته تكون شرعية إذا حضر ثلث الأعضاء.

– الأمانة العامة:

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أمانة عامة إدارية تقوم بإدارة أنشطة المنظمة، وتتكون الأمانة من عدد من الموظفين يرأسهم أمين علم ويساعده أربعة أمناء مساعدين.

فبالإضافة إلى تلك الهياكل هناك العديد من اللجان التي نصت عليها المادة 20 من الميثاق قرر مجلس رؤساء الدول والحكومات إنشاء العديد من اللجان الفنية وهذه اللجان تتكون

2– أداء الإتحاد الإفريقي: الأدوار والتحديات

2–1 دور الإتحاد الإفريقي في عمليات حفظ وصنع السلام في إفريقيا

قام الاتحاد الإفريقي بالمشاركة في العديد من عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، وذلك بالرغم من النقائص التي يعاني منها ومجموعة العوائق الهيكلية والاعتماد على التمويل الخارجي الجهاز البيروقراطي الغير كافي. وتراوحت عمليات السلام من بعثات مراقبة صغيرة من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. والجدول لتالي يوضح عمليات حفظ السلم التي قام بها الاتحاد الإفريقي من سنة 2003– جوان 2011.

جدول رقم 2 : يوضح عمليات حفظ السلم للإتحاد الافريقي بين سنتي 2003–2011.

Mission	Location	Duration	Size (approximate maximum)	Main Troop Contributors	Main Task(s)
AU Mission in Burundi (AMIB)	Burundi	2003–2004	3,250	South Africa	Peacebuilding
AU Military Observer Mission in the Comoros (MIOC)	Comoros	2004	41	South Africa	Observation
AU Mission in Sudan (AMIS)	Darfur	2004–2007	c. 7,700	Nigeria, Rwanda, South Africa, Senegal, Ghana	Peacekeeping/ Civilian Protection
Special Task Force Burundi	Burundi	2006–2009	c. 750	South Africa	VIP Protection
AU Mission for Support to the Elections in the Comoros (AMISEC)	Comoros	2006	1,260	South Africa	Election Monitor
AU Mission in Somalia (AMISOM)	Mogadishu	2007–present	c. 9,000	Uganda, Burundi	Regime Support
AU Electoral and Security Assistance Mission to the Comoros (MAES)	Comoros	2007–2008	350	South Africa	Election Support
Democracy in Comoros	Comoros	2008	1,350 (+450 Comoros)	Tanzania, Sudan	Enforcement
AU-UN Hybrid Operation in Darfur (UNAMID) (UN pays)	Darfur	2008–present	c. 23,000	Nigeria, Rwanda, Egypt, Ethiopia,	Peacebuilding/ Civilian Protection

Source : Paul Milliams, "The African Union's Conflict Management Capabilities," in : ***i.cfr.org/content/publications/.../IIGG_WorkingPaper7.... pdf***, *pp 1-28.* october 2001**.**

ويمكن أن نستخلص أربع ميزات أساسية عامة حول عمليات حفظ لسلم للاتحاد الإفريقي:[1]

1- تعتمد عمليات الاتحاد الإفريقي على مشاركة فئة صغيرة من الدول المساهمة في القوات، هذا ما يعكس المستويات المتفاوتة بشكل كبير لهذه الدول ولعمليات حفظ السلام في جميع اتحاد القارة، إضافة إلى ذلك فانه يعكس قرارات الدول حول مشاركة المنظمات ومساهمتها في بعث الجنود. والشكل التالي يوضح تزايد مشاركة الجنود في عمليات صنع السلام.

رسم بياني رقم 2: يوضح ارتفاع عدد الجنود لمشاركين في عمليات صنع السلام التابعة للاتحاد الإفريقي.

[1] - Jeremy Sarkin, "The Role of the United Nations, the African Union and Africa's Sub-Regional Organizations in Dealing with Africa's Human Rights Problems: Connecting Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect," ***Journal of African Law***, vol.53, n.1 (2009), pp.1–33.

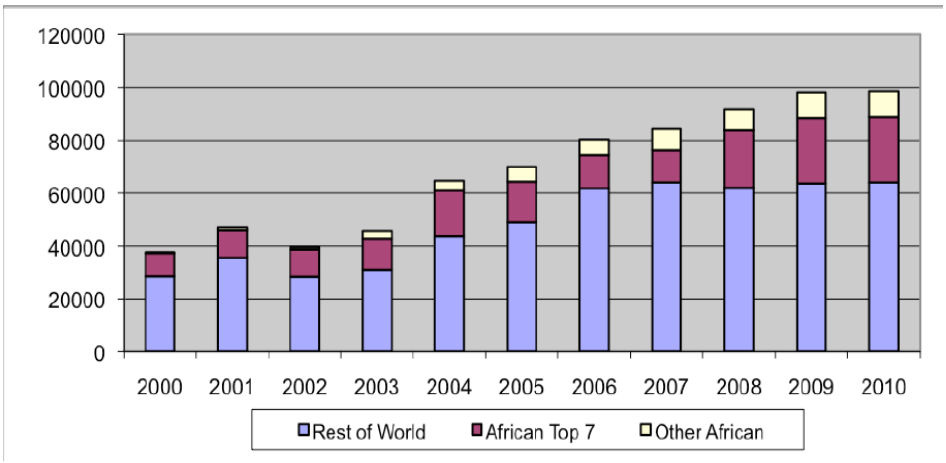

Source: Compiled by author from UN data.

يجدر الذكر أن معظم عمليات حفظ السلام لن يكون فعالا دون مساهمة دول رئيسية مثل نيجيريا جنوب إفريقيا (حيث كان لهذه الأخيرة دور حاسما في بوروندي، جزر القمر، دارفور).

2- تعتمد عمليات الاتحاد الإفريقي على المساعدات الخارجية (غير الإفريقية)، فبين منتصف 2008-2012 تلقت بعثات الاتحاد الإفريقي ما يقارب 800 مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة بالإضافة إلى ما يقارب 40 مليون دولار تعهد به **UN AMISOM** بين عامي 2009-2011.[1]

إن هذا الاعتماد على مصادر التمويل غير الإفريقي يقوض من نهج الإتحاد الإفريقي في إدارته للنزاعات، فهو بذلك لا يزال يفتقر إلى الأموال الكافية والعتاد والجنود وقدرات النقل الجوي الاستراتيجي ومرافق التدريب وهياكل الإدارية، والموظفين المؤهلين لدعم عمليات السلام. ويطلق على هذه الخاصية العديد من الأكاديميين باسم " **فجوة الموارد**" ويقصد بذلك الانفصام فيما يتخذه مجلس السلم والأمن وبين استعداده للقيام بمهمات وبين قدرات الاتحاد الإفريقي للقيام بها.

3- الاتحاد الأفريقي لديه صعوبة في الاتفاق على عهدة عمليات حفظ السلام خاصة عندما تكون الدولة المضيفة هي عضو في مجلس الأمن والسلم الأفريقي حيث تحظى بأفضلية أصدقاء المجلس في دعم موقفها. وهو ما انعكس على أداء ومهام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سنة 2004، وبعثته إلى إثيوبيا سنة 2004-2007، حيث أصبحت المفاوضات من اجل العهدة دقيقة ومسيسة علنا.

[1] - Sarkin, ***op.cit***., pp.1-33.

4- كما تعتبر عمليات حفظ لسلام الأفريقي بأنها تفتقر إلى الاستجابة السريعة للازمات في القارة مما يضطر تعزيز مهامه أو تحويلها إلى بهيئة الأمم المتحدة والاستعانة بها.

2-2 تحديات الإتحاد الإفريقي في آداء مهامه:

- **تنوَّع الصراعات الأفريقية وتعدُّدها:** تموج القارة الأفريقية بصراعات مسلحة، لا تزال تحصد . وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة . أعدادا خيالية من الأفارقة، رجالاً ونساء وأطفالاً، وتعوق تنمية القارة برمّتها. بيد أن تباشير السلام، وبشائر التقدم، بدأت تلوح في بعض البلدان، بما فيها بوروندي، وساحل العاج، والسودان؛ وستطاول الصومال. كما تحققت إنجازات مهمة في عملية السلام، في جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهذه أمثلة مشجعة على إدارة الصراعات وحلها. وكانت فيها القيادة الأفريقية العامل الحاسم. غير أن القارة لا تزال تُفْجَع في ليبيريا، ومنطقتَي إيتوري وكيفوس المحاصرتَين، في جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث ارتكبت فظائع، أكدت أنه ليس لدى أفريقيا آليات لمنع نشوب الصراعات، أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي. نعم، يمكِن المؤسسات الدولية أن تعيّن المبعوثين، وتحث على المفاوضات، وتنفق بلايين الدولارات على بعثات حفظ السلام؛ ولكن، ليس لذلك أن يخمد الصراعات، ما لم تتوافر الإرادة والقدرة السياسية داخل أفريقيا . لذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي العمل على وضع إستراتيجية متكاملة للتسويات السلمية. وينبغي لقادة أفريقيا، أن يقنعوا شبابها بأهمية الحفاظ على أرواح إخوانهم الأفارقة وسلامتهم. ولا بدّ من اليقين، أنه لا بديل من السلام. وهناك من الأفارقة مَن آمنوا بذلك، وبخاصة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية، بيد أن السلام الدائم أمر يتجاوز حالة اللاحرب .
- **تعثُّر التحول الديموقراطي:** لن يكتب للسلام أن يدوم، ما لم يصحبه التحول الديموقراطي، والحكم الرشيد؛ فالبلدان الديموقراطية، لا تعلن –عادة– الحرب بعضها على البعض. وكلّما ازداد عددها، ازدادت فرص تحقيق السلام الدائم. وتعني الديموقراطية في ما تعني تناوب الحكم. وما فتئت تتأكد، من وقت إلى آخر، وفي كلّ أنحاء العالم، جدوى التغيير السلمي في الحكم؛ فالديمقراطية نضال متواصل، ولكنه نضال بالوسائل السلمية .كثير من البلدان الأفريقية، تمهد للأخذ بالديموقراطية، المتعددة الأحزاب؛ بل إنها قد أخذت بها. ولا تقتصر الديموقراطية على تنظيم الانتخابات فقط، وإنما تتجاوزه إلى احترام الجميع لسيادة القانون، بمن فيهم الحكومة والحزب الحاكم. وهي تقتضي مؤسسات قابلة للاستمرار، من أجْل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأفريقية كلّها، بما فيها الأقليات. كما أنها تحتاج إلى اهتمام دائم، وفعال، يختصها به مجتمع مدني، يتّسم بالحيوية

واليقظة. ويجب أن تساير الديموقراطية كلّ عمل، يستهدف القضاء على الفقر، ويحقق التنمية؛ وما يعني الاستثمار، بكثافة، في التعليم وإنصاف المرأة، اللذَين يشكلان أكثر إستراتيجيات التنمية فاعلية.[1]

– **الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي** : يسعى الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي إلى إنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي. فهل يمكِن الدول الأفريقية المدينة، والركيكة الاقتصادات، أن تنشئ هذه المؤسسات المالية. كما يعاني الاتحاد الأفريقي عجز دوله عن دفع حصصها المالية في ميزانيته. فدوله الثلاث والخمسون، لم يَفِ منها بحصة العضوية سوى 16 دولة. وناهزت المتأخرات 42 مليون دولار أمريكي . وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية، قد عانت مشكلة التمويل، على قِلة مؤسساتها، فماذا يفعل الاتحاد الأفريقي، الذي زاد من عدد مؤسساته! وهل يمكِنه أداء مهمته بكفاءة، في ظل عجز الكثير من دول الإتحاد الإفريقي من المديونية الخارجية عن دفع المستحقات السنوية.[2]

– **تواضع الجهود في مجال تنشيط وتحسين الشروط والعلاقات التجارية**: ما برحت أفريقيا محتاجة إلى بناء اقتصاديات قادرة على المنافسة، وتعزيز التبادل التجاري، داخل أقاليمها، للتغلب على العراقيل، التي يشكلها حجم الأسواق؛ وزيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية.[3]

– **إحباط التحول الزراعي**: لا بدّ من تحقيق تحول زراعي، من أجْل الخروج من نمط الأزمات الغذائية المتكررة. والمجاعة في إثيوبيا وإريتريا، آذنت بحاجة أفريقيا الملحّة إلى تطوير قدرتها على تغذية نفسها، وتحقيق ثورة خضراء، تستدعي نهجاً جوهرياً، على جبهات متعددة، وبالاعتماد على التكنولوجيات: الجديدة والراهنة؛ إضافة إلى الاعتماد على إدارة الأراضي والمياه إدارة واعية .

– **تحدي الأمراض والصحية والاجتماعية**: ما زالت القارة الأفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز، والملاريا، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمان المخدرات؛ فضلاً عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجوع. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الموزامبيقي، شيسانو، قبْل القِمة وأثناءها، بمابوتو، عام 2003، إلى أنه "سيتعين علينا نحن –القادة– أن نبذل قدراً أكبر من المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره. إذ يتعين علينا أن نبدي قدراً كبيراً من الالتزام، ونضطلع بأعمال كبيرة، لمواجهة وباء، في إمكانه أن يفتك بشعوبنا، ويؤخرنا، سنوات عديدة، عن تحقيق التنمية". إن أشد الأخطار، التي تواجه أفريقيا، حالياً، هو استشراء فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، ولاسيما أنه يتفشى أوساط المرأة، عماد الأسرة الأفريقية، وعائلة القارة الأفريقية وحبل نجاتها .

---

[1] - Zeray Yihdego, "The African Union: Founding Principles, Frameworks and Prospects," ***European Law Journal***, vol. 17, n.5 (2011), pp. 590-593.

[2] - ***Loc.cit.***

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، ***السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي***، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2004)، ص. 138.

ولذلك، تُعَدّ مكافحة الإيدز أمراً حيوياً. ولن يؤمل أيّ تقدّم في تحقيق الأهداف الإنمائية، للألفية الجديدة، ما لم تتأتّ السيطرة على ذلك الفيروس. ولا يمكن كبْحه إلا باستجابة كلّ قطاعات المجتمع استجابة منسقة، الحكومات، المدارس، الشارع، أماكن العبادة، الأُسر، وفي أوساط ضحاياه أنفسهم. كما انه يقتضي تسليط الأضواء عليه، لِتَجَنُّبه؛ فضلاً عن الإعلان به، للتصدي له.[1]

– **استشراء الفساد في أفريقيا**: يجشم الفساد القارة الأفريقية 150 مليار دولار، كلّ عام. إنه منتشر في كلّ مكان، وفي ثنايا الحياة الأفريقية؛ يعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية. ومعظم الخسائر، تنزل بالفقراء، ولا سيما في أشد الدول الأفريقية فقراً. واقترح الاتحاد الأفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يصرح المسؤولون عن ممتلكاتهم، قبْل أن يتسلموا مناصبهم. وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين وتصادر ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد، في القارة الأفريقية، بالأضرار الناجمة عن الفساد؛ ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية، من أجْل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم.[2]

[1] - Thomas Kwasi Tieku, "The African Union: Successes and Failures," 19 April 2019, ***file:///C:/Users/pc/Downloads/AfricanUnionSuccessesandFailures.pdf,*** 15-03-2024.
[2] - ***Loc.cit.***

المحاضرة الثامنة

الدول الصاعدة في إفريقيا: الدور البرازيلي أنموذجا (2003–2013)

1– تحولات السياسة الخارجية الإفريقية للبرازيل:

في المرحلة الأولى من سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا تبنت البرازيل مواقف لصالح إنهاء الاستعمار وتحقيق التطلعات المشتركة بين إفريقيا والبرازيل وهذا الموقف يمكن اعتباره معلما كانت الحكومات السابقة اتخذت موقفا حياديا أو على الأقل يعمل على التصادم مع الدول الاستعمارية بخصوصه،[1] وقد توج هذا الوقف بالإعتراف باستقلال أنغولا سنة 1975. في هذه الفترة كانت إفريقيا ضمن تصورات السياسة الخارجية البرازيلية تعرف على أنها مجال للمصالح الاقتصادية، نتيجة لذلك دخلت أولى الشركات البرازيلية إلى أنغولا.

أما في فترة الثمانينيات والتسعينيات فقد أصيبت العلاقات البرازيلية الإفريقية بنوع من الإرهاق ما أدى إلى انخفاض هذه العلاقة بين جانبي الضفتين بسبب العديد من الصعوبات المتمثلة في السياقات الغير ملائمة بين الطرفين، فالدول الإفريقية من جهتها كانت تعاني من أزمة الديون الخارجية، الأوبئة الاجتماعية، الحروب الأهلية ..إلخ، أما البرازيل من جهتها فقد قامت بإعادة توجيه سياستها الخارجية مفضلة الدخول في العلاقات مع الدول المتقدمة،[2] وبالتالي انصب تركيزها على العلاقات العمودية شمال–جنوب حيث كان هدفها الإنخراط ضمن ما يسمى الليبرالية الجديدة وتفاعلات العولمة. وقد ساهم هذا في تراجع حجم التجارة التي أعقبت انسحاب الدولة من تمويل الصادرات، وقد سيطر في هذه الفترة مجموعة من صانعي القرار البرازيليين ممن يطلق عليهم **Africain pessimistes** لما يحملوه من أفكار سلبية عن العلاقات التي يعترونها غير نفعية مع إفريقيا، إلا أنه في هذه المرحلة كانت التعامل مع إفريقيا وفق إستراتيجية انتقائية لا سيما مع جنوب إفريقيا وأنغولا من ذلك التواجد ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا وذلك من خلال الاستثمارات البرازيلية لإعادة الإعمار.

---

[1] - Maria Y. Leite Linhares, "Brazilian Foreign Policy and Africa," ***The World Today***, Vol. 18, N. 12 (Dec., 1962), pp. 532-540.

[2] - Marcus Vinicius de Freitas, "Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities," ***Policy Brief***, (February 2016), pp.1-9.

وقد أخذت العلاقات البرازيلية الإفريقية منحى آخر وذلك مع مجيء الرئيس **Lula Da Silva** إلى الحكم سنة 2002 حيث أخذت العلاقات البرازيلية الإفريقية منعطفا آخر باتجاه التعميق النوعي للعلاقات، وذلك لما يحمله الزعماء البرازيليين من مدركات تتعلق بالعلاقات غير المتماثلة التي ترتبط بالعولمة والتصورات والإيديولوجيات التي يحملونها عن القيود والفرص التي يفرضها النظام الدولي،[1] وبذلك كانت علاقات جنوب- جنوب كخيار استراتيجي للبرازيل في إطار تفاعلاتها مع القارة الإفريقية، وبذلك تحولت الإستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية البرازيلية من إستراتيجية **autonomy through particpation** إلى إستراتيجية جديدة في عهد الرئيس **Lula Da Silva** والتي تعرف باسم **autonomy through diversification** والتي تقوم على نموذج تعدد الشركاء وتنوع الخيارات الإستراتيجية والتركيز على العلاقات جنوب – جنوب من اجل تحقيق توازن اكبر مع بلدان الشمال وزيادة الدور الوطني البرازيلي على المستوى الدولي.

2- أدوات انخراط البرازيل في إفريقيا:

اعتمدت البرازيل من أجل الإنخراط في إفريقيا أدوات مختلفة في سبيل توطيد وجودها وتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية ونذكر منها مايلي:

2-1 تكثيف التواجد الدبلوماسي:

في آخر عشر سنوات الماضية ضاعفت البرازيل تواجدها الدبلوماسي في إفريقيا من 17إلى 37 سفارة في 54 بلد إفريقي، كما قامت بزيادة 400 منصب دبلوماسي جديد فقبل 2005 كان عدد الدبلوماسيين 997 والآن يبلغ حوالي 1397، كما انه تم إعادة هيكلة قسم إفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية البرازيلية حيث تم إنشاء 3 أقسام ولكل قسم ميزانية خاصة.[2]

أضف إلى ذلك فقد قامت بتكثيف الزيارات الرسمية للمسئولين البرازيليين إلى إفريقيا لا سيما في عهد الرئيس **Lula Da Silva**، الذي قام بـ 28 من أصل 48 زيارة قام بها رؤساء ورؤساء الحكومات البرازيل إلى إفريقيا من سنة 2003-210، أما وزير خارجيته فقام بـ67 زيارة لإفريقيا موجهة لـ 34 بلد إفريقي وهو ما بوضحه الجدول التالي:

[1] - Alex Shankland, " Brazil's return: South-South Cooperation and Africa relations", 1 September 2023, in : ***https://www.ids.ac.uk/opinions/brazils-return-south-south-cooperation-and-africa-relations/***, 15-01-2024.
[2] - Ckaudio Olivera Ribeiro, "Brazil's New African Policy," ***World Affairs***, Vol. 13, n. 1, (2009), pp. 84-93.

الجدول رقم 3: يمثل الجدول عدد زيارات وزراء الخارجية البرازيليين من سنة 2003–2010.

Region	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	Total
Africans Visits MFAs	2	4	13	12	3	7	11	15	67
Total visits of MFAs	17	29	24	35	25	39	44	47	260
Africa / Total (%)	11.80%	13.80%	54.20%	34.30%	12.00%	17.90%	25.00%	31.90%	25.80%

Source: Ministry of Foreign Affairs. Prepared by IPEA.

أما على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف قامت البرازيل بإنشاء شراكات مع منظمات إقليمية أو إقليمية فرعية والتي تتمثل في السوق المشتركة للجنوب **common market of the south**، ومع الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية **SACU**، إضافة إلى المجموعة الإنمائية لجنوب إفريقيا **SADC**، التواجد ضمن النيباد والاتحاد الإفريقي كعضو ملاحظ. كما قامت بإنشاء والدخول في العديد من منتديات الحوار التي تجمع بين البرازيل وإفريقيا من بينها المنتديات السياسية والثقافية كمنتدى البرازيل– إفريقيا الذي يضم عدد من الأكاديميين والمسئولين وممثلي المجتمع المدني، عقد القمم كقمة رؤساء الدول إفريقيا– أمريكا لجنوبية وذلك مرة كل عامين، وكذلك عقد المؤتمرات المتعددة الأطراف والجدول التالي يوضح اهم المؤتمرات المتعددة الأطراف التي تجمع بين البرازيل والدول الإفريقية:[1]

الجدول رقم 4: يوضح المؤتمرات متعددة الأطراف بين البرازيل وإفريقيا

Event	Date	Location
I Trilateral Joint Commissions of the India-Brazil-South Africa (IBSA) Dialogue Forum	5–6/Jun/2003	Brasília
IV Trilateral Joint Commissions of the India-Brazil-South Africa (IBSA) Dialogue Forum	28/Mar/06	Rio de Janeiro
VII Trilateral Joint Commissions of the India-Brazil-South Africa (IBSA) Dialogue Forum	31/Aug/09	Brasília
III United Nations Alliance of Civilizations	27–29/May/2010	Rio de Janeiro
Ministerial Meeting of the General System of Trade Preferences (GSTP)	16/Dec/10	Foz do Iguaçu

Source: Ministry of Foreign Affairs. Prepared by IPEA.

[1] - Alexandre de Freitas Barbosa, "Brazil in Africa: Another Emerging Power in the Continent?", ***Politikon South African Journal of Political Studies***, vol.36, n.1 (2009), pp.1-20.

2-2 توظيف الإرث الثقافي والتاريخي المشترك:

اعتمدت البرازيل على توظيف الميراث الثقافي والتاريخي المشترك بين البرازيل والدول الإفريقية لاسيما منها الدول الناطقة باللغة البرتغالية، مما عمل على تسهيل الاستثمارات المباشرة في أنغولا والموزمبيق، وتعتبر انغولا الوجهة الرئيسية للاستثمارات المباشرة للبرازيل،[1] فقد ظلت الشركات البرازيلية تستثمر داخل أنغولا حتى في ظل الحرب الأهلية الانغولية من 1975-2002، وكانت أول من فاز بعقود إعادة الإعمار، وهي من بين 3 أهم دول ذات تأثير واستثمار قوي في مجال البنية التحتية (السدود- السكن- المستشفيات) أو في قطاع النفط والماس الوقود الحيوي. ومن المثير للاهتمام أن الدول الناطقة باللغة البرتغالية من أهم الدول التي تحظى بأفضلية الاستثمارات البرازيلية المباشرة.

أضف إلى ذلك، فقد اعتمدت على القنوات البرازيلية الخاصة كالتلفزيون وغيرها من الوسائل الإعلامية والتي عملت على جذب واستقطاب الملايين من الأنغوليين إلى الثقافة البرازيلية بالإضافة إلى المسلسلات والرياضة وبرامج أسلوب الحياة البرازيلي.

كما عملت على إنشاء العديد من الاجتماعات لمجموعة الدول الإفريقية الناطقة باللغة البرتغالية.

3-2 الخطاب المعياري:

يتمثل الخطاب المعياري أساسا في الالتزام الأخلاقي من البرازيل اتجاه إفريقيا، لان جزء من الشعب الإفريقي إبان العبودية ساهم في بناء البرازيل وهذا ما اعتبره **Lula Da Silva** كدين معنوي على البرازيل اتجاه إفريقيا.

4-2 التعاون التقني:

يعتبر التعاون التقني من بين أهم الأدوات الرئيسة التي اعتمدتها البرازيل من اجل المشاركة الانخراط داخل القارة الإفريقية، حيث تنص المبادئ التوجيهية لمشاركة البرازيل في التنمية على المستوى الدولي أو الإقليمي على تجنب التحويلات المباشرة للأموال وذلك من خلال لتركيز على تبادل ونقل التكنولوجيا والمعرفة وذلك من أجل تجنب الخسائر المالية والفساد.[2]

---

[1] - Analúcia Danilevicz Pereira, "Brazil -Africa Relations: From The Slave Nexus To the Construction of Strategic Partnerships," ***Brazilian Journal of African Studies***, vol.5, n. 9 (2020), pp.11-32.

[2] - Janice Bially Mattern, "Why 'Soft Power' Isn't So Soft: Representational Force and the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics," ***Millennium: Journal of International Studies,*** vol. 33, n. 3 (June 2005), pp. 584–86.

2-5 إنشاء بنوك لتدعيم تمويل الاستثمارات في إفريقيا:

لقد تم إنشاء بنك **BNDES** لدعم كبار الفاعلين البرازيليين من أجل تدويل أعمال ونشاطات الشركات البرازيلية خارج الأسواق البرازيلية، حيث بلغ حجم هذه القروض بـ 766 مليون دولار سنة 2009، وبقيمة 466 مليون دولار سنة 2011، وتتصدر البناء والهندسة قائمة القطاعات التي تحظى بالامتيازات من قبل هذا البنك.[1]

بالإضافة إلى الإقراض الممول من قبل الدولة وذلك من قبل **BTG pactual** وهي الشركة الرائدة في مجال الاستثمار المصرفي في البرازيل والتي أطلقت حوالي مليار دولار أمريكي من اجل الاستثمار في إفريقيا.[2]

2-6 مسح الديون:

قامت البرازيل بمسح ديون بعض الدول الإفريقية من أجل جذب واستقطاب الدول الإفريقية ولكن من الجدير بالذكر أن مسح الديون كان يحظى بأفضلية الدول الإفريقية جنوب الصحراء فقد استفادت موزنبيق على سبيل المثال بـ 95% من مسح ديونها، ويقدر عموما مسح الديون البرازيلية بـ 1 مليار دولار أمريكي.[3]

3- دوافع الانخراط البرازيلي في إفريقيا:

يمكن تصنيف دوافع الإنخراط البرازيل باتجاه القارة الإفريقية إلى مجموعة من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى دوافع جغرافية، ثقافية- تاريخية، بنيوية- بينية، وأخرى نسقية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

3-1 الدوافع الجغرافية:

لعبت الجغرافيا والجيولوجيا دورا كبيرا في دعم التواجد البرازيلي في إفريقيا، وقد ترجم الرئيس **Lula Da Silva** ذلك في افتتاحية قمة ASA في أبوجا حيث قال : "**أن المحيط الأطلسي لم يكن أكثر من النهر بين قارتين، خطوط العرض بينهما**

---

[1] - Marco A. Vieira, "(Re-)imagining the 'Self' of Ontological Security: The Case of Brazil's Ambivalent Postcolonial Subjectivity," ***Millennium: Journal of International Studies,*** vol. 46, n. 2 (January 2018), pp. 142–64.

[2] - ***Loc.cit.***

[3] - Wendy Hunter and Timothy J. Power, "Bolsonaro and Brazil's Illiberal Backlash," ***Journal of Democracy*** vol,30, n. 1 (January 2019), pp. 68–82.

متماثلة"، هذا ما أثر بشكل مباشر على تشابه الطبيعة المناخية بين البرازيل وإفريقيا جنوب الصحراء خاصة، ما أدى إلى تسهيل التعاون أكثر في مجال الزراعية والطب الاستوائي.

أضف إلى ذلك، فإن سواحل المحيط الأطلسي على ضفتي البرازيل- إفريقيا، يشتركان في نفس تركيبة التربة، و في نفس أنواع الرياح، و طبيعة المد والجزر، وأنماط هطول الأمطار، ما جعل نوعية النفط البرازيلية المتواجدة على السواحل الإقليمية لها تتشابه من حيث النوعية مع مثيلتها في إفريقيا على خليج غينيا، وهذا ما أثبتته الشركة البترولية البرازيلية **Petrobas** التي عثرت على نفس نوعية النقط في كل من **Bacia de Campas** قرابة السواحل البرازيلية و بين **Obgia** في نيجيريا، وهذا ما يسهل كذلك عملية استخراجه أو التنقيب عليه لتشابه نفس العوامل سابقة الذكر.

2-3 الدوافع الثقافية والتاريخية:

فتحت الروابط التاريخية والثقافية المشتركة مع الدول الإفريقية الناطقة بالبرتغالية مجالا لهذا التعاون، فالبرازيل اليوم هي اكبر ثان بلد من حيث السكان الأفارقة في العالم حيث تقدر نسبة الأفارقة فيها بـ 50,7% (عدد سكان البرازيل يقدر بـ 191 مليون نسمة سنة 2010).

3-3 الدوافع البنيوية – البينية:

- القوة الاقتصادية للبرازيل : تعتبر البرازيل اليوم من القوى الصاعدة، يمتاز اقتصادها بالنمو السريع وهي تحتل المرتبة السابعة من حيث الاقتصاد العالمي وتشير الإحصاءات أنها ستحتل في العقود القليلة القادمة المرتبة الخامسة عالميا، وهي كذلك في طليعة دول **BRICS** (البرازيل- روسيا- الهند- الصين-جنوب إفريقيا) وهي الدول ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة والسياسات الخارجية المتفتحة على العالم والاقتصاد الحر وهي تقيم تحالفات اقتصادية مع الدول المتقدمة كما تسعى إلى تعزيز تحالفات مع دول العالم النامي، فاقتصادها يقوم على التصدير ومن هنا تأتي أهمية التحالفات مع الدول النامية لا سيما إفريقيا أين تصبح أهم وجهة رئيسية للصادرات البرازيلية.

- بروز صانعي قرار في البرازيل لديهم مدركات وتصورات خاصة حول النظام الدولي والعلاقات الهيكلية غير المتماثلة في ظل العولمة، وهذا على عكس صانعي القرار السابقين في فترة الثمانينيات والتسعينيات، مما دفعها إلى التوجه إلى علاقات جنوب جنوب كخيار استراتيجي يدخل ضمن تنويع الشركاء.

– اهتمام العديد من الدول الإفريقية بالبرازيل بسبب النجاحات التي يقوم بها لاسيما على المستوى الداخلي خصوصا في ظل رئاسة **Lula da Selva**، حيث نجحت البرازيل بفضل استراتيجيات البرامج التي طبقتها كإستراتيجية الحد من الفقر والتي تعرف باسم **Zero Hunger**، حيث نجحت البرازيل بفضل هذه الإستراتيجية بالقضاء على ما نسبته 20,4 مليون برازيلي من الفقر في أقل من عقد من الزمن.

أضف إلى ذلك، فإن البرازيل طبقت برنامج التحويل النقدي المعروف باسم **Bolsa Familia**، التي استقطبت اهتمام العديد من الدول الإفريقية مثل غانا التي تعتبر أول من طلبت من البرازيل تقديم المساعدة والدعم في انجاز مثل هذه البرامج الاجتماعية.

– روح المبادرة الدولية الجديدة للأفارقة الممثلة في مشروع **NEPAD**، وهو برنامج الاتحاد الأفريقي من اجل استئناف بناء القارة الإفريقية من خلال تبني مقاربة تنموية لحل المشاكل في إفريقيا وذلك من خلال استقطاب وترغيب الدول في الاستثمار داخل إفريقيا.

3–4 الدوافع النسقية:

– تتمثل الدوافع النسقية أساسا في رغبة من البرازيل على إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم العالمي، وإعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي بشكل متعدد الأقطاب، فهي من بين الدول الصاعدة التي تسعى إلى إصلاح مجلس الأمن وإيجاد مقعد دائم به، والدفع بالبرازيل إلى الواجهة على المستوى الدولي، هذا ما يفرض عليها دعم البلدان الأقل نموا من أجل استقطابها ومحاولة تسويق صورة نمطية للبرازيل باعتبارها الممثل الحقيقي لدول الجنوب.

أضف فقد التقت رغبة البرازيل مع رغبة بعض الدول المحورية الإفريقية في إصلاح المؤسسات لدولية بما فيها مجلس الأمن والحصول على مقعد دائم فيه كممثل للدول الإفريقية ودول الجنوب، هذا ما يفرض هذا التعاون بين البرازيل وإفريقيا.

– إزالة التهميش عن **إفريقيا** وتمكنها من المشاركة في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية وهذا ضمن دعوة إقامة شراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولي ومحاولة التغلب على العلاقات غير المتكافئة.

4- مجالات التعاون البرازيلي – الإفريقي:

4-1 المجال التجاري:

لمعرفة مكانة إفريقيا لدى البرازيل سوف نقوم بمقارنة حجم المعاملات التجارية البرازيلية الموجهة إلى إفريقيا مع مثيلاتها مع الدول الأخرى وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 5: يوضح حجم التجارة العالمية للبرازيل

Table 5.5 Breakdown of Brazil's global trade, 2000–10 (%)

Country and region	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Africa	3.83	4.67	4.68	5.06	6.54	6.57	6.78	7.08	6.98	6.11	5.32
Sub-Saharan Africa	1.85	2.88	2.80	3.09	4.07	3.68	4.43	4.67	4.55	3.93	3.18
Africa—others	1.98	1.79	1.88	1.97	2.46	2.89	2.35	2.41	2.44	2.18	2.14
Central America	2.82	2.88	3.54	3.62	3.96	3.70	3.55	3.13	2.79	2.64	2.65
South America	19.93	17.27	14.09	14.76	15.75	16.68	18.24	17.96	16.96	16.48	15.74
Asia	16.21	17.70	19.90	21.56	21.40	23.16	24.17	24.55	27.79	31.44	34.06
China	2.08	2.84	3.78	5.50	5.74	6.34	7.15	8.31	9.82	12.86	14.70
Asia, except China	14.13	14.86	16.12	16.06	15.67	16.82	17.01	16.24	17.97	18.58	19.36
Europe	29.95	30.54	30.68	30.11	29.15	27.47	26.34	28.32	26.91	26.69	25.46
European Union	26.92	27.11	26.98	26.15	25.41	23.46	22.28	23.79	22.16	22.42	21.32
Europe, non-EU	3.03	3.43	3.70	3.95	3.74	4.01	4.07	4.53	4.75	4.27	4.14
United States	23.81	24.10	24.14	21.94	20.02	18.56	17.29	15.72	14.44	12.81	12.18

Source: Prepared by authors based on data from the UN Comtrade database (http://comtrade.un.org/db/).

ويمكن أن نشرح الجدول السابق بالقول أنه بالرغم من تضاعف حجم التجارة مع إفريقيا سنة 2000 بـ 3,83% إلى ما نسبته 5,32% وذلك سنة 2010، إلا أن حجم هذه التجارة مع إفريقيا لم تتجاوز 10% من العاملات التجارية البرازيلية مع العالم، بالرغم من نمو تجارة البرازيل مع العالم من 111 مليار دولار سنة 2000 إلى 283 دولار أمريكي. هذا ما يضعها في المرتبة الرابعة ضمن شركاء البريكس بعد الصين، الهند، كوريا الجنوبية، وهي 16 أهم متعامل تجاري للصادرات البرازيلية إلى إفريقيا على المستوى العالمي.

وتعد الدول الإفريقية جنوب الصحراء الوجهة الأساسية للصادرات البرازيلية، حيث تقدر هذه النسبة بـ 1,85% من أصل 3,83% موجهة إلى 47 بلد إفريقي جنوب الصحراء سنة 2000، ليتضاعف حجم المعاملات التجارية البرازيلية إلى

إفريقيا إلى ما نسبته 5,32% وذلك سنة 2010 مع نسبة 3,18% من أصل 5,32% موجهة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويوضح الرسم البياني التالي هذه الأفضلية التي تحظى بها دول إفريقيا جنوب الصحراء:

رسم بياني رقم 3: يوضح الصادرات البرازيلية نحو إفريقيا

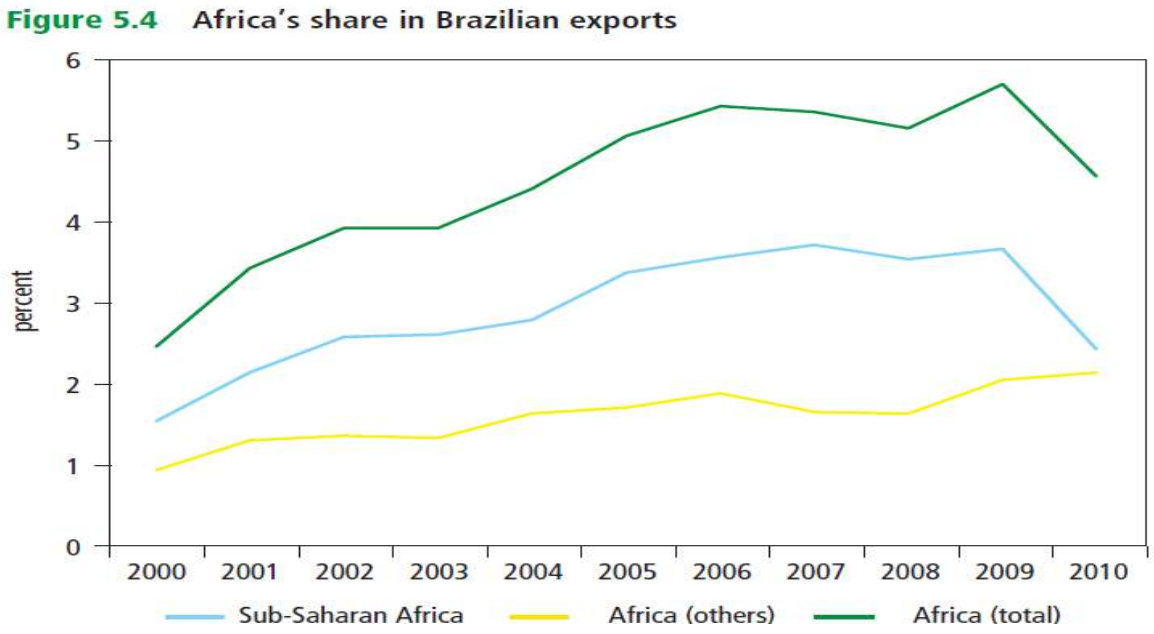

Source : Susana Carrillo, ***Bridging The Atlantic South-South Partnering for Growth Brazil and Sub-Saharan Africa*** (2010), p.91.

ويمكن شرح الانخفاض في حجم الصادرات البرازيلية إلى إفريقيا من سنة 2009-2010 بسبب الأزمات السياسية في شمال إفريقيا إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي. وتجدر إلى انه من ضمن الدول الإفريقية جنوب الصحراء توجد 5 دول تمثل مجموع الصادرات البرازيلية إليها ما قيمته 51,36% من الحجم الإجمالي للصادرات الموجهة إلى إفريقيا، وتمثل جنوب إفريقيا لوحدها ما نسبته 18,93%، واهم المواد المصدرة هي : السكر، العسل، الأرز، اللحوم، الزيوت، المركبات، وقطع غيار السيارات.

أما بالنسبة للواردات البرازيلية من إفريقيا فقد تضاعفت من نسبة 5,21% (2,9 مليار دولار) سنة 2000، إلى ما نسبته 9,84% (6,1 مليار دولار) وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 4: حجم الواردات البرازيلية من افريقيا

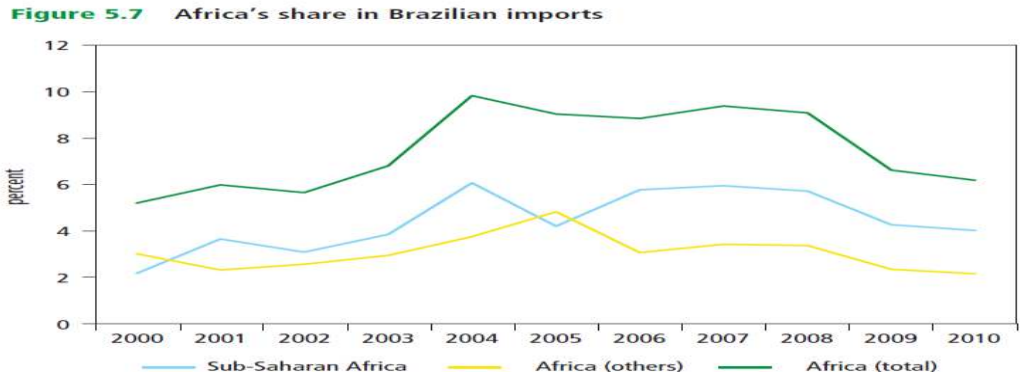

Source : Carrillo, ***op.cit.,*** p.93.

وقد شكلت دول إفريقيا جنوب الصحراء ما نسبته 2,18 % من مجموع الواردات البرازيلية من إفريقيا سنة 2000، والتي ارتفعت إلى ما نسبته 4% سنة 2010. وهذا ما يؤكد تركيز التعامل البرازيلي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وتجدر الإشارة إلى أن الواردات البرازيلية من إفريقيا تتألف أساسا من المواد الأولية (النفط أساسا) التي مثلت ما نسبته 40% من مجموع الواردات البرازيلية من إفريقيا والتي ارتفعت إلى ما نسبته 70% سنة 2010، وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 5 : تصنيف الواردات البرازيلية من افريقيا

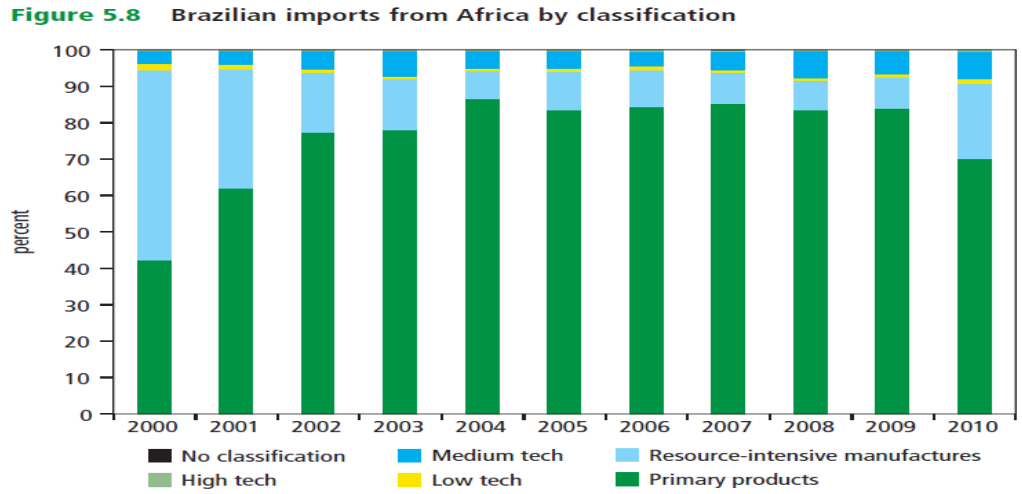

Source : Carrillo, ***op.cit.,*** p.94.

ومن المثير للاهتمام أن 5 دول أفريقيا جنوب الصحراء توفر ما نسبته 59,53% من الواردات البرازيلية من إفريقيا، حيث شكلت نيجيريا لوحدها ما نسبته 46,81% من النفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي، والرسم البياني التالي يوضح نسبة الواردات البرازيلية من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

الرسم البياني رقم 6: تصنيف الواردات البرازيلية من دول إفريقيا جنوب الصحراء

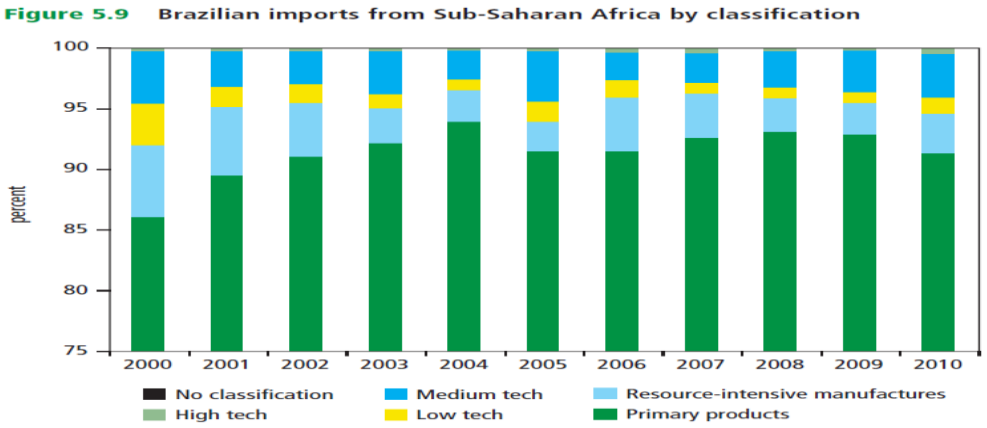

Source : Carrillo, ***op.cit***., p.95.

ويفسر انخراط البرازيل في قطاع الموارد في إفريقيا من خلال حقيقة أن الغالبية العظمى من الشركات البرازيلية متخصصة في الموارد وبالتالي فان هذا الاهتمام ليس إستراتيجية لتامين الموارد وإنما هو محاولة لتدويل وتنويع اقتصادها بعيدا عن السوق البرازيلية.

فالنمط الحالي من الواردات يبدوا انه يعكس الماضي بدلا من انه يتماشى مع التطورات المستقبلية، فالمشاركة الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد يعود إلى 1970 عندما حاول النظام العسكري حينها إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من خلال استيراد النفط في إفريقيا. ففي ذلك الوقت كانت البرازيل تعتمد بشكل شبه كلي على الواردات النفطية الأجنبية، وقد عانت بشدة من أثار لازمة النفطية العالمية وأثبتت العلاقات لاقتصادية مع الدول الغنية بالنفط في إفريقيا أنها ذات قيمة لاسيما في السنوات المقبلة لاسيما عند بروز ما يسمى بـ **energy nationalism** التي قادت البرازيل إلى المحاولة والسعي لتنويع بعيدا عن الدوافع السياسية للبلدان المصدرة للنفط المجاورة لها.

ولكن بعد الاكتشافات النفطية في البرازيل أصبح من الواضح انه في المستقبل القريب لن تعتمد بشكل كبير على الواردات الخارجية لأنها ستصبح من أهم المصدرين له واحتياجاتها النفطية من إفريقيا ستقل ففي خطة 2007-2011 تشير

إلى مضاعفة الاستثمار في إفريقيا أما في خطة 2012-2015 توحي بـ توجيه 95% من الاستثمارات يتم توجيهها إلى إنتاج ما يسمى **pre-salt reserves** (احتياطات ما قبل الملح) التي وجدت على الساحل البرازيلي.[1]

ومن المرجح أن يتحول الميزان التجاري لصالح البرازيل عندما يبدأ الحد من الواردات النفطية الإفريقية. صادرات البرازيل إلى إفريقيا هي أكثر تنوعا من وارداتها منها وتشمل العديد من المنتجات الزراعية (السكر، الألبان، اللحوم، الحبوب) وكذلك السلع المصنعة وشبه المصنعة (السيارات – قطع غيار لمركبات) فقد أصبح سوقا للسلع المصنعة في البرازيل.

2-4 مجال الأمن الطاقوي:

على الرغم من الموارد الهائلة التي تتمتع بها إفريقيا فهي لديها نقص كبير في القدرة على توليد الطاقة وطبقا لبيانات بنك التنمية الإفريقي فإن القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية في 48 دولة افريقية جنوب الصحراء لا يزيد عن مثيلتها في اسبانيا، لذلك فان 90% من سكان الريف لا يحصلون على الطاقة.[2]

ضمن هذا السياق أبدت البرازيل استعدادا لنقل خبرتها من خلال برنامج اسمه **Light for all** المخصص لإفريقيا، وقد تم توقيع اتفاقية مع موزنبيق في 2011 ضمن هذا البرنامج كما تم إنشاء برامج التعاون التقني على أساس تجربة البرازيل مع جنوب إفريقيا، انغولا، بوركينافاسو، كينيا، الكاميرون، نيجيريا وزامبيا.

لا يقتصر جهد البرازيل في دعم البلدان الإفريقية لتحقيق أمن الطاقة على توفير إمكانية الحصول على الكهرباء بل تعمل كذلك على دعم الأفارقة للحد من اعتمادهم على واردات النفط المكلفة – لاسيما على ضوء ارتفاع أسعار الطاقة العالمي- من خلال اعتمادهم على تقنية خاصة والمتمثلة في الوقود الحيوي.

ومن ضمن مبادراتها التعاون مذكرة تفاهم مع الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب إفريقيا من أجل التعاون في مجال الوقود الحيوي وكذلك ضمن حوار منتدى **IBSA** مع جنوب إفريقيا والهند.

---

[1] - José O. Perez, "Brazil's Foreign Policy and Security under Lula and Bolsonaro: Hierarchy, Racialization, and Diplomacy," ***Security Studies***, vol.32 (2023), pp. pp.653-679.

[2] - Andriana Erthal, "Brazil's growing relevance to peace and security in Africa", March 2014, in : ***https://www.files.ethz.ch/isn/179641/7e78a1fefaa8965c9ec67201f8c42126.pdf***, 15-01-2023.

كان هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الإفريقية في مجال الوقود الحيوي مثل: انغولا، الكونغو، غانا، كينيا، موزنبيق، نيجيريا، السنغال، السودان أوغندا، زامبيا. حتى أن لدول المصدرة للنفط رأت أنه مصدرا جديدا لتنويع مصادر الطاقة وتوفير مناصب شغل في الأرياف، ففي نيجيريا مثلا هناك تم إنشاء مخطط لبناء **Bioful town** التي أعلن عنها سنة 2007 من قبل مجمع البحث النيجيري –البرازيلي وبعض الشركات الخاصة. ويمكن ذكر بعض الدول التي عملت على تطبيق برامج الوقود الحيوي:[1]

– أنغولا: وضعت البرازيل مشروعا مشتركا مع انغولا والذي ينتج 30 مليون لتر من الايثانول و250 طن من السكر سنويا.

– غانا: تم الاستثمار في مجال الوقود الحيوي عبر شركة **EMBRAPA** ومن المتوقع أن يحتل تصدير الايثانول فيها المرتبة الرابعة بعد الكاكاو، الذهب، الأخشاب، وذلك بفضل استخدام التكنولوجيا البرازيلية.

– السودان: وهي دولة غنية بالنفط، وقد أصبحت مصدرا للايثانول ففي 2010 قامت بتصدير 15 مليون لتر إلى أوروبا وهذا ما يعمل على تنويع الصادرات وتحقيق مصادر جديدة للدخل.

3–4 المجال الزراعي:

تعتبر البرازيل من الدول الرائدة في المجال الزراعي فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصدير الغذاء، وما يساعد التعاون الزراعي بين البرازيل وإفريقيا هي الظروف المناخية الاستوائية الجيولوجية في البرازيل المتشابهة لنظيرتها لدول إفريقيا جنوب الصحراء وهذا ما سهل تكيف خبرتها الزراعية ضمن السياق الإفريقي وتلائمه معها أكثر من القوى التقليدية الكبرى.

فمنذ افتتاح معهد البحوث الزراعية في غانا **EMBRAPA** في 2008 قدمت البرازيل نفسها على أنها المساعد في مجال الزراعة الاستوائية من حيث تقديم تقنيات لتحسين التربة، تكييف البذور تعزيز مقاومة المحاصيل للجفاف والآفات. ويقوم معهد البحوث **EMBRAPA** بإقامة نماذج مزارع للقطن في مالي، بنين، بوركينافاسو والتي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والجودة

[1] - Otávio Dias, Brazil and Africa in the 21st century: The rise and fall of a significant relationship, March 16, *2021, in :* ***https://fundacaofhc.org.br/eninitiatives/brazil-and-africa-in-the-21st-century-the-rise-and-fall-of-a-significant-relationship****.*

في القطن، ومزارع الأرز في السنغال والتي تعمل على تدريب فنيين من السنغاليين، ومزارع في غينيا بيساو وموريتانيا في إنتاج الأرز وتقنيات معالجته.[1]

4-4 المجال الصحي:

ركزت البرازيل على ما يسمى بالدبلوماسية الصحية في الرحلات التي كان يقوم بها **Lula Da Silva** إلى إفريقيا ففي كل رحلة كانت تضم عنصرا من العناصر الصحية وفي المجموع وقعت البرازيل حوالي 53 اتفاقية ثنائية مع 22 بلد إفريقي حول مواضيع الصحة لاسيما في مكافحة الايدز حيث تحظى البرازيل باعتراف دولي في برامج مكافحة الايدز.[2]

فمنذ تنشيط العلاقات البرازيلية الإفريقية في عام 2003 كان الايدز من بين المواضع الرئيسية في إطار التعاون جنوب-جنوب، وقد قامت بإنشاء مشاريع في كل من بتسوانا، بوركينافاسو، الكونغو، غانا، ليبريا، موزنبيق، كينيا، سيراليون، تنزانيا، وزاما نبيا، من أجل مكافحة الايدز كما قامت ببذل جهود من أجل تعبئة المنظمات غير الحكومية لنفس السبب.

كما قامت بإنشاء مصنع للأدوية لمكافحة الايدز في عام 2003 لكن الافتتاح الرسمي كان سنة 2010 والذي يعمل على إنتاج 21 نوع من الأدوية. كما عملت على تأهيل الفنيين في موزنبيق من خلال شركة **FIOCRUZ** والتي تعتبر المسئولة على إنتاج الأدوية هناك. يعتبر مكتب **FIOCRUZ** الذي أنشا في 2003 في موزنبيق على انه مكتب يعمل على رصد وتقييم وتدريب الفنيين والمشاريع الصحية في إفريقيا وتبادل المعرفة بشأن المناطق الاستوائية المسببة الأمراض. كذلك فان وكالة مراقبة الصحة الوطنية البرازيلية التابعة لوزارة الصحة تعمل على مراقبة وسلامة وجودة وأسعار هذه الأدوية.[3]

5-4 مجال البناء:

تفضل البرازيل الاستثمار في مجال البناء وهذا يفسر في الحقيقة أن غالبية الشركات الكبرى البرازيلية تلك التي تمتلك الموارد للازمة في الاستثمار دوليا والمتخصصة في مجالات الإنشاءات المدنية والموارد ونذكر من ضمن هذه الشركات: **Obebrecht**, **Andrade**, **Guturez**, **Petrobas**, **Vale**.

---

[1] - Susana Carrillo, ***Bridging The Atlantic South-South Partnering for Growth Brazil and Sub-Saharan Africa*** (2010), pp.50-66.

[2] - Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma," ***European Journal of International Relations,*** 12, no. 3 (September 2006), pp. 341–70.

[3] - **Loc.cit**.

وما شجع الاستثمار في مجال البناء في إفريقيا هو تصميم خطوط ائتمان من قبل بنك **BNDES** الذي صمم لدعم كبار الفاعلين البرازيليين من أجل تدعيم الجهود الرامية لتدويل الشركات البرازيلية وتدعيم نشاطاته خارج البرازيل. ويقدر حجم هذه القروض بـ 766 مليون دولار سنة 2009، كما تقدر بـ 466 مليون دولار سنة 2011. وتتصدر البناء والهندسة قائمة القطاعات التي تحظى بالامتيازات من قبل بنك **BNDES**.[1]

بالا ضافة إلى الإقراض الممول من قبل الدولة وذلك من قبل **BTG pactual** وهي الشركة الرائدة في مجال الاستثمار المصرفي في البرازيل والتي أطلقت حوالي مليار دولار أمريكي من اجل الاستثمار في إفريقيا.[2]

6-4 الاستثمار المباشر:

على الرغم من أن الحكومة البرازيلية قد حددت أولويات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا، الذي تزايد من 69 مليون دولار في سنة 2001 إلى 214 مليون دولار سنة 2009، إلا انه لم تكن كل الدول الإفريقية مقصدا لهذا النوع من الاستثمارات، وإنما كان محصورا على الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتشير الإحصائيات إلى تزايد وتيرة حجم هذه الاستثمارات المباشرة ستعرف ازديادا في المدى المتوسط والبعيد.[3]

جدول رقم 6: يوضح حجم الاستثمارات البرازيلية المباشرة في إفريقيا

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Direct investment greater than or equal to 10%, by country									
African countries									
South Africa	8				0	2			
Angola	265	18	22	24	17	20	73	58	124
Countries of possible triangular diversion									
Bahamas Islands	5,954	6,958	6,565	7,825	7,449	9,259	9,341	9,531	10,291
Cayman Islands	14,785	16,465	15,097	13,930	15,113	20,284	31,212	31,024	36,268
Total direct investment greater than or equal to 10%	42,584	43,397	44,769	54,027	65,418	97,715	111,339	113,755	132,413
Intercompany loans, by country									
African countries									
South Africa	0		0		1				
Angola	9	12	3	10	1	1			
Countries of possible triangular diversion									
Bahamas Islands	216	326	360	409	377	101	288	62	197
Cayman Islands	3,814	7,696	7,151	12,389	11,387	14,539	25,212	37,981	27,319
Total intercompany loans	7,104	11,026	10,123	15,169	13,842	16,460	28,547	41,914	32,110
Total Brazilian capital abroad	68,598	72,325	82,692	93,243	111,741	152,214	190,205	204,005	214,017

Source: Prepared by IPEA based on data from Brazil's Central Bank.

[1] - Carillo, ***op.cit.,*** p.76.
[2] - ***Loc.cit***.
[3] - ***Loc.cit***.

وقد بدأت الاستثمارات المباشرة في إفريقيا منذ بداية الثمانينيات ولعبت الشركات البرازيلية الخاصة دورا كبيرا في نشاطات البنية التحتية والطاقة والتعدين في إفريقيا جنوب الصحراء، ويمكن ذكر بعض الشركات البرازيلية: **Andra Gutrreg**, **Camarigo Corrca**, **Odebrecht**, **Petrobas**, **Queiroz Galarko**, **Vale**, **Macopolo**.[1]

وتتميز الاستثمارات المباشرة البرازيلية بتوظيف السكان المحليين وتطوير قدراتهم المهنية، ويمكن ذكر انتشار نشاطا بعض الشركات في إفريقيا كشركة **Odebrecht** المتخصصة في مجال البناء ولها تواجد في: جنوب إفريقيا، انغولا، بوتسوانا، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غابون، ليبريا، ليبيا، موزنبيق. وقد عملت على بناء السدود في بوتسوانا، والتنقيب على النفط في الكونغو والغابون، وبناء حاوبات وقود في جيبوتي. أما شركة **Andra Gutrreg** فهي كذلك متخصصة في أعمال البناء ولها تواجد في انغولا، الجزائر، الكاميرون، كونغو، غينيا، غينيا الاستوائية، مالي، موريتانيا، موزنبيق. وقد حظيت كذلك الشركات الصغيرة والمتوسط من نصيبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا لا سيما في انغولا، وبهدف تطوير مشاريع المتوسطة والصغيرة تم نشاء قمة اسمها قمة **TRI-NATIONS** وذلك بين جنوب إفريقيا- البرازيل- الهند.[2]

[1] - Carillo, ***op.cit.,*** pp.76-79.
[2] - ***Loc.cit.***

المحاضرة التاسعة

النظريات التفسيرية للتهديدات الأمنية

1- الإطار المفهومي والنظري للدراسة:

1-1 مفهوم الأمن:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الواسعة، ويؤكد **Burry Buzan** على أنه خلافي ومتنازع حوله[1]، لذلك فإنه توجد العديد من تعار يف الأمن، وسنحاول فيما يلي أن ندرج بعض التعريفات كما يلي:

– عرفه **Arnold Wolfers** في مقال له بعنوان **"الأمن القومي كرمز غامض"** على أنه بالمعنى الموضوعي : " غياب التهديدات المركزية"، أما بالمعنى الذاتي فهو يشير:" إلى غياب الخوف في أن تكون هذه القيم محل هجوم"[2].

و بالنسبة لهانس مورغنتو فالأمن هو كل ما يساهم في حماية إقليم الوطن ومؤسساته [3].

أمّا **Raymond Aron** فرأى أن ّ:" الأمن هو عكس اللاأمن الطبيعي الذي يسود العلاقات"، وكتب بينوبل هارتلاند ثونبرغ معرّفًا الأمن "الأمن القوميّ هو قدرة أمّةٍ ما على متابعة مصالحها الوطنيّة كما تراها في أيّ مكان من العالم[4]".

أما **Burry Buzan** فيصف بأن النقاش حول الأمن يدور حول :"كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي فإن الأمن يشير إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي"[5].

من الواضح أنّ العيّنات التي اخترناها تعرّف الأمن بطرائق تختلف باختلاف الزاوية التي يُنْظَر له من خلالها، وهذا ما يجعل مفهوم الأمن فضفاضا وغير متوافق عليه على الأقل على المستوى الأكاديمي.

---

[1]- محمود حيدر، " السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة" ، **مجلة شؤون الأوسط**، ع. 100 (نوفمبر .2004) ، ص.48.

[2] - **المكان نفسه**.

[3] - Shah Tarzi, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», ***international relations***, vol.13, n.06, (December 1997), p.46.

[4] - Penelope Hartland-Thunberg, «National Economic Security: Interdependence and Vulnerability», in: Frans Alting, vonGeusau, Jacques Pelkmans (eds.), ***National Economic Security*** (1982), p.50.

[5] - Giacomo Luciani, «The Economic Content of Security», ***Journal of Public Policy***, vol.08, n. 02 (1989), p.151.

1-2 مفهوم الإرهاب:

اشتقت كلمة الإرهاب من الناحية اللغوية في اللغة الفرنسية من كلمة **Terrorisme, terreur**، وعرفها **قاموس الأكاديمية الفرنسية** سنة 1694م على أنها تعني رعبا أو خوفا شديدا، واضطرابا عنيفا تحدثه في النفس صورة شر حاضر أو وشيك[1]، أما في قاموس **روبير الصغير** فتنعني الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف، من أجل تحقيق هدف سياسي كالاستيلاء، أو المحافظة أو ممارسة السلطة، فهو مجموعة من أعمال العنف عن اعتداءات فردية، أو جماعية أو تدميرية تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان، وخلق مناخ عام بانعدام الأمن، أما في **قاموس لاروس الجديد** فالإرهاب هو :"مجموعة من أعمال العنف ترتكبها مجموعة ثورية أو نظام من العنف تستخدمه الحكومات الثورية".

أما في اللغة الإنجليزية فتهني كلمة الرعب أو الخوف الشديد، ويعرفها قاموس **أكسفورد** بأنها تعني: "الاستخدام الترويع لتحقيق أهداف سياسية".[2]

أما من الناحية **الاصطلاحية** فيعرف الإرهاب كما يلي:

– يعرفه الأستاذ **Donnedieu De Vabres** على أنه منهج عمل يقوم الفاعل بواسطته ببث الرعب من أجل فرض الهيمنة على المجتمع أو الدولة، بهدف المحافظة أو التغيير أو تدمير الروابط الاجتماعية للنظام العام"، وفي مقام آخر يذهب نفس الباحث إلى التأكيد أن الإرهاب "هو مجموعة عوامل يحركها هدف سياسي، وهذه العامل غالبا ما تكن دولية، وهذا ما يجعل الإرهاب فعالا، وتخلق الوسائل جوا من الترويع والخوف الشديد ويؤدي العمل الإرهابي إلى إنشاء خطر عام وشامل".[3]

أما الأستاذ **Mllison** فيعرفه على أنه:" الاستعمال المنسق للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية". ويذهب الأستاذ **Paul Wilkinson** إلى التمييز بين الإرهاب السياسي والأشكال الأخرى للإرهاب، ذلك أن الإرهاب السياسي هو الاستخدام المنظم للعنف، بمختلف صوره، قصد إرغام الأفراد والجماعات أو الحكومات على الاستجابة لمطالب

---

[1] - **Dictionnaire de l'Académie Française,** (Paris : Editions Coignard, 1694), p. 554.

[2] - وداد غزلاني، ***العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب*** (جامعة باتنة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،2009)، ص 208.

[3] - Donnedieu De Vabres," La Répression Internationale du Terrorisme" , ***Revue de droi t international et de la législation comparée***, vol. 2, n.04 (2004), p. 75.

الإرهابيين السياسية. وحسبه فإن الإرهاب السياسي فقط هو الذي يمكنه اعتباره إرهابا من المنظور الأكاديمي لأن الإرهاب يجب أن يتوفر على الدوافع السياسية وإلحاق الضرر بالنظام السياسي وإلا فهو جريمة عادية.[1]

ويمكن أن ندرج أهم محددات للإرهاب في النقاط التالية:

- الإرهاب هو عنف منظم قد يوجه ضد الأفراد أو الجماعات أو الحكومات.

- الإرهاب قد يقترن بهدف أولي وآخر نهائي.

- إثارة الرهبة والرعب هو هدف أولي، وأن الهدف النهائي يكون بالأساس بتحقيق أهداف سياسية يحددها الإرهابيين مسبقا[2].

وتشير **Martha Grenshaw** الخبيرة في دراسة الإرهاب، بأن تعريف الإرهاب قضية معيارية جدلية، لذلك فالاتفاق على تعريف موحد له تبقى مسألة مستحيلة، كما أن الإرهاب مسالة مرنة يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة من خلال وجهات نظر متفاوتة، وهي تعرف الإرهاب على انه صفة تستعمل كسلاح لحماية اللاشرعية، من خلال أعمال عنف تقوم بها مجموعات أو حكومات لا يقرها المختصون، وأكدت أن الإرهاب لا يمكن تقييمه إلا من خلال الأخلاقيات أخلاقيات الوسائل والغايات[3].

2- النظريات التفسيرية للتهديدات الأمنية:

لقد شهد حقل العلاقات الدولية تطورا أو ثورة في مجال التنظير المتعلق بالدراسات الأمنية، لاسيما بعد نهاية لحرب الباردة، هذا ما فتح النقاش على مصارعيه ليضع المقاربة الواقعية التي هيمنت على حقل التنظير لعقود طويلة محل تنافس مع مقاربات جديدة، أخذت تعمل على توسيع وتعميق التنظير الخاص بالدراسات الأمنية. وسوف ندرج في بحثنا هذا أهم المقاربات النظرية التي تخدم موضوعنا ويمكن أن نذكرها كما يلي:

---

[1] - Maha Sourrour, ***political International Terrorism*** (London : Thesis on political sciences, 1991), p.4.

[2] - وداد غزلاني، **مرجع سابق**، ص. 220.

[3] - Martha Gresham, ***Introduction in Terrorism legitimacy and power: The Consequence of political violence*** (U.S.A: Connecticut University Press, 1983), pp: 2-3.

1-2 المقاربة الواقعية:

تعتبر المقاربة الواقعية للأمن الأكثر سيطرةً خلال فترة الحرب الباردة، وطبقا لهذه المقاربة فإنّ الأمن يعني قدرة الدّولة على الحفاظ على بقائها ككيان سيّدٍ، و أن تضمن استقلالها السياسيّ، وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظلّ نظام دوليّ يتميّز بالفوضى ويفتقد لحكومةٍ مركزيّةٍ (حالة الطبيعة على حد تعبير هوبز).[1]

انطلاقًا من هذا التصور، يفترض المنظار الواقعي تحليلاً صراعيًا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، وإن كان الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوّة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، إلاّ أنهّم في تحليلهم النهائي يقرّون بأنّه كلّما كانت الدّولة قويّةً عسكريًا كلّما كانت أكثر أمنًا على الأرجح. بهذا المعنى الواقعيّ، فإنّ التفكير في الأمن لا يتمّ إلاّ بالاعتماد على الدّولة ذات السيادة كوحدةٍ مرجعيةٍ قاعديةٍ للنظام الدوليّ.

ويعتبر" الأمن "من الكلمات المفتاحية بالنسبة للواقعيين، فمنذ توماس هوبز- الذي اعتبر أنّ "الصراع، الريبة والفخر "هي الأسباب الثلاثة للحرب التي تدفع النّاس إلى الهجوم من أجل تحقيق" المنفعة، الأمن والسمعة" - يجمع الواقعيون أنّ البحث عن الأمن هو واحدٌ من" الأهداف الخالدة "للسياسات الخارجيّة للدول، وأنّ الحياة دونه تصبح عنيفةً، فقيرةً، انفراديةً و بالأخصّ قصيرةً. لكنّ هذا الإجماع يخفي في حقيقة الأمر الاختلافات بين الواقعيين بالنسبة للأولوية الممنوحة لهدف "الأمن " مقارنةً بالأهداف الأخرى" القوّة، الثروة، المجد".[2]

فمن جهة، يرى **Arnold Wolfers** من الخطأ القول بأنّ كلّ الدّول تجعل كلّ القيم الأخرى تابعة لتعظيم أمنها "حتّى "وإن كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمّةً ، وهي محقّة في أن تهتمّ بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن تقدّم تضحياتٍ في سبيل تقويته[3]". ومن جهةٍ أخرى، لا يترددّ **Kenneth Waltz** في التأكيد على أنّ الأمن هو "الهدف الأوّل "بالنسبة للدول، وأنّ ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ف "الدول لا تسعى إلى تحقيق أهدافٍ أخرى مثل الاستقرار،

---

[1] - Amélie Blom et Frédéric Charillon, ***Théories et concepts des relations internationales*** (Paris : Hachette, 2001), p.13.

[2] - Shah Tarzi, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», ***international relations***, vol.13, n.06, (December, 1997), p.46.

[3] - Jean Barrea, ***Théories des relation internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie*** (Belgique : Erasme, 2002), p.187.

المنفعة أو القوّة إلاّ إذا ضمنت بقاءها،[1] وهي في ذلك مطالبةٌ بالاعتماد على قوّتها الخاصّة في ظلّ لا مركزيّة النظام الدّولي، وافتقاده لحكومةٍ يمكن أن تضمن لها الأمن . تبرز هنا إذن فكرة" المعضلة الأمنية[2] "كنتيجةٍ للمسلّمة الواقعية حول حالة الفوضى الهوبزية المرادفة لحالة" حرب الكلّ ضدّ الكلّ".

بناء على ما تم ذكره فإن الأمن في النظرية الواقعية يتكون من الركائز التالية:

1- الوحدة والموضوع المرجعي للأمن هي الدولة: بمعنى الدولة هي الفاعل المعني بالتهديد، وهي من يقوم بالتهديد ضد دول أخرى.

2- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حد ود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

1- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

2-2 مدرسة كوبنهاجن:

تعتبر مدرسة كوبنهاجن ورائدها باري بوزان أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وقد انطلق بوزان ومدرسة كوبنهاجن من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدّول فقط.

انطلق بوزان من فكرة مفادها أنّ الواقع الدوليّ يتميّز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل ربطت بين أمن الدول نتيجةً لتأثيرات الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصّةً تلك القريبة جغرافيًا أو الواقعة ضمن

[1] - ***Ibid***, p.167.
[2] - Robert Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma»**,** ***World Politics***, vol.30, n. 2 (January 1978), pp.167-214.

أقاليم تتميّز بفوضى ناضجة ونجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة كوبنهاجن حول مفهومي" الأمن الإقليمي "و"مركب الأمن".[1]

إذاً، بطريقة ما، قطع بوزان الصّلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني التي تطبّق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكنّ هذا لا ينفي أنّه بقي قريبًا من بعض المسلّمات الواقعية.[2] ويختلف بوزان عن الواقعيين في:

1- تمييزه بين الدول تبعًا لأنظمتها وفعّالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلّقةٍ بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه باختلاف أنماط الدول؛ طبيعة العلاقات بين الدّولة والأمّة؛ المؤسّسات والأيديولوجيات) تمييزه بين الدّولة القويّة والدّولة الضعيفة؛ ومثل **Wendt** يميّز بوزان بين أنماط الفوضى) ناضجة وغير ناضجة (بالاعتماد على وجود دول مهيّأةٍ للتعاون أو لا، ومدى تقبّلها لقواعدٍ ومؤسّساتٍ تسمح بتنظيم علاقاتها.

2- رؤيته لضرورة التخّلي عن التمييز التقليدي بين" الأمن الداخلي "و"الأمن الخارجي "ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية.

3- إكتشافه لوجود توترّ دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأنّ هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن.

4- تأكيده على الطابع اللا متناهي الذاتيّة للتهديد الخاضع قبل كل شيءٍ إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أنّ المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلقٌ بالأمن هو ظرفيٌّ وغير ثابتٍ.

وساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدّولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكري تتضمّن مختلف أشكال التهديد. وتوصّل مفكرو هذه المدرسة إلى أنّ مستويات التحليل هي :النظام الدولي؛ الأنظمة التحتية (الإقليمية)، الوحدات (الدولة، الشركات متعددة الجنسيات)، الوحدات التحتية (القبائل،

[1] - Dario Batistella, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», ***revue internationales des politiques comparée***, vol.4, n.10 (2010), pp.567-585.
[2] - Jef Huysman, «Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe», ***European journal of international relations***, vol.04, n.4 (1998), p. 479.

المجموعات الإثنية)، وأخيرا الأفراد. كما أن من الإسهامات المركزية لهذه المدرسة في ميدان الدراسات الأمنية تقسيمها الأمن إلى قطاعات نذكرها : القطاع السياسي، القطاع العسكري، القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي، القطاع المجتمعي.[1]

2-3 مفهوم الأمن المشترك (الاعتماد الأمني المتبادل):

تعتبر" الشراكة الأمنيّة الإقليميّة " من أهمّ الطرق في زمننا المعاصر نحو تشكيل هويةٍ أمنيّةٍ إقليميّة موحّدةٍ، ويشير المفهوم الأمن المشترك أو الإعتماد الأمني المتبادل إلى الترتيبات الأمنيّة في إقليم دولي معيّن التي تنشأ عن" تكَوُّن إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة،[2] عبر استعمال مختلف أشكال الاتفاقيات والميكانيزمات مثل معاهدات الأمن الرسمية، منظّمات الأمن الدّوليّة، اتفاقيّات العمل المشترك، مسارات الحوار متعدّد الأطراف، معاهدات السلم والاستقرار التي تتضمّن إجراءات بناء الثقّة وإجراءات الدبلوماسيّة الوقائيّة. وترتكز الشراكة الأمنيّة على إجراءات الأمن التعاونيّ وبناء الثقّة (مثل تبادل المعلومات حول البنى والسياسات العسكريّة، تخفيض عدد القوات المسلّحة على الحدود) للوقاية من سوء الإدراك واستعمال القوى العسكرية، تعهّد الدول بتوفير الموارد اللازمة للأمن الجماعيّ مثل قوّات التدخّل السريع لمنع تفاقم السلوكيات العدوانيّة في حال حدوثها من ناحيةٍ، والقدرات اللازمة في حالات التسيير المدنيّ والعسكريّ للأزمات، وإعادة إحلال السلم من ناحيةٍ أخرى. كما تقوم على إجراءات المساعدة الاقتصاديّة للدول المحتاجة داخل الإقليم وسياسات الاندماج الإقليميّ بين الدول المعنيّة بالشراكة، بقصد التخفيف من التوتّرات بينها عبر تحقيق نموّ اقتصاديّ جماعيّ؛ المساعدة السياسيّة لتطوير الديمقراطيّة المحلّية، لإحباط المبادرات الفردية والخطيرة للقادة وكبح طموحاتهم في التوسّع عبر ترقية قيم وأساليب الديمقراطيّة، ناهيك عن إقرار برامج ترقية المجتمعات المدنيّة المحليّة وبناء علاقاتٍ عبر-قوميّة بين المجتمعات المدنية داخل إقليم الشراكة بما يخفّف من التوتّرات ويزيد من التفاهم المتبادل بين دول الإقليم .وتضمّ الشراكة الأمنيّة الإقليميّة مختلف بلدان الإقليم والقوى ذات العلاقة، فضلاً عن القوى من خارج الإقليم.

فالأمن التعاوني أو المتشرك لا ينشأ بالضرورة كمحصّلةٍ لتدفّقاتٍ عاليةٍ من الاتصالات بين مجموعةٍ من المجتمعات بطريقةٍ تكوّن لديها قناعةً بأنّها تشكّل مجتمعًا أمنيا كما رأى دوتش والبنائيون، وإنّما تنشأ بين مجموعةٍ من الدول تعاني من بعض

[1] - Alex Macleod, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», ***Cultures & Conflits,*** n.54 (2004), p.13.

[2] - Fulvio Attina, «***The building of regional security partnership and the security culture divide in the Mediterranean region*»,** Institute of European Studies, University of California, Berkeley, 2004, p.4.

الانقسامات الأمنيّة؛ واعيةً بالاعتماد الأمنيّ المتبادل بينها وبالانعكاسات المحليّة للمشكلات الدّولية، غياب تنافس عسكريّ في سياساتها الأمنية في بعدها الدولي أو وجوده لكن بدرجةٍ ضئيلةٍ؛ امتناعها عن استخدام العنف في تعاملها مع النزاعات الدّوليّة؛ درجةٌ غير عاليةٍ من الاتصالات وتشابهٌ طفيفٌ في القيم والمؤسّسات .ففي إقليم الشراكة الأمنيّة، يشترط وجود اختلافٍ في الثقافات الأمنيّة بين دول الإقليم دون أن تكون متباعدةً جدا بشكل يجعل من المستحيل تحقيق إجماع بينها حول ضرورة التعاون بينها لمواجهة مشكلات الأمن .بتعبير آخر، يجب أن تكون هذه الدور رغم اختلافاتها أو عداءاتها ميّالةً لإدارة النزاعات وحلّ المشكلات الدّوليّة عبر خطوات تحدّ من خطر اللجوء إلى المواجهات العنيفة.

المحاضرة العاشرة

المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل

مقدمة:

سوف نحاول في هذه المحاضرة إبراز خصوصية منطقة الساحل الإفريقي، هذه الخصوصية التي استقطبت المجموعات الإرهابية ما جعلها تفضل التحرك ضمن هذا النطاق وتكثف عملياتها ونشاطاتها فيها، هذا ما أدى إلى تحولات رئيسية في العقيدة الأمنية الجزائرية والتي جاءت كاستجابة لهذه التطورات والتحولات في المنطقة.

1- خاصية منطقة الساحل:

تقع منطقة الساحل الإفريقي من الناحية الجغرافية بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد السودان، ليصل إلى إثيوبيا شرقا.[1] إلا أننا في محاضرتنا هذه سنركز على منطقة الساحل غرب إفريقيا والتي تضم كلا من تشاد، مالي، بوركينافاسو، النيجر، موريتانيا.

1-1 طبيعة التركيبة الإجتماعية في الساحل الإفريقي:

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس والاندماج الاجتماعي وهذا يشكل أحد أهم عناصر ضعف الدولة في منطقة الساحل، وذلك من حيث تحول الولاء من الولاءات الوطنية إلى الولاءات القبلية أو الإثنية أو العرقية، وهذا ما يسهل عمل المجموعات الإرهابية من اختراق النسيج الاجتماعي وبناء تحالفاته مع هذه المجموعات الاجتماعية كي تصبح قاعدة له من الناحية اللوجستية المالية أو البشرية.

فمجمل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها، فنجد في مالي **Bambara**، **Songhaï**، **Peuls**، **Kanouri**، **Touareg**، والعرب. وفي النيجر **Haoussa**، **Djerma**، **Songhaï**، **Peuls**، **Kanouri**، والعرب،

[1]- ريمة كاية، ***العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة*** (باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية) ص. 58.

أما في تشاد فنجد العرب السودانيين، **Bagmirmes**، **Kreish**، **Tedas**، **Mbums**، **Massalits**، **Tams**، **Moubous**.[1]

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة التوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.[2]

فالأزمات الداخلية ذات الطبيعة الهوياتية تعمق الفجوة بين الدولة كإطار شرعي مؤسساتي، وبين المجموعات الهوياتية الأخرى، مما يضفي طبيعة تنازعية بينهما، وضمن هذه العلاقة التنازعية تجد المجموعات الإرهابية طريقا سهلا للتغلغل وبناء علاقاتها مع هذه المجموعات الهوياتية، وذلك من خلال توظيف العامل الديني أو الإثني أو حتى توظيف المال واستغلال تدهور المعيشي في المنطقة.

1-2 طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي:

تصنف دول الساحل الإفريقي عموما بين دول ضعيفة وأخرى فاشلة، ومن أهم سمات الدولة في الساحل الإفريقي:

- كعدم فاعلية الحكومة المركزية.
- تآكل الشرعية.
- تراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها.
- انتشار حالة عدم احترام القانون وغياب النظام.

[1] - عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، ***العالم الإستراتيجي***، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص. 10.
[2] - محند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، **العالم الاستراتيجي**، ع. 7 (نوفمبر 2008)، ص.2.

- وضعف آداء وظائفها.

فالدولة الحديثة العهد بالاستقلال في الساحل الإفريقي اخذت على عاتقها ميراث استعماري ثقيل يتمثل في مشكلة الحدود،كما فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع.[1] هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر، الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية ،وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية،[2] فالهندسة السياسية القائمة على تفكيك المجموعات العرقية أدى إلى توترت دائمة عبر الحدود والأقليم، وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي.

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث مهما كانت طبيعته أمرا سهلا.

1-3 الواقع الإقتصادي:

ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله، بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا. وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009 ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب 8.914 مليون دولار، مالي 8.273مليون دولار، النيجر 4.905 مليون دولار، موريتانيا 3.201مليون دولار، السينغال 13.333مليون دولار، بوركينافاسو 8.431 مليون دولار، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر بـ 222.867 مليون دولار.[3]

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث :مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم

---

[1] - Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in : ***htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf.***

[2] - ***Loc.cit.***.

[3] - Group of Researchers, ***Unctad hanbook of statistics 2009*** (New York : United Nations publication, 1 edt., 2009), p. 412

الديون الخارجية لبوركينافاسو ب 1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار، النيجر 795مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السينغال 5551 مليون دولار، موريتانيا2134 مليون دولار[1].

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي أضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي، والذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دوله الأقل نموا في العالم.

1–4 الأزمات الداخلية:

بسبب التعدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من أزمة تشاد، وأزمة التوارق في مالي من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي.

إن الأزمة الترقية في الساحل الإفريقي تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد، ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة، وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر، لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها. والخريطة أدناه توضح تموقع التوارق و توزعهم عبر دول الساحل الإفريقي[2].

تجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر، حيث تعتبر هاتين الدولتين "قلب عالم التوارق". فأغلب المصادر تشير إلى أن عدد التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم

---

[1] - African statistical yearbook 2009, p 100-346, in ***http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%2000.%20Full%20Volume.pdf,*** 13-04-2022.

[2] - Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute, may 1998, p7, in **: *http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf,*** 13-04-2022.

نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينافاسو و 25000 نسمة بالجزائر.[1]

فتعقد البيئة السياسة إضافة إلى ضعف الآداء الاقتصادي والفساد وسوء توزيع الثورة إضافة إلى التهميش الاجتماعي، تتفاعل كل هذه العناصر مجتمعة لتشكل بيئة مضطربة وغير مستقرة مليئة بالأزمات، التي تنفجر من حين لآخر، وعلى سبيل المثال نذكر: أزمة شمال مالي ومطالبة بعض عناصر التوارق المتمثلة في حركة أزواد بالانفصال، هذا ما من شأنه أن ينعكس سلبا على كافة أمن الدول المجاورة ومنها الجزائر.

2- تطور استراتيجيات وتركيبة المجموعات الإرهابية:

أصبحت **منطقة الساحل غرب إفريقيا** منذ 11 سبتمبر تشكل ملاذا جديدا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وذلك بفعل التقارب الجغرافي، وحركة الهجرة، وهيمنة الدين الإسلامي في منطقة الساحل غرب إفريقيا، في ظل ضعف وهشاشة هذه الدول، لذلك كان استخدام الصحراء الكبرى التي تضم دولا من منطقة غرب إفريقيا مثل: النيجر، مالي وموريتانيا ملجأ جيدا للجماعات الإسلامية المسلحة[2].

و المجموعة الرئيسية التي تثير القلق في منطقة الساحل غرب إفريقيا هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تشكلت أساسا في الجزائر عام 1998، والتي أصبحت تنشط فيما بعد ابتداء من سنة 2007 تحت إسم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، نظرا لإعلان قادتها الولاء لتنظيم القاعدة سنة 2003، والتي تلقى العديد من أعضائها تدريبات في معسكرات أفغانستان[3].

وكان محور نشاطها مقتصرا على الشمال الجزائري وقد عمل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على توسيع مجال نشاط حيث اتسع على المستوى الجغرافي ليضم دولا من منطقة الساحل غرب إفريقيا كمالي، نيجيريا، موريتانيا، حيث أصبحت تعمل هذه

---

[1] - حسين بوقارة، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص.6.

[2] - Jean francois Bayart, "Le piége de la lutte antiterrorist en afrique de l'ouest, " ***sciences politiques comparées***, n. 26 (Out 2010), pp.1-5.

[3] - Lawrence Cline, "Conterterrorism stratigy in the sahal, studies in conflict and terrorism," ***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADJ717.pdf***, (11 Out 2021).

المجموعات على اختطاف الإرهابيين الأجانب وتطالب الدول المعنية بتقديم فدية من اجل تسليمهم وهو ما يشكل مورد أساسي ودعم مالي لهذه المجموعات الإرهابية.

وبشير الصحفي الجزائري محمد مقدم وهو مؤلف كتاب حول تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، أن التنظيم له طموح جلب الإسلاميين من مختلف دول الساحل غرب إفريقيا، أين يتم توظيف واستغلال عدم الانسجام الاجتماعي والصراع القائم بين المسلمين والمسحيين في المنطقة[1].

وقد أعلن عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية الجزائري في 2011، بأن المخابرات الجزائرية وجدت دليلا يثب التعاون والتنسيق بين جماعة بوكو حرام النيجيرية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2] . ما يدل على وجود شبكية عنقودية من حيث الارتباطات العضوية بين هذه المجموعات، وهذا دليل على **تطور تنظيمي** لها من حيث تعدد الجنسيات المنخرطة ضمن هذه المجموعات، و**التطور الوظيفي** من حيث اتساع رقعة وأدوات التي تستعملها هذه المجموعات الإرهابية، لاسيما التحالف الموجود بينها وبين الجريمة المنظمة، والتحالفات بينها وبين الجماعات الإثنية المتمردة عن السلطة المركزية في بعض دول الساحل.

تضع عمليات اختطاف الأجانب هذه في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الارتباط العضوي بين خلايا الإرهاب في كلّ المنطقة، تضع الجزائر في ورطة، فالجزائر مطالبة إمّا بتحمّل مسؤوليتها كاملةً في حماية الأجانب، سواء كانوا سوّاحًا، مستثمرين أو عمّالاً، لإثبات أنّ الاستقرار والأمن قد استتبّ وأن ليس هناك من عائق يعيق الاستثمار أو السياحة فيها، وإمّا أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخّل الأجنبي سواء من الدول الأوربية، التي أدخلت حياة وأمن رعايا الاتحاد الأوربي في الخارج في خانة المخاطر، التي تستوجب تدخّلها ولو باستخدام القوة العسكرية، أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أنّ الإرهاب في الصحراء يشكّل" مصدر قلق كبير "، وأنّ اللا أمن واللا إستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا لا يؤثرّ على القارّة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككلّ[3]. هذا وتصُعِّبُ عمليات دفع الفدية من طرف الحكومات

[1] - Chairam, Speir**, op.cit**, p.20.

[2] - ***Loc.cit*.**

[3]- أمحند برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة الجيش***، ع.534 (جانفي 2008)، ص 50.

الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها من مهمّة القضاء على الإرهاب في الصحراء بحكم أنّها تجعل من السعي الجزائري المحموم لتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الإرهابية محليًا وإقليميًا بلا طائل.

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظّمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أيّ نشاطٍ إجرامي (الاتجار بالمخدّرات، البشر والسلاح) من أجل التَمَوُّن وتمويل نشاطاتها بسبب شحّ مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات. وفي هذا الصّدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010 بتين زاواتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرًا من حرس الحدود الجزائري، عن تورّط تنظيم القاعدة فيه وأنّ هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب 07 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري .وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمّها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممرٍ للتهريب.[1]

ما يثير التوجّس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى أنّه لم يحدث قطّ أن أبلغ مهرّبٌ عن موقع جماعةٍ إرهابيةٍ، وفي الوقت ذاته، لم تعترض الجماعات الإرهابية البتّة سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك دليلٌ على العلاقة بين الطرفين، فجماعات الجريمة المنظمة تموّل وتموّن الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفّر الحراسة وتؤمّن طرائق ومسالك التهريب لها . وتؤكّد بعض تحرّيات أجهزة الأمن الجزائرية المتابعة لنشاط إمارة الصحراء أنّ أغلب تمويل وتموين التنظيمات الإرهابية في الصحراء الكبرى مصدره إمّا عمليّات التهريب بكافّة أشكاله) كتهريب المواد الغذائية، الوقود، السجائر والمهاجرين السريين(، وإمّا الإتاوات التي يدفعها المهرّبون لهذه التنظيمات بغرض تأمين تنقّلاهم .كما تؤكّد التحريات السابقة أنّ أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوّات الأمن الجزائرية ضدّها في شلّ نشاطها .فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصةٍ أمنية من 2006 ، والذي فرضته السلطات الجزائرية لمنع وصوله للإرهابيين، فإنّ الأخيرين لم يعانوا من أزمة وقودٍ بسبب إمداد المهرّبين لهم بهذه المادّة الحيوية

[1] - **الخبر** (يومية جزائرية)، العدد 06،09-09-2010، ص2.

للتحرّك والتنقّل .والشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت بشهادة تائبين من كتيبة الملثّمين وبعدها إمارة الصحراء أنّ المهرّبين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والآبار في الصحراء.

إنّ كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلّح والجريمة المنظّمة (إختطافاتٌ، تهريبٌ، إتجارٌ بالمخدّرات، بالبشر أو بالسلاح) تؤكّد أنّها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء و أنّها درست جيّدًا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها .فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذًا لنشاطاتها حقّق لها الصدّى لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله وهو ما عوّضها عن الحصار الذي فُرِضَ عليها في الشمال وكاد أن يؤدّي إلى اختفائها. وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمرّ بسهولةٍ عبر الحدود فهذا دليلٌ على غياب ما يعوقها وأنّ التغطية الأمنية والإجراءات المتّخذة قطريًا أو إقليميًا مازالت غير كافيةٍ للقضاء على الظاهرتين في المنطقة (الإرهاب والجريمة المنظمة). كما تؤكّد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية الجنوبية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة، وقساوة مناخها وتضاريسها من جهة أخرى.

3- تحولات العقيـدة الأمنيـة الجزائرية في ظل خصوصية منطقة الساحل الإفريقي:

قبل تعريف" العقيدة الأمنيّة "ينبغي أوّلاً تحديد المقصود بكلمة" عقيدةٍ ."أصل كلمة عقيدةٍ (Doctrine)، لاتينيٌ وهو (Doctrina)، ويعني عمليّة تعليم، نظريةً أو منهجًا[1]، وتعرّف" العقيدة "على أنّها مجموع الأفكار التي يعتقد أنّها صحيحة والتي بواسطتها تفُسَّر الوقائع، ترُشَدُ وتوجّه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة .كما تعرّف العقيدة على أنّها جملةٌ من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظريّة المتبنّاة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءًا من عمليتهم التعليميّة والتي تهدف إلى توجيه السلوكيات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسيّة، الاقتصاديّة، الفلسفيّة، الدينيّة والعلميّة، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدّلالة على نظام فكريّ ما ينسب إلى مفكّر، إلى سياسيّ، أو إلى حركة أفكار، وتأخذ العقيدة بعدًا أيديولوجيًا إذا شكّلت نظامًا فريدًا ومتناسقًا من التصوّرات للعالم والتي تقُبل على أنّها صحيحةٌ وصادقةٌ دون نقد أو مناقشة. [2]

[1] - Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», ***http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm***, 04-04-2022.
[2] - ***Loc.cit.***

أمّا" العقيدة الأمنيّة "فتعرّف على أنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية الُمنَظّمَة والمترابطة التي توجّه سلوك الدّولة الأمنيّ (تعاوني– غير تعاوني)، وقراراتها على المستوى المحلّي والدّولي والتي تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة؛ وكيفيات استخدام القوّة القوميّة بكافّة أشكالها (اقتصاديّة، سياسيّة، عسكريّة أو غيرها)، وكيفيّة توظيف هذه القوّة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة؛ وأخيرًا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكريّة، دبلوماسيّة أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع. وتسمح العقيدة الأمنيّة بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدّولة بالتعامل مع الوقائع، وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدّول الأخرى، وتعريف اهتماماتها الأمنيّة الخاصّة أمام المجتمع الدوليّ. وفي المقابل تتُّخذ العقيدة الأمنيّة كقاعدةٍ لتفسير سلوكيات الدول الأخرى. وتكتسي العقيدة الأمنيّة أهمّيتها من اعتبارها دليلاً يوجّه ويقرّر به القادة السياسة الأمنيّة للدّولة ببعديها الداخليّ والخارجيّ، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنيّة والسياسة الخارجيّة. ويلحظ تأثير العقيدة الأمنيّة الأقصى باعتبارها المبادئ المنظّمة التي تساعد رجال الدّولة على تعريف المصالح الجيوسياسيّة لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية[1]. كما تساعد الدّولة على التفاعل مع التهديدات والتحدّيات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسّط والبعيد. ويمكن القول أنّ العقيدة الأمنيّة على العموم تمدّ الفاعلين الأمنيّين في الدّولة بإطار نظريّ متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدّولة في مجال أمنها القوميّ وذلك من خلال تحديد ما يلي:

– كيف ترى وتعرّف الدّولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟

– ما هي مهمّة مختلف الفاعلين الأمنيّين وأهداف السياسة و الأمنية؟

– كيف تنفّذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟

من خلال تقديم هذا الإطار النظري حول العقيدة الأمنية يمكن تحديد المنطلقات الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية :

1– الاعتراف بمرجعية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية.

2– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[1] - Francis Sempa, « US National security doctrines historically viewed », ***www.americandiplomacy.org***, 4-4-2022, p. 1.

3- التحرك ضمن مبدأ الأمن الجماعي من أجل حل النزاعات.

وكاستجابة لمجموعة العوامل والتحولات الداخلية والإقليمية التي ذكرناها سالفا، أدخلت الجزائر مضامين جديدة لعقيدتها الأمنية، من أجل التكيف مع الوقائع والتفاعلات الجديدة، ويمكن تحديد هذه العناصر كالتالي:

1- الاعتراف بوحدات فرعية تحت دولاتية كوحدات جديدة في النظام الدولي وهي تشكل عامل من عوامل اللااستقرار المحلي، الإقليمي والدولي.

2- تبني مقاربة أمنية جديدة من أجل التعامل مع هذه التهديدات المتمثلة في التهديدات الإرهابية، والتي تنشط وتتفاعل عبر حدود مشتركة بين الجزائر و دول الجوار، وتتمثل هذه المقاربة في مفهوم الأمن المشترك، أو ما يسمى الاعتماد الأمني المتبادل، وتتجلى أهم مظاهر تطبيقات هده المقاربة بتشكيل وضع خارطة طريق بقمة مارس/ آذار 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة، وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية وتبادل المعلومات في إطار ما يعرف بدول الميدان، مما يسمح بتقاسم الأعباء لاسيما منها الأعباء العسكرية بين جميع هذه الدول.

3- تبني مفهوم أدوات القوة الناعمة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية المتمثلة في الهجمات الإرهابية، ويرتكز مفهوم القوة الناعمة من حيث الممارسة على المساعدات الاقتصادية خاصة للدول المجاورة، لاسيما منها مالي التي تشترك مع شمال الجزائر بحدود كبيرة والتي تعرف توترات قد تنعكس وتلقي بثقلها سلبا على الأمن الجزائري.

4- مضامين المقاربة الأمنية: بين التفاعلات والرهانات الإقليمية والدولية

4-1 مضامين المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

4-1-1 الجهود الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب:

تواصلت الجهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري أو الدولي من أجل وضع تعريف للإرهاب، وقد توج ذلك في اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999، كنتيجة للجهود التي قادتها الجزائر للحد من الظاهر ة التي تضررت منها كثيرا، والتي تم إقرارها في القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، ووقع عليها 46 دولة افريقية

كما تم تعهدت الدول بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات ولأبحاث حول الإرهاب **ACSRT** ، الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة من اجل محاولة لظاهرة، ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي، و يضم هذا المركز 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وقد تم تدشينه رسميا سنة 13-10-2004 من طرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.[1]

وقد تلى ذلك قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين 11-14 سبتمبر 2002، تركزت حول تعزيز إمكانات التعاون في مجالات متعددة منها: الشرطة، مراقبة الحدود، القضاء، المالية، تبادل المعلومات، والتنسيق على المستوى الإقليمي، القاري والدولي، ثم تلى ذلك قمة داكار 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب.[2]

ويشيد المراقبين قاريا وعالميا باتفاقية مكافحة الإرهاب، ومن أهم مقرراتها مخطط العمل **plan d'action** الذي يسمح بتقوية لإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود.

وعرفت الاتفاقية الإرهاب على أنه:" ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول، بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود، ووجود التجارة غير الشرعية لتمويل نشاطاته".

---

[1]- حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري*** (جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص علاقات دولية)، ص.152.

[2]- **المكان نفسه**.

وقد وضعت المادة 10 من الفصل **D** من هذا المخطط وأكدت على إمكانية وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب والفساد وتبييض الأموال، وفي المادة **C** تم تحديد عدد من الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب وتضمنت المجالات التالية:

1- وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

2- وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة.

3- تدريب الأفراد في مجال مكافح تبييض الأموال.

4- التعاون والتنسيق مع مجموعة من المؤسسات المالية الدولية لتطوير فهم عالمي ضد تبييض الأموال، وتجفيف مصادر تموين الجماعات الإرهابية بمنهجيات ومسارات متخصصة.

وزيادة على هذه الإجراءات والترتيبات تم إنشاء خلية "بيان النشاط الإرهابي"، مهمتها جمع البيانات وتعريف المنظمات، والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية، وعصابات الإجرام داخل إفريقيا .[1]

ويؤخذ على اتفاق الجزائر في مكافحة الإرهاب حسب عدد من رجال القانون غياب الإشارة إلى ميكانزمات خاصة للإرشاد وأنظمة الإنذار من تنامي الظاهرة في منطقة معينة.

4-1-2 الدعم الاقتصادي:

تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات الهوياتية التي تشترك معها في الترابط الإثني، وذلك إدراكا منها بخطورة الارتباط بينها وبين المجموعات الإرهابية، وإمكانية اختراق هذه المجموعات الهوياتية في ظل تنامي الشعور بالتهميش وسوء توزيع الثروة، من أجل تفادي هذا التهديد الأمني وفرت للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما الساكنة اتجاه

[1] - شاكر ظريف، **البعد لامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: رهانات وتحديات** (جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، ص.144.

الشماليين في ظل ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

وقد خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/كانون الأول 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس/ آذار 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل/ نيسان 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس/ آذار 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[1].

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو/ تموز 2006 تحت اسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه. ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى **الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي**، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق

[1] - بوحنيه فوي، " استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الامنية في الساحل"، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm، 4-4-2020.

دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة[1].

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فبراير/ شباط 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو/ تموز، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم; أمّا الوثيقة الثالثة **فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي** (كيدال، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس/ آذار 2008.

3-1-4 تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وتحريم الفدية:

عملت الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادره، ومن بين هذه الآليات التي عملت على تكرسيها محاولة إقناع الفواعل الدولية بتجريم تمويل الإرهاب من خلال تجريم دفع الفدية التي تعتبر من أهم الموارد الرئيسة له.

وفي هذا السياق كشف المستشار برئاسة الجمهورية، كمال رزاق بارة، عن مبادرة جديدة ستطرحها الجزائر بالأمم المتحدة لاحقا، تهدف إلى توسيع آليات محاصرة دفع الفدية للجماعات الإجرامية، بعد أن تبين محدودية فعالية قرار مشابه اقترحته الجزائر وتبناه مجلس الأمن الدولي في وقت سابق.[2]

وقد وافق مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة على منح اللجنة الاستشارية، التي شكلت لبحث مسألة "صلة خطف الرهائن بحقوق الإنسان"، مهلة إضافية لعرض تقرير تمهيدي في الدورة المقبلة قبل عرض تقرير نهائي في دورة مقررة في سبتمبر 2013. وكانت الجزائر وراء قرار المجلس تقديم تقرير حول الظاهرة، وهي تدفع نحو تجريم الفديات ومبادلة السجناء بالرهائن المخطوفين[3].

---

[1]- بوحنيه، ***مرجع سابق.***

[2] - محمد مسلم، "الجزائر تحضر لمشروع جديد يسع تجريم دفع لفدية للارهابيين"، في : ***http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164814.html***

[3] - حمزة حسام، **مرجع سابق**، ص. 154.

و كانت الجزائر وراء قرار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة عقد اجتماع مجموعة عالية المستوى، في مارس2011 من أجل مناقشة حقوق الإنسان والمسائل الأخرى ذات الصلة باختطاف الرهائن من قبل الإرهابيين، كما كانت وراء قرار مجلس حقوق الإنسان مطالبة اللجنة الاستشارية بتقديم دراسة حول هذه المسألة.[1]

ووفقا لتقرير منشور على موقع المجلس على الأنترنت حول نتائج الدورة الـ21 أول أمس، فإن مجلس حقوق الإنسان منح اللجنة الاستشارية "مهلة إضافية" لتمكينها من تقديم تقرير مؤقت إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين والدراسة النهائية في دورتها الرابعة والعشرين في سبتمبر2013. وبدأ مسار هذا التقرير في مارس من العام الماضي، لما جرى أول نقاش حول موضوع حقوق الإنسان والمسائل المرتبطة باحتجاز الرهائن من طرف الإرهابيين، وتتضمن الورقة الجزائرية حول المقترح شقي دفع الفدية لـ"الجماعات الإرهابية"، و"الإفراج عن إرهابيين مقابل تحرير رهائن".[2]

وترغب الحكومة الجزائرية صراحة في "مراجعة إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، وأهم النقاط المدرجة، تعزيز التوصيات الأممية المتعلقة بـ"تجريم الفدية ومنع الإفراج عن الإرهابيين كمقابل لتحرير الرهائن". وتضاف المقترحات التي تريد الجزائر من ورائها "منع مبادلة الرهائن بالإرهابيين"، إلى إصدار سابق لأعضاء مجلس الأمن الدولي لائحة تجرم دفع الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب، التي أعدتها الأمم المتحدة. وتعتبر اللائحة تقديم الفدية شكلا من أشكال تمويل الإرهاب، وهو الطرح الذي رافعت لأجله الجزائر وتمكنت من إقناع مجلس الأمن بتبنيه والانخراط في العمل الميداني لفرضه على الحكومات التي تبدي استعدادا لدفع الفدية مقابل الإفراج عن رهائنها.

وجاء في القرار بأن أعضاء مجلس الأمن "قلقون إزاء تزايد عمليات الخطف التي يقوم بها أشخاص ومجموعات ومنظمات وكيانات متصلة بالقاعدة، وذلك بهدف الحصول على أموال أو تنازلات سياسية". وحرصت اللائحة المرقمة 19/04 على التأكيد بأن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ممنوعة من التفاوض والتعامل مع الأشخاص والتنظيمات المصنفة ضمن الإرهاب في قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالإرهاب. وشددت على أن القرار يحمل صفة الإلزام القانوني.[3]

---

[1] - مسلم، ***مرجع سابق***.
[2] - **المكان نفسه.**
[3] - **المكان نفسه.**

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد نجحت في تمرير قرار بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات المصنفين في لائحة الإرهاب من طرف الأمم المتحدة في ديسمبر 2009، بعد دعم كبير من دول غربية من بينها بريطانيا، وهو القرار الذي أعقب حصول الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل على مبالغ مالية وصلت، حسب تقديرات جهات متخصصة، 150 مليون دولار، مقابل إطلاق سراح رهائن غربيين.

2-4 إنشاء لجنة الأركان العمليّاتيّة المشتركة:

تبنى الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ثنائية المزج بين الأداة اللينة المتمثلة في الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والقانونية، وبين الأداة الصلبة، هذه الأخيرة التي تتمثل في تشكيل قاعدة عسكرية تضم دول الساحل المتضررة من الهجمات الإرهابية (سبع دول)، وبمقتضى هذه المقاربة فإن الدول تقوم بوضع جزء من قدراتها العسكرية في سلة واحدة من أجل لتصدي للمجموعات الإرهابية، لاسيما أن هذه المجموعات لها القدرة على تخطي الحدود في ظل ضعف مراقبة الحدود، لغياب القدرات اللازمة لهذه الدول في ظل شساعة المساحات الصحراوية والحدود فيما بينها بما يشكل هشاشة حقيقة لهذه الدول.

وقد توجت المجهودات الجزائرية بإنشاء قيادة أركان دول الميدان بتمنراست، من أجل مطاردة المجموعات الإرهابية، وقد وافقت هيئات الأركان في جيوش دول الميدان على السماح بما يسمى ''المطاردة الساخنة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود''، وتتلخص الفكرة في السماح للقوات النظامية من الدول المعنية وفي المناطق الصحراوية المفتوحة خاصة في شمال مالي والنيجر، بمواصلة مطاردة الإرهابيين إلى خارج الحدود. ويكون ذلك بعد إبلاغ الدولة التي تقع على أرضها المطاردة، بشرط عدم وجود قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تفر لها الجماعة الإرهابية. وبذلك فإن هذا الخيار يختلف عن المقاربة الجزائرية لموضوع محاربة الإرهاب، التي تقوم على مبدأ أن يتكفل كل بلد بشؤونه الأمنية.[1]

وفي نفس السياق، صادق قادة جيوش دول الميدان المعنية بمكافحة الإرهاب في الساحل بعد مشاورات تواصلت لعدة أشهر، على مخطط أمني للتعامل مع الوضع الأمني المضطرب في منطقة أزواد بشمال مالي التي باتت خارج سيطرة أية حكومة. وأقرت الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو الخطة المتكونة من عدة بنود لمواجهة الاضطراب الأمني الخطير في منطقة أزواد، ومنع تمدد الجماعات السلفية الجهادية إلى مناطق نشاط جديدة في كل من موريتانيا والنيجر ونيجيريا وبوركينافاسو. وتتضمن الخطة الأمنية

[1] - كاية، **مرجع سابق**، ص.97.

اتخاذ إجراءات أمن مشددة في الحدود المشتركة بين إقليم أزواد وكل من الجزائر وموريتانيا وبوركينافاسو والنيجر، لمنع تسلل مسلحي الجماعات السلفية الجهادية إلى الإقليم ومنع وصول الأسلحة والتجهيزات إلى المنطقة[1]

وقررت دول الميدان تخصيص وتجهيز قوات قوامها 60 ألف مقاتل لإحكام والحصار حول المنطقة. تشكل منها القوات الجزائرية والموريتانية وبوركينابية والنيجرية ما يقدر بـ 40 ألف مقاتل نظامي لمواجهة الوضع الأمني المتدهور في منطقة أزواد قبل استفحال خطرها.

5- رهانات مكافحة الإرهاب في الساحل:

5-1 رهانات الدول الإقليمية:

5-1-1 الرهانات الجزائرية:

على مستوى الدائرة الجيوسياسيّة الإفريقيّة لأمنها القوميّ، تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على مقاربةٍ ترتكز على مبدأين رئيسين في عقيدتها الأمنيّة :أوّلهما، هو دفاعها عن ريادتها مغاربيا وإقليميا؛ وثانيهما، هو رفض التدخّل الأجنبيّ تحت أيّ مبررٍ، لكن دون استبعاد التعاون مع القوى الكبرى إذا أضحى ذلك ضروريا كما قال وزير الخارجية الجزائري

بالنّسبة للمبدأ الأوّل، تسعى الجزائر بناءً على مقاربتها إلى دفع الولايات المتّحدة وفرنسا إلى الاعتراف بدورها البارز في تنسيق تصدّي المنطقة لتهديد إرهاب القاعدة في الصحراء والساحل دون المغرب الذي تعتبره الولايات المتّحدة حليفها الاستراتيجيّ في محاربة الإرهاب، وهو ما يثير حفيظة الجزائر. هذا الرأي يجد تعضيدًا له في رفض الجزائر المستمرّ لإشراك المغرب في ملفّ مراقبة الصحراء الإفريقيّة معتبرةً أن لا امتداد جغرافيّ له عليها .وكانت آخر تجليّات هذا الرفض استثناء المغرب من "لجنة الأركان العمليّاتيّة المشتركة "التي أُسّست في أفريل 2010 ، بالرغم من طلب الانضمام الرسميّ الذي تقدّم به، وبالرغم من الضغوطات الأوربية والأمريكية على الجزائر الداعية إلى تقوية درجة التعاون مع الرباط في قضايا الأمن الإقليمي وتكثيف التنسيق في مكافحة الإرهاب بالمنطقة. لكنّ الخلفية من وراء استثناء المغرب من جميع مبادرات مراقبة الصحراء والساحل وإبقائه خارج دائرة دولها في مراقبة تحرّكات التنظيمات الإرهابية وجماعات التهريب أكبر من أن تختزل في مبرّر عدم امتداده الجغرافي على الصحراء، لأنّها على ارتباطٍ وثيق بالنزاع في الصحراء الغربيّة الذي توظّفه الجزائر كسبب لعزل المغرب إقليميا، بالإضافة إلى إصرارها على إنجاح

[1] - كاية، **مرجع سابق**، ص ص.97-98.

التحالف لمكافحة الإرهاب مع دول الساحل وتحييد المغرب .فالجزائر تسعى إلى جعل المغرب فرسًا خاسرًا في الرهان الأمريكيّ الفرنسيّ عليه في مكافحة خطر التنظيمات المتطرّفة بمنطقة الصحراء الكبرى، رغم التأكيدات الأمريكية والأوربّية على محوريته في هذا المجال .ويأتي سعي الجزائر هذا بعد فشلها في إقناع الولايات المتّحدة بالالتزام بموقفٍ محايدٍ في القضيّة الصحراويّة، والرفض الأمريكي منح الجزائر امتيازاتٍ عسكريّةٍ على غرار المغرب.

أمّا فيما يخصّ المبدأ الثاني، فإنّ الجزائر تؤكّد أنّ مواجهة تهديد الإرهاب والجريمة المنظّمة هي من اختصاص دول المنطقة وأنّها الوحيدة المخوّلة بذلك دون تدخّل أجنبيّ تجنبًا لأيّة مبرّرات قد يستند إليها تنظيم القاعدة في حربه ضدّ دول المنطقة، لذا تعمل على تقويض أيّ تعاون لدول الصحراء مع أمريكا لإقامة مقر" أفريكوم "بالمنطقة. من هذا المنطلق، نجحت الجزائر في إطار توحيد جهود دول المنطقة لمكافحة الإرهاب في استحداث اللجنة المشتركة للأركان بهدف تنسيق العمليّات العسكرية الميدانية كبديل للمبادرة الأمريكية، وسعيًا إلى تعزيز أكبر للتنسيق الإقليمي بين دول الساحل والصحراء بعدما انفرط عقده بتدخّل فرنسيّ لدى مالي لإطلاق سراح أربعة معتقلين من تنظيم القاعدة (بينهما مطلوبان لدى العدالة الجزائرية) كشرطٍ للإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات. فُسّر الرضوخ المالي لفرنسا جزائريًا أنّ تنسيقية دول السّاحل والصحراء لم تتَقَوَ بعدُ لدرجةٍ تجعلها تصمد أمام التدخّل الخارجيّ خاصّةً حينما يكون فرنسيًا .وكان سلوك مالي قد تسبّب لها في أزمةٍ دبلوماسيّةٍ مع الجزائر التي استدعت سفيرها لدى باماكو احتجاجًا على سلوكها الذي يعتبر خرقًا لاتفاقيات تبادل المطلوبين التي وقّعتها مع الجزائر.

وتتعارض المقاربة الجزائرية في تأمين منطقة الساحل والصحراء مع طموح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهو ما قادهما إلى عرقلة الجهود الجزائريّة المعتمدة على القدرات الذاتيّة للأفارقة والرّافضة للتدخّل العسكريّ الأجنبيّ في المنطقة برفضهما تقديم المساعدة التقنيّة والفنيّة اللازمة والمتمثّلة في صور الأقمار الصناعية التي بإمكانها رصد أيّ تحركٍ في هذه المنطقة المنكشفة.

5-1-2 الرهانات المغربية:

1- حاول المغرب أن تضع نفسها كفاعل رئيسي في المنطقة في إطار مكافحة الإرهاب إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة الدور الجزائري، فالمغرب كان يحاول أن يثبت نفسه على الصعيد الأمني على انه حليف استراتيجي للدول الكبرى بما يضمن مكانته الريادية وما يمكن له من الحفاظ على الموقع التنافسي مع الجزائر في هذا الصدد.

2- يقترن رهان المغرب كذلك في محاولة إدراج جبهة البولساريو ضمن مجموعات الإرهابية، وإلحاقها بقوائم المجموعات الإرهابية على المستوى الدولي، وهذا ما يخدم موقفه من قضية الصحراء الغربية.

5-2 الرهانات الدولية:

5-2-1 رهانات الولايات المتحدة الأمريكية:

إن ما أصبحت تشكله كل من منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة . ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من خطر على المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه في حالة تمكن الولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول الساحل الإفريقي فإن ذلك سوف يسمح لها ذلك بالمراقبة والسيطرة على المنطقتين، باعتبار أن الساحل الإفريقي يتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ونيجيريا التي يعتبر شمالها يصنف ضمن دول الساحل الإفريقي تعتبر بوابة خليج غينيا.

5-2-2 رهانات فرنسا:

تتمثل الرهانات الفرنسية في:

1- محاولة كسر الدور الريادي للجزائر، لتي تحاول أن تلعب دور القيادي الأمني في المنطقة وبالتالي التأكيد على الدور التاريخي والنفوذ والتأثير الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا.

2- التنافس المحموم بين لدول الكبرى لاسيما بين أمريكا التي تبحث عن مصادر بديلة للطاقة لاسيما بعد التوترات الموجودة في الشرق الأوسط، هذا ما يدفع فرنسا بقوة إلى حماية مصالحها بالمنطقة من خلال محاولة التدخل العسكري والدفاع على هذا الخيار.

3- تتمتع منطقة الساحل غرب إفريقيا بثروات هائلة من اليورانيوم ومن المعروف أن فرنسا من أكبر الدول التي تستعمل اليورانيوم من اجل توليد الطاقة الكهربائية وهذا ما يجعل من الضروري توظيف الإرهاب كعامل مبرر للدخول في المنطقة عسكريا لتحقيق المصالح الاقتصادية الذي يعتبر جوهر هذا التدخل.

الإستنتاجات:

1. تنبت الجزائر مقاربة أكثر توسعا وعمقا لمفهوم الأمن، وذلك من خلال الإهتمام بالمجموعات بمطالب المجموعات الهوياتية واحتياجاتها، كما أنها مزجت بين الأدوات السياسية الدبلوماسية، الإقتصادية، والعسكرية من أجل مواجهة هذه التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي.
2. كان الرهان الجزائري بتبني مقاربة الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الجوار في الساحل الإفريقي، حرصا منها على عدم تدخل الدول الأجنبية في الساحل، من أجل حماية العمق الاستراتيجي بالنسبة للجزائر. إلا أن الرهان الجزائري قد خاب بعد التدخل الفرنسي على شمال مالي.
3. توفر دول الساحل نفسها أرضية خصبة لتنامي الظاهرة الإرهابية، وذلك لتوفر جميع الشروط السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية الداخلية لهذه لدول، بما يسمح في الأخير بتوظيفه ضدها من قبل الدول الكبرى. لذلك فعلى دول الميدان تبني مقاربة الأمن الإنساني وتطبيقها كعلاج أساسي لموجهة جميع التهديدات الأمنية بما فيها الإرهاب.

المحاضرة الحادية عشرة

جيوبوليتيك الغاز وصراع القوى الكبرى في شرق حوض المتوسط

1– تعريف الغاز الطبيعي:

الغاز الطبيعي هو وقود أحفوري يتكون بشكل أساسي من الميثان(**CH4**) ، ولكنه يمكن أن يحتوي أيضًا على كميات صغيرة من الهيدروكربونات الأخرى، مثل الإيثان والبروبان والبيوتان. ويتكون على مدى ملايين السنين من بقايا النباتات والحيوانات المدفونة التي تعرضت للحرارة والضغط العاليين.[1]

يوجد في التكوينات الصخرية تحت الأرض ويتم استخراجه عادة باستخدام تقنيات الحفر ويعتبر مصدرًا جيدا للطاقة للتدفئة والطهي وتوليد الكهرباء، وكذلك في العمليات الصناعية والنقل. يعتبر الغاز الطبيعي مصدر وقود أنظف نسبيًا من النفط والفحم، لأنه ينتج عددًا أقل من الملوثات وانبعاثات الغازات الدفيئة.

مع استمرار العالم في البحث عن مصادر طاقة أنظف وأكثر استدامة، برز الغاز الطبيعي كجزء أساسي من الحل. مزايا الغاز الطبيعي وفيرة. يعتبر الغاز الطبيعي أكثر صداقة للبيئة من الوقود الأحفوري التقليدي مثل الفحم والنفط ويقدم العديد من الفوائد الأخرى التي تجعله خيارًا ذكيًا للانتقال نحو إنتاج الطاقة المستدامة.[2] إن التوافر المحلي مرتفع، كما أن التقاط الغاز الطبيعي وتنظيفه أسهل وأرخص من البدائل الأخرى، كما أنه ينتج انبعاثات ضارة أقل من حرق النفط أو الفحم. بالإضافة إلى ذلك، ومع وجود شبكة توزيع غاز طبيعي قائمة بالفعل، أصبح توفير طاقة مستقرة على مدار الساعة أكثر واقعية من أي وقت مضى.

2– مزايا استخدام الغاز الطبيعي:

يتمتع الغاز الطبيعي بالعديد من المزايا كمصدر للطاقة، بما في ذلك تكلفته المنخفضة، وتوافره ويمكن أن نذكر مايلي:

– الغاز الطبيعي موثوق به ومتوفر بسهولة:

[1] - Javier Hinojosa, "Natural Gas is Critical to the Global Energy Transition", February 2024, in: ***https://bkvenergy.com/blog/infographic-natural-gas-production-energy-transition/,*** 17-04-2024.
[2] - "Oil and Gas", ***https://www.energyinst.org/exploring-energy/topic/oil-and-gas***, 17-04-2024.

إحدى المزايا الأساسية للغاز الطبيعي هو أنه مصدر موثوق للطاقة ومتوفر بسهولة. وعلى عكس مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، التي تعتمد على الظروف الجوية، يمكن إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه على مدار الساعة طوال العام، مما يضمن إمدادات ثابتة من الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، يتوافر الغاز الطبيعي بكثرة في أجزاء كثيرة من العالم، مما يجعله مصدرًا للطاقة يمكن الاعتماد عليه ويمكن الوصول إليه بسهولة. يوفر الغاز الطبيعي أكثر من ثلث (39.8%) من طاقتنا اليوم، ويتم إنتاج 92% من الغاز الطبيعي المستهلك في الولايات المتحدة محليًا. وبفضل البنية التحتية المتقدمة لهذه الصناعة، أصبح التوزيع عبر الولايات المتحدة آمنًا وسهلاً وبأسعار معقولة، دون أي مخاطر تخزين ونقل مرتبطة بالفحم والنفط.[1]

– الغاز الطبيعي منطقي من الناحية المالية:

أكبر مساهم في التكلفة الإجمالية للكهرباء هو توليد (59٪ من التكلفة الإجمالية)، يليه التوزيع (28٪). نظرًا لأنه يمكن بسهولة تكييف البنية التحتية الحالية لإنتاج الغاز الطبيعي، ولأن الشركات يمكنها بسهولة تطوير 800 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي مقابل حوالي 3 دولارات للقدم المكعب، فإن الغاز الطبيعي يعد حلاً أكثر فعالية من حيث التكلفة لتلبية احتياجات الطاقة وإزالة الكربون. حفز. على عكس النفط، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بشكل مطرد، حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار الغاز الطبيعي 3.33 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2023، مقارنة بـ 6.42 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2022 (وفقًا لشركة S&P Global). وتتمتع الولايات المتحدة بشكل خاص بوضع جيد يسمح لها بالبدء في توزيع الغاز الطبيعي على نطاق واسع، مع توفر أكثر من 2.4 مليون ميل من البنية التحتية لخطوط الأنابيب للاستخدام.[2]

– الغاز الطبيعي والبيئة: يمكن أن يلعب الغاز الطبيعي دورًا رئيسيًا في إدارة ثاني أكسيد الكربون ومن أهم مزايا الغاز الطبيعي أنه يولد انبعاثات أقل من ملوثات الهواء، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بحرق الفحم أو المنتجات البترولية لإنتاج نفس

---

[1]- "Natural Gas Be nefits", January 2019, ***https://rockymountnc.gov/RockyMountNC/Documents/EnergyResources/Communications/Brochures/Natural%20Gas%20Benefits%20brochure.pdf***, 17-04-2024.

[2] - "The Growing Importance of Natural Gas", May 2014, in: ***https://www.raymondjames.com/neunuebelbarrantes/pdfs/natural_gas_may_2014.pdf***, 17-04-2024.

الكمية من الطاقة. يذكر مركز حلول المناخ والطاقة أن احتراق الغاز الطبيعي ينبعث منه ثاني أكسيد الكربون أقل بحوالي 50% من الفحم وأقل بنسبة 30% من النفط لكل وحدة طاقة يتم تسليمها.[1]

لطالما وُصف الغاز الطبيعي بأنه نقطة انطلاق جيدة لعالم يتطلع إلى استبدال الفحم بالطاقة المتجددة. ومع بناء ألواح الطاقة الشمسية ومزارع الرياح، تقول النظرية، يمكن أن يكون الغاز الطبيعي بديلاً للوقود "الأقذر"، مثل الفحم، وفي بعض الحالات، النفط .لكن الأبحاث تشير إلى أن انبعاثات الميثان – المكون الرئيسي للغاز الطبيعي – التي تحدث أثناء استخراجه ونقله تعني أن الغاز الطبيعي ليس صديقًا للمناخ كما كان يعتقد من قبل. بحلول عام 2030، سيحتاج العالم إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بأكثر من 40% إذا كان يريد تحقيق الأهداف الأكثر طموحًا لاتفاق باريس، وفقًا للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة. تحدثنا إلى مارك رادكا، رئيس فرع الطاقة والمناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حول الدور الذي يجب أن يلعبه الغاز الطبيعي في الحد من الانبعاثات والانتقال إلى مستقبل الطاقة المتجددة.[2]

3– الإكتشافات الغازية في شرق المتوسط وأهميتها:

قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م3 من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تبقى في إطار التقديرات ولا تشمل أيضًا الأرقام المتعلقة بحوض دلتا النيل، إلا أنها لم تأت من فراغ، فخلال العقد الماضي، جرى اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط. بدأت عمليات الاستكشاف بالازدياد بعد نجاح الكونسورتيوم الذي تقوده شركة "نوبل إنرجي" الأميركية في اكتشاف حقل تمار في العام 2009 قبالة ساحل إسرائيل، ومع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتمامًا بتكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الإستكشاف.[3]

---

[1] - ***https://www.bankbazaar.com/gas-connection/advantages-and-disadvantages-of-natural-gas.html,*** 17-04-2024.

[2] - https://www.unep.org/news-and-stories/story/natural-gas-really-bridge-fuel-world-needs

[3] - علي حسين باكير، "كنز في ماء المتوسط..من يربح حرب الغاز القادمة"، 17-08-2020، في: ***https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%AD%D8%B1%D8%A8***، 17-04-2024.

ويحظى الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظرًا لعدة عوامل:

-الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

- الآمال الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والجيو-أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.[1]

- المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة.

تتزايد أهمية إكتشافات الغاز في شرق حوض المتوسط على الصعد الجيوسياسية والجيو - اقتصادية والجيو - استراتيجية كافة، ولازدياد هذه الأهمية كثيرا مع ارتفاع نسب الطلب الدولي على الغاز من القوى الدولية الكبرى، ثم إن هذه الاكتشافات ستشكل تحولا جذريا في استراتيجيات الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، تجاه دول المنطقة؛ فمن شأن استخراج كميات كبيرة من الغاز في منطقة حوض المتوسط أن يوفر فرصًا لتعاون إقليمي بين دولها المتجاورة، مثل إسرائيل ولبنان وتركيا وقبرص واليونان ومصر، في ظل حاجتها لضمان توفير أمن ثرواتها. ويفيد اكتشاف الغاز في شرق المتوسط الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية في ترتيب أولويات البلدين في المنطقة؛ إذ تسعى إسرائيل جاهدةً إلى مشاركة الدول المجاورة، وخصوصًا قبرص، في تصدير الغاز من خلال أنابيب إلى أوروبا عبر قبرص واليونان وإيطاليا. ويعتبر المؤلف أن اكتشافات الغاز الجديدة ستؤثر في التوجه الجيوسياسي المستقبلي لشرق المتوسط، بتطوير استراتيجيات المنافسين الدوليين، للوصول إلى الموارد الطبيعية النفطية والغازية والسيطرة عليها.[2]

---

[1] - ***المكان نفسه.***

[2] - شادي سمير عويضة، حروب الغاز في شرق المتوسط، 23 أوت 2023، في: ***https://www.alaraby.co.uk/culture/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7***، 17-04-2024.

4- الإشكاليات الرئيسية المتعلقة باستغلال الغاز شرق المتوسط:

مع تزايد الاكتشافات في شرق المتوسط، رفعت التقديرات الجديدة رهانات دول شرق البحر المتوسط، وفتحت أطماع شركات النفط والغاز العالمية، وسارعت في تأجيج التنافس الإقليمي والدولي على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة. كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء متزامنا مع جملة من الإشكاليات الرئيسية وهي:

- عدم جاهزية دول شرق البحر المتوسط من حيث البيئة القانونية الحاضنة لاستقلال واستثمار الثروة الطاقوية الجديدة قبالة سواحلها.

- تأثير الإكتتشافات الجديدة على إشكالية ترسيم الحدود، غالبا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلقا، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية، وباتت موازين القوى أكثر أهمية في المعادلة.

- غياب البنية التحتية التي تضمن استغلال وتصدير الغاز: حيث لا يضمن اكتشاف الغاز بحد ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخليا أو للتصدير، وذلك بسبب عدم توفر البنية التحتية المناسبة يضاف إليها عدم وجود طرق للنقل نحو الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجات الإستهلاك المحلية.

5- التنافس الدولي على الغاز في شرق حوض المتوسط:

إن تحول منطقة حوض المتوسط كمستودع للطاقة يؤدي إلى التنافس الدولي الشديد، وستكون إسرائيل انخراطا في الصراعات مع دول الجوار: فلسطين ولبنان وتركيا ومصر واليونان وقبرص، مباشرة أو على نحو غير مباشر، لا سيما بعد "الحراك الاجتماعي والسياسي" الذي عصف بالمنطقة العربية، ووقف إمدادات الغاز المصري المهمة إليها. وأكثر ما يتمثل اهتمام إسرائيل بمسألة الغاز في حجم الاستثمارات والشركات الإسرائيلية العاملة بالتنقيب في شرق المتوسط، إلى درجة التبادل التكنولوجي مع الشركات الأميركية الكبرى، ووضعها استراتيجية خاصة بها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بل تحولها دولةً مصدرة له أيضا. ونظرا إلى وجود الولايات المتحدة فاعلًا مركزيا في الصراع على الغاز، فقد دخلت لعبة الصراع على النفوذ والسيطرة في شرق المتوسط إلى جانب إيطاليا وروسيا وفرنسا وبريطانيا، مع سعيها إلى التعاون بين شركات النفط العاملة في المنطقة على أسس اقتصادية، بعيدًا من الصراعات الجيوسياسية، ولذلك سعت إلى فرض الاستقرار على الحوض استنادًا إلى تحالفَي الولايات المتحدة - تركيا - إسرائيل والولايات المتحدة - مصر - إسرائيل، لخلق حالة تؤمّن المصالح الاقتصادية لإسرائيل وباقي دول المنطقة، عبر تحالفات تجارية قد تتحول مستقبلًا إلى اتفاقات سياسية ترتّب الخرائط الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية للمنطقة، وتنشئ ممرات آمنة لخطوط الطاقة.

كما أن هذه الإكتشافات شجعت كثيرا من الدول على توسيع نفوذها في المنطقة، وأن "ملف الغاز" لم يعد شأنا داخليا للدول أو لخفض فاتورة الاستيراد فحسب، بل بات شأنا إقليميّا للإمساك بأوراق تفاوضية وسط ارتباك وانقسام دوليين، وموضوعا ذا أولوية قصوى فيما وراء الإقليم، وأحد مفاتيح تفسير كثير من التطورات والتحالفات والصراعات السياسية والعسكرية الدائرة في ساحات دول عدة في الشرق الأوسط أيضًا. وإذ تشكل موارد غاز شرق البحر المتوسط، مزيجا ثريا للمصالح الأمنية والتجارية والدبلوماسية للدول، فإن تنوّع المصالح وتشابكها وتداخلها يمكن أن يساهم كله في احتدام الصراع الذي كاد يصل في وقت من الأوقات إلى حافة الصدام العسكري بين المتنافسين. وقد كشف احتدام التنافس مدى ارتباط هذا الملف بمسائل أعمق؛ فالسيطرة على الغاز تمس العلاقة بين أوروبا وروسيا، ومدى اعتماد الأولى على غاز الثانية، وهذا الأمر يخص العلاقة داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، بسبب اتخاذ الدول مواقف مختلفة من تركيا؛ بين مقاربة تفاوضية من ألمانيا، وصدامية من فرنسا.

قائمة المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية

1-1 قائمة الكتب:

- إبراهيم أحمد شلبي، ***أصول التنظيم الدولي*** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985).
- إبراهيم العناني، ***المنظمات الدولية العالمية*** (القاهرة: المطبعة التجارية العالمية، 1997).
- أحمد أبو الوفاء، ***الوسيط في قانون المنظمات الدولية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997).
- أمير فرج يوسف، ***مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية*** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2011).
- جهاد عودة، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*** (القاهرة، دار المنتدى للنشر، 2005).
- جوزيف ناي، ***حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية***، ت: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991).
- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ت. وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة، ط.1).
- حسين عمر، ***التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999).
- سامي عفيفي حاتم، ***التكتلات الاقتصادية العالمية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004).
- سعيد سالم جويلي، ***المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005).
- سهيل حسن الفتلاوي، ***المنظمات الدولية*** (لبنان: دار الفكر العربي، ط.1، 2004).

- شاقوري عبد القادر أحميدي، ***الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة*** (ابن النديم للنشر والتوزيع، 2007).

- عادل عبد الرزاق، ***إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي: رؤية مستقبلية دراسة وثائقية في إطار العلاقات السياسية الدولية*** (القاهرة: الهيئة المصارية العامة للكتاب، ط,1، 2007).

- عبد العزيز سرحان، ***النظرية العامة للتنظيم الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989).

- عبد العزيز كامل، ***دراسات في إفريقيا المعاصرة*** (القاهرة: دار القلم، ط.1، 2003).

- عبد القادر العفوري، ***العولمة والجات: التحديات والفرص*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).

- –عبد المطلب عبد الحميد، ***التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي*** (القاهرة: العربية للطباعة والنشر، 2003).

عبد المطلب عبد الحميد، ***السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي***، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2004).

- عمر صدوق، ***دروس في التنظيم الدولي المعاصر*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996).

- فيرونيك بلانس بواساك وآخرون، ***الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي***، (كوبنهاغن: الدنمارك، ديسمبر 2010).

- لخضر زازة، ***الهجرة غير الشرعية: من المكافحة الى التنمية المستدامة*** (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2017).

- ليون بوفير وآخرون، ***الهجرة الدولية: ماضيها حاضرها ومستقبلها***، ت: فوزي سهاونة (الأردن، 1977).

- ماجد ابراهيم علي، ***قانون العلاقات الدولية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999).

- محمد المجدوب، ***القانون الدولي العام*** (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، ط.1، 2013).

- محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية*** (الجزائر: دار الجيل، ط.1، 2004).

- محمد حسن الأبياري، ***المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

- محمد عزيز شكري، ***الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية*** (الكويت: منشورات سلسلة المعرفة، 1978).
- محمد غربي وآخرون، ***الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة*** (الجزائر: دار الروافد الثقافية، ط،1، 2014).
- معمر بوزنادة، ***المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي***، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).
- ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولي***، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985).
- يحي عبد الرحمن رضا، ***الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994).

2-1 قائمة المجلات:

- أحمد حجاج، "الحكومات الإفريقية والبرلمان الإفريقي: هل ستنجح التجربة،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.156 (أفريل 2004).
- أحمد حجاج، "العولمة والوحدة الإفريقية،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 154، م. 38 (أكتوبر 2003).
- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة الإمبريالية،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 222 (1998).
- أمحند برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة الجيش***، ع.534 (جانفي 2008).
- أوكيل محمد أمين، "عن فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع. 19 (جوان 2018).
- بواب رضوان، حنك فتيحة، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري،" ***مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية***، م.1، ع.2 (2002).
- حسين بوقارة، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 (نوفمبر 2008).
- ربيعة خليفة الصرماني، "الإتحاد الإفريقي في مواجهة التكتلات الدولية،" ***مجلة دراسات***، ع.10 (2002).

- ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا،" ***مجلة الدراسات الحقوقية***، م.7، ع.3 (سبتمبر 2020).
- سامية بيبرس، "قمة سرت الإستثنائية الخامسة وإعلان الإتحاد الإفريقي،" ***مجلة السياسة الدولية***، ع.144 (أفريل 2001).
- ستيف وولت، العلاقات الدولية: "عالم واحد نظريات متعددة، في العلاقات الدولية،" ***قراءات عالمية***، ت: عادل زقاغ، م 1، ع1 (2001).
- شريف السيد، " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان،" ***مجلة الموارد*** (2005).
- صايش عبد المالك، "الأجهزة الأوروبية المكلفة بمكافحة الهجرة السرية مهمة مستحيلة بمعدات عسكرية،" ***المجلة الأكاديمية للبحث القانوني***، ع. 1، م.11 (2015).
- عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة،" ***مجلة العربي الجديد***، ع.33 (2014).
- عبد الوهاب بن خليف، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الأسباب والحلول،" ***ستراتيجيا***، ع.9 (2018).
- عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، ***العالم الإستراتيجي***، ع.7 (نوفمبر 2008).
- فوزية خداكرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية،" ***مجلة العلوم السياسية***، ع.43 (2003).
- ماهر ملندي، "مدى فعالية المنظمات الدولية في الواقع الدولي،" ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م.7، ع.2 (2021).
- محمد أحمد الطوير، "السمات المشتركة بين سكان إفريقيا،" ***مجلة دراسات***، ع. 9 (2000).
- محمود حيدر، " السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة" ، **مجلة شؤون الأوسط**، ع. 100 (نوفمبر .2004).
- محمود سامى، أسامة بدير، "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب،" ***سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية***، ع. 68 (جوان 2009).
- محند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، **العالم الاستراتيجي**، ع. 7 (نوفمبر 2008).

- مروة نظير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر قراءات في آليات المواجهة،" ***المجلة الاجتماعية القومية***، م.59، ع. 3 (سبتمبر 2022).
- مسعود دخالة، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها،" ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع.5 (أكتوبر 2014).
- نادية محمود مصطفى، "تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي،" ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع.3 (2003).
- نجاح قدورة، "مستقبل إفريقيا في الألفية الثالثة: الإتحاد الإفريقي،" ***مجلة دراسات***، ع.10 (2002).
- وايت برايان وآخرون، ***قضايا في السياسة العالمية*** (مركز الخليج للأبحاث، 2004).

3-1 قائمة الرسائل الجامعية:

- حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري*** (جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص علاقات دولية).
- ريمة كاية، ***العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة*** (باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية).
- شاكر ظريف، ***البعد لامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: رهانات وتحديات*** (جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية).
- عمار حجار، ***السياسة الاوروبية المتوسطية*** (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية).
- وداد غزلاني، ***العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب*** (جامعة باتنة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،2009).

3-1 قائمة المقالات عبر الأنترنت:

- أحمد كمال، "الإتحاد الإفريقي نشاته مؤسساته وأهدافه"، 11-02-2019، على الموقع:

https://mena.org.eg/news/dbcall/table/webnews/id/7799477، اطلع عليه يوم: 19-03-2024.

- بوحنيه فوي، " استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الامنية في الساحل"، في:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm، 4-4-2020.

- خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا و مواجهة العولمة، في:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml، 13-05-2023.

- شادي سمير عويضة، حروب الغاز في شرق المتوسط، 23 أوت 2023، في:

https://www.alaraby.co.uk/culture/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7، 17-04-2024.

- عدنان حسين، "المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة"، في:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp، 20-03-2023.

- علي حسين باكير، "كنز في ماء المتوسط..من يربح حرب الغاز القادمة"، 17-08-2020، في:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%AD%D8%B1%D8%A8، 17-04-2024.
- محمد شوقي، "الدول الإسلامية تتجه إلى تنظيمات غير إسلامية"، - ***http:/www./islam online.net/arabic/politics/islamy/2000/11/article4.shtml***، 13-02-2023.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

2-1 قائمة الكتب:

- Barrea Jean, ***Théories des relation internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie*** (Belgique : Erasme, 2002).
- Blom Amélie et Charillon Frédéric, ***Théories et concepts des relations internationales*** (Paris : Hachette, 2001).
- Carrillo Susana, ***Bridging The Atlantic South-South Partnering for Growth Brazil and Sub-Saharan Africa*** (2010).
- Cortesi Luisa, K. J. Joy, ***Split Waters The Idea of Water Conflicts*** (2021, 1 edt.).
- Cramer Phillip F., ***Rethinking Environmental Protection*** (USA : Lexington, 2000).
- Gresham Martha, ***Introduction in Terrorism legitimacy and power: The Consequence of political violence*** (U.S.A: Connecticut University Press, 1983).
- Hardt Judith Nora, ***Environmental Security in the Anthropocene Assessing Theory and Practice*** (Routledge, 1 edt., 2018).

- Hartland-Thunberg Penelope, «National Economic Security: Interdependence and Vulnerability», in: Frans Alting, vonGeusau, Jacques Pelkmans (eds.), ***National Economic Security*** (1982).

- Homer-Dixon Thomas, ***Environment, Scarcity, and Violence*** (Princeton University Press, 1999).

- S. D Krasner., Power, ***the State, and Sovereignty: Essays on International Relations*** (London: Routledge, 2009).

- Sourrour Maha, ***political International Terrorism*** (London : Thesis on political sciences, 1991).

- strand Harverd and others, ***Armed conflict dataset code book*** (oslo : International peace research,2003).

- Wuori Misti, ***International Conflict Mediation Organizations in thePost-Cold War World Order*** (Berlin, 3edt., March 2000).

- Group of Researchers, ***Unctad hanbook of statistics 2009*** (New York : United Nations publication, 1 edt., 2009).

2-2 قائمة المجلات العلمية:

- Angelakis Andreas N. et at., "Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future," ***Sustainability***, vol. 13 (2021).
- Batistella Dario, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», ***revue internationales des politiques comparée***, vol.4, n.10 (2010).

- Bayart Jean francois, "Le piége de la lutte antiterrorist en afrique de l'ouest, " ***sciences politiques comparées***, n. 26 (Out 2010).

- C. V. Nwokoro and F. O. Chima, "Impact of Environmental Degradation on Agricultural Production and Poverty in Rural Nigeria," ***American International Journal of Contemporary Research***, vol. 7, n. 2 (2017).

- D. Mohammed et at., "Environmental Degradation and Sustainable Livelihoods in Northern Nigeria: A Review, Journal of Agricultural Economics," ***Environment and Social Sciences***, vol. 6, n.2, (August 2020).

- de Freitas Marcus Vinicius, "Brazil and Africa: Historic Relations and Future Opportunities," ***Policy Brief***, (February 2016).

- De Vabres Donnedieu," La Répression Internationale du Terrorisme", ***Revue de droi t international et de la législation comparée***, vol. 2, n.04 (2004).

- Dunn Gregory, "Water Wars: A Surprisingly Rare Source of Conflict," ***Harvard International Review,*** Vol. 35, n. 2, (2013).

- Freitas Barbosa Alexandre de, "Brazil in Africa: Another Emerging Power in the Continent?", ***Politikon South African Journal of Political Studies***, vol.36, n.1 (2009).

- Gleick Peter H. et Haleh Hatami, "Conflicts over Water in the Myths, Legends, and Ancient History of the Middle East," ***Environment: Science and Policy for Sustainable Development***, vol. 36, n. 3.

- Gleick Peter H., "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security", ***International Security***, Vol. 18, No. 1 (1993).

- Gleick Peter, Morgan Shimabuku, "Water-related conflicts: definitions, data, and trends from the water conflict chronology," ***Environ***, vol.18, (27 November 2022).

- Higgott Richard A., Geoffrey R.D Underhill and Andreas Bieler, ***Non-State Actors and Authority in the Global System*** (London: Routledge, 2000).

- Homer-Dixon Thomas F., "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases," ***International Security***, Vol. 19, No. 1 (1994).

- Hunter Wendy and J. Power Timothy, "Bolsonaro and Brazil's Illiberal Backlash," ***Journal of Democracy*** vol,30, n. 1 (January 2019).

- Huysman Jef, «Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe», ***European journal of international relations***, vol.04, n.4 (1998).

- I. Ogboru, R. A. Anga, "Environmental Degradation and Sustainable Economic Development in Nigeria: A Theoretical Approach," ***Research Journali's Journal of Economics***, vol. 3, n. 6 (2015).

- Jervis Robert, «Cooperation under the Security Dilemma»**,** ***World Politics***, vol.30, n. 2 (January 1978).

- Kåresdotter Elisie, "Water-related conflict and cooperation events worldwide: A new dataset on historical and change trends with potential drivers," ***Science of the Total Environment***, vol. 868 (2023).

- L. A Winters, "What Can European Experience Teach Developing Countries About Integration?", ***The World Economy***. Vol. 20, n.7 (1997).

- Linhares Maria Y. Leite, "Brazilian Foreign Policy and Africa," ***The World Today***, Vol. 18, N. 12 (Dec., 1962).

- Luciani Giacomo, «The Economic Content of Security», ***Journal of Public Policy***, vol.08, n. 02 (1989).

- M. D. Nuraddeen, S. Mohammed,"Mitigation Strategies to Environmental Degradation in Nigeria," ***Journal of Environment and Earth Science***, vol.4, n. 21, (2014).

- M. Schiff and L. A. Winters, "Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction," ***World Bank Economic Review***, vol.12, n.2 (1998).

- Macleod Alex, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», ***Cultures & Conflits,*** n.54 (2004).

- Mattern Janice Bially, "Why 'Soft Power' Isn't So Soft: Representational Force and the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics," ***Millennium: Journal of International Studies,*** vol. 33, n. 3 (June 2005).

- Mitzen Jennifer, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma," ***European Journal of International Relations,*** 12, no. 3 (September 2006).

- O.A. Olaniyi, "Review of Climate Change and Its Effect on Nigeria Ecosystem," ***International Journal of African and Asian Studies***, vol. 1 (2013).

- Oladunni Amos Abimbola, "Agriculture and food security in Northern Nigeria:The implications of climate change," ***Journal of Arid Environments***, Vol. 181(October 2020).

- P. Keilbach, "Situation Structure and Institutional Design: Reciprocity, Coercion, and Exchange," ***International Organization***, vol.55, n. 4 (2003).

- P.C. Nwilo et at., "Impacts of land cover changes on desertification in northern Nigeria and implications on the Lake Chad Basin," ***Journal of Arid Environments***, Vol. 181(October 2020).

- Pereira Analúcia Danilevicz, "Brazil -Africa Relations: From The Slave Nexus To the Construction of Strategic Partnerships," ***Brazilian Journal of African Studies***, vol.5, n. 9 (2020).

- Perez José O., "Brazil's Foreign Policy and Security under Lula and Bolsonaro: Hierarchy, Racialization, and Diplomacy," ***Security Studies***, vol.32 (2023).

- Plaut Martin and Gilkes Patrick, "Conflict in The Horn: Why Eritrea and Ethiopie Are at War," ***Brifing Paper New Series,*** n.1 (March, 1999).

- R. Reuveny, and J.W. Maxwell, , "Conflict and Renewable Resources," ***The Journal of Conflict Resolution***, vol.45, n.6 (December 2001).

- Ribeiro Ckaudio Olivera, "Brazil's New African Policy," ***World Affairs***, Vol. 13, n. 1, (2009).

- S. Ovie, I. Tafida, "Wealth ranking, Capital Assets profiling and livelihoods diversification in two Artisanal inland water Fishing Communities," ***World Rural Observations***, vol.5, n. 3, (2013).

- Schreuer Christoph, "The Waning of the Sovereign State: Towards a New Paradigm for International Law?", Europ***ean Journal of International Law***, vol. 4 (1993).

- Tarzi Shah, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», ***international relations***, vol.13, n.06, (December 1997).

- Tuchman Mathews Jessica, "Redefining Security," ***Foreign Affairs***, Vol. 68, N. 2 (1989).

- Valipour Mohammad, "Water Conflicts: From Ancient to Modern Times and in the Future," ***Sustainability***, vol. 13 (April 2021).

- Vieira Marco A., "(Re-)imagining the 'Self' of Ontological Security: The Case of Brazil's Ambivalent Postcolonial Subjectivity," ***Millennium: Journal of International Studies,*** vol. 46, n. 2 (January 2018).

- W. Wallace, "The Sharing of Sovereignty: the European Paradox," ***Political Studies***, vol.47, n. 3 (1999).

- Yihdego Zeray, "The African Union: Founding Principles, Frameworks and Prospects," ***European Law Journal***, vol. 17, n.5 (2011).

2-3 قائمة المقالات عبر الأنترنت:

- Brandão Luciana Costa, "Theoretical approaches to environmental security: towards an understanding of contemporary environmental risks", in: ***file:///C:/Users/pc/Downloads/Theoretical_approaches_to_environmental.pdf***, 14-04-2024.
- Dias Otávio, "Brazil and Africa in the 21st century: The rise and fall of a significant relationship," March 16*, 2021, in :* ***https://fundacaofhc.org.br/eninitiatives/brazil-and-africa-in-the-21st-century-the-rise-and-fall-of-a-significant-relationship***.
- Dyer Hugh, "Theoretical Aspects of Environmental Security", in: ***file:///C:/Users/pc/Downloads/978-94-010-0395-7_5.pdf***, pp.67-81, 10-04-2024.
- Erthal Andriana, "Brazil's growing relevance to peace and security in Africa", March 2014, in : ***https://www.files.ethz.ch/isn/179641/7e78a1fefaa8965c9ec67201f8c42126.pdf***, 15-01-2023.
- Haftendorn Helga, "Water and International Conflict," Center for Transatlantic Foreign and Security Policy Studie, February 16–20, 1999, in: ***https://ciaotest.cc.columbia.edu/conf/hah01/,*** 13-04-2024.
- Hinojosa Javier, "Natural Gas is Critical to the Global Energy Transition", February 2024, in: ***https://bkvenergy.com/blog/infographic-natural-gas-production-energy-transition/,*** 17-04-2024.
- Kaita Kalifa, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute, may 1998, p7, in **:** ***http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf*****,** 13-04-2022.
- Kelley Judith, "The Role of Membership Rules in Regional Organizations," Asian Development Bank, June 2010, in: ***https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28527/wp53-membership-rules.pdf***, 14-03-2023.
- Kennedy Bingham, "esource Library, Environmental Security: PRB Talks With Thomas Homer-Dixon", January 1, 2001, in: ***https://www.prb.org/resources/environmental-security-prb-talks-with-thomas-homer-dixon/***, 14-04-2024.
- Lawrence Cline**,** "Conterterrorism stratigy in the sahal, studies in conflict and terrorism," ***pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADJ717.pdf***, (11 Out 2021).

- Leick Christine, Mediation Styles- Explanation and Thoughts, ***file:///E:/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%8A/processes_mediation_styles.asp.htm,*** consulté le 20-05-2011.
- Shankland Alex, " Brazil's return: South-South Cooperation and Africa relations", 1 September 2023, in : https://www.ids.ac.uk/opinions/brazils-return-south-south-cooperation-and-africa-relations/, 15-01-2024.
- Spandler Kilian, "Regional Organizations in International Society", 2016, in: ***https://d-nb.info/1164169351/34***, pp.104-114, 15-03-2024.
- Taje Mehdi, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12, mai 2009, in :
- Tieku Thomas Kwasi, "The African Union: Successes and Failures," 19 April 2019, ***file:///C:/Users/pc/Downloads/AfricanUnionSuccessesandFailures.pdf,*** 15-03-2024.
- "Natural Gas Be nefits", January 2019, ***https://rockymountnc.gov/RockyMountNC/Documents/EnergyResources/Communications/Brochures/Natural%20Gas%20Benefits%20brochure.pdf***, 17-04-2024.
- "Oil and Gas", ***https://www.energyinst.org/exploring-energy/topic/oil-and-gas***, 17-04-2024.
- "The Growing Importance of Natural Gas", May 2014, in: ***https://www.raymondjames.com/neunuebelbarrantes/pdfs/natural_gas_may_2014.pdf***, 17-04-2024.